تاريخ

أساس التشريع الانكليزية

أو

سنة الارتقاء

في

نظام الحكومة الانكليزية

مصدر القوانين الاساسية للحكومات الدستورية كلها

تأليف

دافد وطسن راني

تعريب

الكاتب المجيد

نقولا افندي حداد

طبع بنفقة ابراهيم فارس صاحب المكتبة الشرقية

(ثمن النسخة عشرة غروش صاغاً)

كلمة للعرب

١

في مزايا الحكم الدستوري بالاجمال

١ ـ منشأ الحكم في الاصل الافراد

يتألف الافراد جماعات بأن ينضموا الواحد بعد الآخر الى الأقوياء فيهم عقلاً وجسداً لكي يحتمي الضعيف من القوي بالاقوى ويستنصف المظلوم هذا من الظالم . وبهذا الانضمام يستقوى الاقوياء حتى يصبحوا زعماء الجماعات

فالافراد هم منشأ القوة والزعيم هو العقل والارادة اللذان يديران هذه القوة . فاذا كان الزعيم يحمي هذا ويقضي على ذاك ويقاوم زعيماً آخر فلأنه مستقو بافراد جماعته فلو اتفقوا على أن يتخلوا عنه لعاد مثل فرد فيهم لا طوق له على الزعامة مهما كان أقوى من القوي فيهم وحينذاك يستطيع اثنان أو ثلاثة من الجماعة ان يقضوا عليه

٢ ـ أثرة الزعيم بالحكم

ومفاد ما سبق ان الافراد يسلمون القوي فيهم قواهم واحد بعد واحد لكي يستنصروا به فيوحدها وينصرهم ويقضي بينهم وينفذ قضاءه فيهم ويحميهم من الجماعات السطية عليهم ـ يفعل كل ذلك بواسطة القوة التي جمعها منهم . ولما كان الزعيم يجمع القوة من الافراد مجزأة مفرقة ويوحدها صار يسهل عليه ان يتحكم فيهم بواسطتها ويستأثر بالحكم كما يشاء . لانه

اذا حاول فرد أو بعض أفراد أن يتمردوا عليه أخضعهم بالقوة الباقية له من الآخرين أي انه يطوع الخارجين عليه بواسطة الطائعين له . ولكن لو اجتمع الافراد ووحدوا قواهم أو قل رأيهم وانتخبوا زعيماً منهم وسلموه هذه القوى الموحدة لما استطاع ان يستأثر بالحكم ما داموا متحدي الرأي والكلمة لانهم يستطيعون في هذه الحالة ان ينتزعوا القوة منه متى رأوه يسيء استعمالها

٣ ـ الحكم المطلق أقرب وقوعاً

ولما كان الافراد لا يتألفون دفعة واحدة بل بالتدريج أي الواحد بعد الآخر وكان اتفاقهم في الرأي متعذراً جداً كان الغالب في الواقع انهم يسلمون قواهم للزعيم فيهم مفرقة مجزأة وهو يوحدها ويستأثر بها . وهب انهم سلموه اياها موحدة فلا يتعذر عليه ان يفرق حكمهم لكي يستأثر بقوتهم ويحكم فيهم حكماً مطلقاً . واذا انعمت النظر في تاريخ الحكومات وجدت ان الحاكمين مهما كانوا اشداء البأس فلا غنى لهم عن محاسنة أفراد من رعاياهم في حين قساوتهم على الافراد الآخرين وذلك لكي يستخدموا قوى فريق للتحكم بالفريق الآخر : وما عمم حاكم استبداده عهداً طويلا حتى خرج شعبه عليه وخلعوه

فالحكم المطلق الذي يستأثر به الزعيم أقرب للوقوع من الحكم الدستوري او بالحري النيابي الذي تظل درته مرافقة لمصدر قوته في الحكم الذي يديره الشعب كما يمده بالقوة

٢

في حقيقة الحكم الدستوري

١ ـ منشأ الحكم الدستوري في انكلترا

تعلم من هذا الكتاب ان الامة الانكليزية السائدة الآن هاجرت منذ ١٤ قرناً من شمال اوروبا مستنيرة بالمعرفة قدر ما هو لازم لامة مهاجرة مستعمرة وطردت اهالي البلاد الى الشمال وحلت محلهم . ومنذ احتلالها جعلت تنظم حكومتها على مبدإ «الحكم الذاتي» أي ان تحكم نفسها بنفسها فلم تسترق حكامها مجزأة لكي يستأثروا بها بل كانت تسلمهم اياها موحدة وتجتهد ان تحتفظ بدرتها ما استطاعت . وفي هذا الكتاب تطلع على دوام تنازع الحكام والشعب للحكم وترى فيه كيف ان هذه الامة كانت تجاهد الجهاد الحسن في حفظ «الحكم الذاتي» بعد ما فقدته مراراً

٢ ـ الامة الانكليزية ديموقراطية الطبع

اذا تقصيت تاريخ هذه الامة وجدتها في كل طور من أطوارها ميالة الى الحكم الديموقراطي كأنه طبع من طباعها . فهي في مدة عمرها ١٤ قرناً لم تكل عن الجهاد في سبيل (الحكم الذاتي) وكل الامم التي تفرعت منها ظهرت بهذه الهمة . فالشعب الاميركي في الولايات المتحدة انكليزي السلالة وحكومته اشهر الحكومات الديموقراطية . والشعب الاوسترالي نجحوا ان ينظموا حكومة ديموقراطية مستقلة قائمة على مبدإ (الحكم الذاتي) منذ ٢٠ . والكنديون في مستعمراتهم يحاولون ان ينظموا حكومة مستقلة

ديموقراطيـة

٣ ـ الحكم الديموقراطي في انكلترا

سار الحكم الديموقراطي في انكلترا مع الشعب على سنة الارتقاء فتدريجاً كان يتقلص كل حكم ملكي ويتسع الحكم الديموقراطي حتى أصبحت الحكومة الانكليزية شبه الجمهورية . ولا تختلف عن الجمهوريات المعروفة الا بان رئيسها ملك يرث الرئاسة وربما كان لرئيس الجمهورية الاميركية أو الفرنساوية من السلطة ما ليس لملك انكلترا . ذلك لان لمجلس العامة الآن سلطة ونفوذاً اكثر من سائر الهيئات الحاكمة في انكلترا

٤ ـ الاريستوقراطية في انكلترا سبب عظمتها

نعم ان الحكم الجمهوري أقرب الى العدل من الحكم الملكي المطلق ولكنه متزعزع متداع لما يطرأ على أفراد الشعب من الاختلاف في الرأي والكلمة بحيث تضعف القوة الموحدة لانحلالها بسبب الاختلاف وتفاوت الناس في القوة والعقول والمواهب بحيث ان القوي يشتري صوت الضعيف في الانتخاب وبهذه الوسطة يمكنه ان يستأثر في الحكم الى حد ويكيفه حسب هواه . فالمجلس النيابي الذي ينوب عن عامة الشعب يكفل بقدر الامكان خدمة الجمهور ولكنه لا يضمن سلامة المملكة فلا بد اذاً من قوة ثابتة تحفظ وليس أضمن من قوة خاصة [illegible]

كذا الحال في انكلترا فان فيها مجلسين مجلس الخاصة او مجلس الاشراف ومجلس العامة او مجلس العموم وكل منهما [illegible] للآخر

ويراقبه لكيلا يستهين بحقوق الشعب على الحكومة . مجلس العامة يصون حقوق الشعب ويطالب بها ويؤيدها ومجلس الخاصة يصون المملكة ويؤيدها

ذلك ان الشرفاء في انكلترا أقوياء وأغنياء فلا يغرهم الطمع ان يبيعوا مصلحة البلاد بثروة صغيرة لان مطمعهم ليس المال لانه كثير بين يديهم بل المجد والجاه . ولا يخفى عليهم ان مجدهم يتوقف على مجد مملكتهم ولهذا يحافظون عليها بكل غيرة واخلاص لان مآل هذه المحافظة اليهم . ولو خلت انكلترا من النبلاء الاشراف وترك الحكم بين أيدي العامة فقط لكان ثم خطر على البلاد من أن يقضي عليها الافراد بسبب اطماعهم

٥ — فضل الدستور الانكليزي

اذا تقصيت مصادر الدستور في جميع حكومات أوروبا رأيت ان روحه متخذة من الدستور الانكليزي . فالحكم الديموقراطي الجديد الشائع الآن في العالم المتمدن انما هو وليد الوطنية الانكليزية كما ان معظم القوانين المدنية والقضائية مستمدة من القانون الفرنساوي

فهذا الكتاب يدرس فلسفة تاريخ الحكم النيابي الحديث الذي جرت عليه حكومات أوروبا في الاعصر الاخيرة . ولهذا تدرسه بعض المكاتب كالمدرسة الكلية في بيروت كما ان الجامعات الكبرى في أوروبا تدرس مطولات هذا التاريخ لاهميته . ولذلك رأيت أن أنقله الى العربية بناء على طلب حضرة صاحب المكتبة الشرقية الذي تكرم بنشره وتعميم فائدته [illegible] مصر سنة ١٩٠٦ نقولا حداد

الفصل الاول

الانكليز وشريعتهم

١ ـ قانون المملكة الاساسي

القانون الاساسي هو مجموع النظامات التي تجري عليها الحكومة . ومصدر النظامات يكون احياناً فكرة فرد واحد أو جماعة معينة وأحياناً يكون مقتضى أحوال مختلفة ونتيجة اختبار أجيال عديدة . والقاعدة الطبيعية ان النظامات التي تتقرر بالتدريج تدوم عهداً طويلا . ويغلب ان النظامات التي تنشأ بمقتضى الاحوال تفضل على تلك التي يسنها الفرد الواحد أو الجماعة .

لقانون الاساسي الانكليزي هو مجموع النظامات التي تجري عليها حكومة انكلترا (ويمكننا أن نقول حكومة سكوتلاند وايرلند أيضاً) . وقد توالت على هذه النظامات أجيال قبل ان بلغت الى حالتها الحاضرة وكان لتقلب الاحوال في انشائها وتكييفها يد أطول من يد حكام الذين سنوها . ولذلك يعد القانون الانكليزي الاساسي قوياً ور سخاً وناجحاً . وهذا الكتيب يشرح للقارئ الكريم كيف نشأ مجموع النظمت التي ندعوها قانون انكلترا الاساسي منذ ١٣٠٠ عاماً وكيف رتقى تدرجاً حتى بلغ الى ماهو عليه الآن

٢ ـ السلت والرومان

كانت الجزر البريطانية لأول عهد تأريخها ،أهولة بقوم يلقبون بالسلت . والجبليون في ارلندا وسكوتلاندا وويلس انما هم من سلالة ذلك القوم بدليل ان لغتهم وبعض أزيائهم وعاداتهم تختلف عن لغة وأزياء الانكليز وسكان السوحل السكوتلاندية . وبالرغم عما للسلت من المزايا فقد اثبت غابرهم نه ليس لهم موهبة لحكم أنفسهم فضلا عن غيرهم ولذلك فتحت أمة الرومان بلادهم وحكمتهم بعصاً من حديد بضعة قرون كما حكمت لامم الاخرى التي عرفت بها لتلك العهود . ولكن لما وقع لرومان في ازمات مختلفة في لجهات الأخرى من ممالكهم واعوزتهم القوات ستدعو جنودهم التي كانت محتلة في بريطانيا ولم يعيدوها في مابعد فتركت لجزر للسلت ولم يبق أثر للرومان سوى الطرق السلطانية واطلال المعسكرات التي لا تزل ظاهرة الى الآن . ولكي نعلم ما لعجز السلت عن حكم أنفسهم وانسحاب الرومان الفجائي من بلادهم من الشأن في درسة لقانون لاساسي لانكليزي يجب أن نلم قليلا في أمر كل من هتين لامتين

٣ ـ غزوات لانكليزية

ما رفع عن رقاب لسلت نير لرومان حتى وضع عليها نير غيرهم . وتحرير ذلك ان عدداً من مقاطعات لواقعة شمالي أوروبا ووسطها (وامضت يدعى لآن جرمانيا ودنيمرك لخ) كان لذلك العهد مأهولا بأمة

كبيرة منقسمة الى عدة قبائل مختلفة الاسماء سيرد ذكر بعضها ولكنها تدعى امة الجرمان . فهؤلاء الجرمان كانوا شجعاناً وقساة وقد ضايقوا الرومان جداً اذغزوا الاقاليم التي فتحها هؤلاء وأخيراً تغلبوا عليهم في أوربا وزد على ذلك كانت لهم موهبة للحكم قوية كما كانت للرومان اذ لم تكن أقوى على أن نظاماتهم كانت تختلف عن نظامات هؤلاء . وبما أن معظمهم كانوا يقطنون السواحل كانوا بحارة كما كانوا جنوداً . وكان هؤلاء الجرمان يقسمون الى ثلاثة أقسام :ـ السكسون والانجلز والجوت . ومن مزاياهم الشجاعة وقوة الحكم اللتان كانتا لسائر الجرمان . وبما انهم كانوا يقطنون في مايدعى شمال بروسيا تعودوا الملاحة في الانهر العظيمة وفي البحر الكبير . ولذلك كان من الامور الطبيعية ان يعبروا البحر الجرماني لكي يجدوا وطناً جديداً للمزيد من نسلهم . وقد فعلوا كذلك في بعض الشواطئ المقابلة في القرنين الخامس والسادس بعد المسيح . وكان آخر عهد الرومان في بريطانيا في أوائل القرن الخامس وقد عرفنا ان السلت لم يستطيعوا ان يقاوموا الرومان وان الحكم الروماني العنيف الذي ثقل على كواهلهم بضعة قرون سحقهم وأعجزهم عن مناهضة الغزاة الآخرين فلما أتاهم الجرمان لم يصادفوا منهم مقاومة بل تراجع أولئك من امامهم الى الشمال والغرب وبالاكثر الى كورنول وويلس وكمبرلند والى الغرب والشمال من سكوتلاندا . وأما في مابقي مما يدعى الآن انكلترا وفي الشرق الجنوبي من سكوتلاندا فقد انتشر الانجلز والسكسون والجوت وفعلوا هناك كما فعل بناؤهم بعدهم في (سنغار) وستراليا وزيلاند

الجديدة أي أنهم لم يحتلوا البلاد احتلالا عسكرياً فقط كما فعل الرومان قبلهم بل ستوطنوها كما ستوطنوا جرمانيا

عرف القاريء أن ثلاث قبائل فتحت بريطانيا واستعمرتها وقبيلة السكسون أهم من الثلاث وأكثرها عدداً وتليها قبيلة الانجلز ANGLES بالاهمية لحد أن يظهر اسمها في اسم المستعمرة الجرمانيـة كما يظهر من لفظ انجلند ENGLAND (انكلترا) . وقد اطمأنت القبائل الثلاث في جهات البلاد مختلفة وبقيت منفصلة الواحدة عن الاخرى مدة قصيرة ولكنها مالبثت أن اختلطت بالمصاهرة وغيرها وتغلب عليها جميعاً اسم « الانكليز »

٤ ـ أوائل القانون الاساسي

كنا في آخر القرن السادس تقريباً كان عدد كبير من الجرمان الذين يدعون انكليزاً قد ستوطنوا في كل صقع من اصقاع انكلترا الحالية أي غربي الحدود الغربية لكورنول ويلس وكمبرلند وفي القسم الجنوبي من سكوتلاند الحاضرة . وكما قلنا آنفاً أن الانكليز أتوا عشائر وسكنوا في انكلترا (انجلند) كما سكنوا في جرمانيا . وكانت لهم موهبة الحكم والسلطة . ومن حسن الحظ أن بعض الكتاب تركوا نبذاً عن اساليب معينة والحكم التي وضعها الانكليز في بلادهم وفي مهاجرهم . وبما ان موضوع هذا الكتيب القانون الاساسي الانكليزي فمن اللازم أن ندرس أوائل نشوئه

٥ ـ العشائر الانكليزية

اذا قتضى أن يعيش الناس حسب قانون ما فابسط جماعة تتألف منهم

هي العائلة . ورباط العائلة كان مهماً جداً عند الانكليز لانهم كانوا امناء أوداء مؤالفين . ولهذا عاشوا أسرات و متلكو تلك الجزر جماعات . ولا بد أن يخطر للقارىء الآن أن يسأل كيف قسموا بينهم الارض التي قطنوها. على أن التاريخ لم ينقل من هذا القبيل أخباراً صريحة ولكن بعض الكتبة القدماء ذكروا ان الاراضي كانت موزعة مساحات كبيرة على العشائر . ومعلوم أن أراضي تلك الجزر نوعان : أراض زراعية وأراض وعرية فكل عشيرة كانت تمتلك من كلا النوعين . وكان نظامهم في استغلال تلك الاراضي الزراعية ان يشتغل الرجل مساحة من الارض مدة معلومة نحو سنة مثلا ثم تؤخذ منه وتعطى لجاره يستغلها مدة أخرى وهو يأخذ أرض جاره الآخر على هذا النحو أيضاً . أما الاراضي الوعرية فكانت مشاعة لكل أفراد العشيرة ينتفعون منها كما يشاؤون وكان يدعى هذا النظام « نظام مارك »

أما الداعي الى التعرض لتقسيم الانكليز الاراضي لاول عهدهم في استعمار البلاد فهو ان لامتلاكها شأناً مهماً في نظام الحكومة سيرد بيانه

٦ ـ طبقات الانكليز الاجتماعية

كان الانكليز لذلك العهد ثلاث طبقات رئيسية (بقطع النظر عن تقسيمهم الى عشائر) : الاشراف والاحرار والعبيد . وكان هذا التقسيم شاملا لسائر العناصر الجرمانية وبقي متداولا أيضاً للمهاجرين الذين استعمرو

البلاد البريطانية . وكان الاشراف أهل الطبقة العليا . ولما كان الانكليز وثنيين كان الاشراف يعدون من نسل الآلهة . وبعد مدة أقلع الانكليز عن الوثنية واعتنقوا النصرانية فتغير معنى الشرف عندهم وصار الافراد يرتقون الى طبقة الاشراف بالاستحقاق . وفي تلك الايام كانت الشجاعة والحذاقة في الجندية أهم مواضيع الاستحقاق وهكذا لم يبق أخيراً في طبقة الاشراف الا الذين نبغوا في الجندية . وكان التشريف في القرنين الثامن والتاسع كتشريف PEER اليوم . ولا يخفى أن الملك لا يمنح لقب الشرف اليوم لأي كان الا لانه ذو طبيعة سموية بل لانه جندي كبير أو سياسي عظيم ورئيس الجندية الاعلى او لسبب مثل ذلك . وكان أشراف ذلك الزمان كاشراف اليوم يورثون أحد أولادهم لقب شرفهم

أما الاحرار فهم أهل الطبقة الوسطى وقد كانوا نوعين أحراراً ملاك أراضي وأحراراً غير ملاك . وكان لامتلاك الارض شأن عند الانكليز فالذي ليس له أرض لا يسأل عنه ولا يعبأ به . ولكي يجعل الاحرار غير الملاك شأناً لانفسهم كانوا يلجأون الى حماية الاحرار الملاك الذين كانوا ينوبون عنهم في احوال مختلفة

أما العبيد فكانوا أهل الطبقة السفلى ولم يحسب لهم حساب الا في الاشغال التي يقدرون أن يشتغلوها . وكانوا من جملة ممتلكات ساداتهم يعدون كسائر امتعتهم المنقولة . وأولادهم ينشأون عبيداً مثلهم

كذا كان ينقسم الانكليز لذلك العهد . ورتبهم هذه تشابه من بعض

الوجوه الرتب الانكليزية الحالية . فكان شرفاء ذلك الزمان كاشراف (PEERS) اليوم واحراره كملاك الارض ومستأجريها اليوم ومن حسن الحظ ليس الآن من يشبه عبيد ذلك الزمان (١)

٧ – الاقليم والابرشية

في ما تقدم بيان وجيز للهيئة الاجتماعية الانكليزية القديمة وفي ما يلي بيان لنسق الحكم الانكليزي لاول عهده أي لسن الشرائع وحمل الاهالي على العمل بها

كان الاقليم عند الانكليز القدماء كما هو اليوم أصغر قسم من أقسام المقاطعة . وهو عبارة عن صقع تشغله قبيلة واحدة ذات سياسة داخلية مستقلة وتعاون في الاشغال وتعاضد على النوب . ولما انتشرت النصرانية في البلاد أصبحت تلك الاقاليم تدعى ايضاً ابرشيات في الاعتبار الديني وصار في كل ابرشية كنيسة يتولى أمرها قسيس . ويظهر أن أهل الاقليم الواحد كانوا في بدء أمرهم أسرة واحدة أو عشيرة صغيرة وبعد ذلك نموا وتكاثروا وكانوا يعقدون اجتماعات رسمية للتباحث في شؤونهم فيحضرها الاحرار منهم فقط . وكانوا يرئسون عليهم رئيساً ويسنون قوانين ونظامات ويسهرون على تنفيذها

---

(١) المعرب — والظاهر أن المؤلف يقصد طبقة العمال الفقراء اليوم الذين يضطرهم الفقر المدقع الى ايجار انفسهم معظم النهار لكي يسدوا رمقهم فهؤلاء اشقى حالا وأرق من عبيد ذلك الزمان

ـ ٨ ـ المحلات والحصون

وكان أنه اذا دعت الحال تشيد القبيلة حصناً وتبني حوله قرية حربية تكون كمحلة جندية فهذه المحلات هي أصل المدن والحواضر الحالية ولكن تنسيقها في الاصل يختلف عن تنظيمها الحاضر لان الانكليز القدماء لم يخطر لهم أن يسكنوا مدناً مضمثنة منظمة كما يسكن ابناؤهم الان

٩ ـ « المئات »

ثم كانت البلاد مقسمة الى أقسام أكبر من الاقاليم تدعى « مئات » ولا يعلم وجه هذه التسمية وقد يعلم أن السلالة الجرمانية كانت مولعة بهذا التقسيم وأقدم ما عرف من أمر الانكليز الاولين أنهم كانوا موزعين في مقاطعات تدعى مئات، وهي أكبر من الاقاليم ولكنها تشبهها في معظم الاعتبارات وكان لكل «مئة» مجمع ينعقد كل شهر مرة من الاحرار الذين يملكون مساحة معينة من الارضي نوابة في «المئة» (المقطعة) ومن رئيس كل اقليم من اقليم المئة، و اربعة منتخبين منه. وكان هؤلاء الخمسة يحضرون مجمع «المئة» لكي يؤيدوا فيه مصلحة أهل قيميهم وكانوا يفعلون ذلك بناء على قاعدة مهمة في سن القانون الاساسي الانكليزي وهي: انه اذا كان شعب الاقليم الواحد الذين يحق لهم أن يحضروا جمعاً لازماً للبحث في شؤونهم الجوهرية كثيرين يتفقون في ما بينهم على انتخاب اشخاص قلائل ينوبون عنهم في ذلك الاجتماع و يمثلونهم فيه. ووضع النيابة هذا هو أهم نظام في سن القانون الاساسي الانكليزي. ولا ريب أنه بدا للقارئ أن يرى نشوء ذلك القانون في بدء

٩

الحكم الانكليزي وكيف ظهر للوجود نظامياً . فقد كان عمل مجمع «المئة» في أول أمره ان يؤيد العدالة في قضايا المظلومين والمغبونين . فكان اذاً محكمة حقيقية وكل عضو فيه عنبر قضاياً . ولا يفت علم القارئ ان تقسيم «المئة» لم يكن في سكوتلاندا

١٠ ـ ولاية (SHIRE)

الثاني تقسيم ثالث أهم من التقسيمين السابقين ومقرون بنظام من نظامات الحكم وهو التقسيم الى ولايات . وكانت الولاية تعقد في السنة اجتماعين وغد رئيسان بتوليانها . وقد امتازت بامرين مهمين: الاول مختص بالاجتماع الكبير بحسب المبدإ النيابي الذي رأيناه في نظام « المئة » يقضي بان يمثل كل قليم عضو منه في مجمع المئة . وهكذا كان في مجمع الولاية عضو من كل «مئة» يمثلها . وكانت لمجمع الولاية شؤون أهم جداً من شؤون مجمع المئة . فكان ينعقد من رئيس كل قليم في الولاية ومن اربعة احرار من كل اقليم ايضاً . ولذلك كان يعتبر مجمعاً لكل هؤلاء اذ ان عضده نوابهم . الامر الثاني مختص بالرئاسة . فكما انه كان لكل قيم رئيس ولكل مئة رئيس ايضاً كان لكل ولاية رئيسان الاول يدعى الشيخ الاكبر EALDORMAN والثاني الشريف (SEIR - GEREFA اي SHERIFF) وبسط طريقة انتخابهم فستذكر في مكان آخر

١١ ـ ...

لم يبق بحثنا من نظامات الحكم الانكليزي القديم سوى نظام الملوك .

لما كان أجداد السلالة الانكليزية في أوروبا كانوا يدبرون شؤونهم من غير ولاية ملوك فكان أهم ولاة أمورهم أشرافا مقدسين يقيمونهم شيوخاً أو رؤساء عليهم . ولكن لما استقروا في بريطانيا واصبحت شؤونهم أهم منها في ماضيهم طفقوا يقيمون عليهم سادة يمثلون عظمة القبائل التي يتسيدون فيها فكانوا يولون عليهم شريفاً منهم اشتهر بكونه بطلا مجرّبا واعتبر ذا صلة بالآلهة ويلقبونه ملكا ويقدسونه . وبعد مدة جعلوا يتوجون الملك المنتخب ويمسحونه بالزيت اثباتاً لشرفه وقداسته . وكان الملك بعد التتويج والمسح يحلف ان يحفظ السلام ويحكم بالعدل والشعب يحلف له يمين الطاعة مادام عادلا . وكان يخلفه واحد من ذوي قربه بعد موته . وقد اعبأ الانكليز بنظام الملكية جداً وجعلوا للملوك هيبة أكبر مما كان لهم بالفعل . ولا يزالون الى الآن يحترمون الملك جداً لا لانه يعمل أعمالاً عظيمة للمملكة بل لانه شخص عظيم ولان تأييده في عرشه يجعلهم يشعرون بعظمة امتهم

١٢ ـ مجلس الحكماء *WITENA GEMOT*

وكان مع الملك مجلس مهم جداً يعمل أعمالا وفيرة يدعى مجلس الحكماء(١) ويلتئم ٣ مرات في السنة . وكان مؤلفاً من الملك وبعض الشرفاء معه وبعض الاحرار الملوك وشيوخ الامارات وبعض القسيسين المهمين وقد اعتبر ممثلا للامة . والحقيقة انه لم يكن ممثلا لا عقلاءها الذين كانوا

(١) وهو يقابل وزارة من حيث وظيفته ومجلس الشورى من حيث انتخابه

اهلا لمساعدة الملك بمشوراتهم . لم يكن ليمثل الامـة برمتها كما كان مجمع الولاية يمثل اهلها اذ لم يكن مؤلفاً من اعضاء منتخبين من جمهور الامة ، ومع ذلك كانت أحكامه وقراراته تعد في بعض الاعتبارات قومية ، ولما استقام نظام الملكية في انكلترا أصبح من حقوق مجلس الحكماء ان ينتخب الملك واذا شاءت الامة خلعته . ثم جعل الملك ومجلس الحكماء ينصبون شيخ الولاية ولكن الملك وحده ينتخب الشريف أو والي الولاية الثاني . واما بقية أعمال هذا المجلس فهي تشريع الشرائع وسن النظامات ومراقبة المشروعات المختصة بالارض الخ ، وفي مايلي تتضح بعض وظائفه المهمة ، ومع هذا مازال لذلك الحين مجلساً صغيراً

١٣ ـ الحكومة

بحثنا في ماتقدم في نظامات الحكم المهمة التي وضعها الانكليز لاول عهد احتلالهم بريطانيا بقي للقارئ ان يسأل سؤالا جوهريا وهو : ـ أين كان مقر القوة الحاكمة الاصلية في هذه الامة الانكليزية المتعددة القبائل والعشائر والمتنوعة المجالس والحكام : للقارئ ان يسأل هـذا السؤال اذ نبحث الآن في نظامات الاحكام وقانون البلاد الاساسي . فلو سئل هذا السؤال عن روسيا مثلا لاجيب على الفور ان تلك القوة في يد القيصر . فاذا اختل نظام من نظامات الحكومة في روسيا اصلحه القيصر بنفسه او بدله بآخر ، وكان لويس الرابع عشر الذي تبوأ عرش فرنسا منذ قرنين مطلق الحكم كقيصر الروس فاذ ذكرت الحكومة مستقل: حكومة:

أنا الحكومة ، بمعنى أنه هو مصدر القوة الحاكمة ومنشأ السلطة ،

فالقوة الحاكمة الاصلية العليا في انكلترا فكانت في الامة الانكليزية نفسها لاول دخولها البلاد . لم يكن الملك شيئاً لان مجلس الحكماء الذي يمثل الامة كان ينتدبه الى منصبه ويعزله اذ شاء . فلما تمت النظامات وتقلب الحكام وتعاقبوا في منصب الحكم فاذ ذاك الامة المتحدة كانت هي الحكومة ونفوذ الحكم بيدها . فالامة التي الآن تنيب عنها نواباً في المجالس ولا سيما مجلس الولايات ومجلس الحكماء هي الحكومة بعينها . وبعبارة اخرى كل امة عندنا في الاصل مصدر القوة في حكم نفسها ومنشأ السلطة المسيطرة عليها

١٤ ـ ملكية الارض

نعود الآن الى موضوع ملكية الارض فقد تكلمنا عنه في ما تقدم بالنظر الى العشائر التي كانت تزرع قطع الارض بالاشتراك . ولما استولت قدماء الانكليز في البلاد . وتم لهم استعمارها جعلوا يتقسمون الاراضي . فقبل الملكية ، اي نظام تنصيب الملك) كان الشريف المترئس يختص بنفسه قطعة من الارض مشتركة بين افراد القبيلة . ثم صار الجندي يحوز كذلك قطعة من الارض . ولما صار الملوك ينصبون كانوا يقتطعون شركاءهم قطعاً كبيرة من الارض وهكذا درج نظام التمليكات . ولكن مع ذلك بقي مبدأ الاشتراك في استغلال الاراضي التي لا مالك شخصي لها والمشتركة للامة فلا يتصرف فيها الا بامر مجلس الحكماء الذي

كان يعتبر مجلس الامة النيابي . ولذلك كانت الاراضي التي تمتلكها الامة تدعى « أرض الشعب » FOLK LAND والاراضي المنفصلة التي يملكها أشخاص معينون كانت تدعى «الارض المسجلة» BOOK LAND أي الارض التي كانت تعرف لذويها بموجب صكوك . وكل « أرض مسجلة » كانت تستقطع من « أرض الشعب » باذن مجلس الحكماء . وكلا نوعي الارض المذكورين كانا يؤجران للزارعين كما تؤجر الارض في إنكلترا الآن

وكان أفراد الشعب منفوتين في قدر الاراضي التي يمتلكونها ولهذا كانوا يلقبون ألقاباً مختلفة بحسب حجم الاراضي التي يمتلكونها . واهم هذه الالقاب الآتية : ـ ١ ـ سيورل « CEORL » و ٢ ـ ثن « THEGN » و٣ ـ ايورل « EORL » فالاول لقب الذين يملكون قطعاً من الارض صغيرة جداً والاخير لقب مالكي القطع الكبرى والثاني لقب المتوسطين بين القسمين .

د ١ ـ التغيير في الصفات

بعد ٥٠٠ عام لدخول الانكليز الى انكلترا حدثت حادثة عظيمة في البلاد وهي دخول النورمنديين اليها وسيأتي تفصيلها في الفصل التالي . ففي بحر هذه المدة الطويلة تغيرت نظامات الحكومة الانكليزية واساليب معيشة الامة التي اوجزنا خبرها آنفاً تغيراً كبيراً ولكن ما بلغ منها شيء [illegible]

وكانت هذه النظامات [illegible]

الامتلاك . مثال ذلك كان الملوك الاولون ملوك الشعب ولكن الملوك المتأخرين ملوك الاراضي . وبالتدريج أصبح الملك مالك أراضي الامة . ومن جملة المغيرات اتساع سلطة الملوك . وقد عرف القاريء ان القبائل التي استعمرت بريطانيا في بدء الامر كانت عديدة فلم تسلم من نشوب الحروب بينها وبالطبع كان الفوز في هذه الحروب للاقوى ولذلك سارت البلاد على نظام التوحيد أي انه بدلا من تعدد القبائل وتفرقها نشأت سبع أو ثماني ممالك . وفي سنة ٩٠٠ للمسيح أصبحت كلها مملكة واحدة . ولما أصبح الملوك حكام ممالك كبيرة أصبحت سلطتهم بالطبع أوسع وأقوى ولما لم يبق الا ملك واحد لمملكة واحدة صار ينظر اليه كامبراطور . ومع كل ذلك لم تنقض هذه التغيرات شيئاً من أساسات النظامات الاصلية بل بالاحرى تري حذاقة الانكليز في طريقة حكمهم لانفسهم اذ أن الاسلوب الذي انتهجوه في القديم بقي ثابتاً بالرغم من طواريء الحدثان وتقلبات الزمان ومقاوماً لمطامع ذوي التيجان

١٦ ـ الدنيماركيون

كان الدنيماركيون حينئذ تجارة ماهرين وقرصاناً اشداء وكثيراً ما غاروا على انكلترا وكانت آخر غاراتهم في القرن الحادي عشر اذ فازوا وارتقت الى عرش انكلترا اسرة دنمركية وكان الملك كنيوت الاول منها قديراً . على ان الانكليز جمعوا قواهم وردوا الدنيمركيين الى بلادهم . ولما كان هؤلاء حكام البلاد لم يغيروا شيئاً من نظاماتها أولاً لانهم لم يقيموا في البلاد الا برهة

قصيرة وثانياً لانهم كانوا مثل الجرمانيين يميلون الى تلك الاحكام

١٧ ـ نظام الجندية

كان الانكليز لاول عهدهم كسائر الامم في حروب متوالية لان الحق كان أقرب الى جانب القوة منه الآن . فكان نظام جنديتهم بسيطاً جداً يمكن وصفه بكلمات قليلة ، كان على كل بالغ من غير طبقة العبيد ان يتدجج بالسلاح عند الاقتضاء . وعليه كان الجيش عبارة عن الامة برمتها تحت السلاح . والملك قائد الجيش العام كان يكافيء الابطال الظافرين باراض خصوصية لهم ولهذا كان معظم الملوك والقواد محفوفين بفرق من هؤلاء الابطال الملاك المعدودين اتباعاً لهم . وعليه كانت الخدمة العسكرية ذا ارتباط بامتلاك الاراضي . ثم ان الجندي كان يتحمل نفقات تسلحه وسائر عدده الحربية ولما تحسنت الاسلحة وصارت ثمينة لم يستطع ان يتحمل نفقاتها الوفيرة الا الذين كانت حالهم حسنة . ولذلك كانت الجندية تنحصر شيئاً فشيئاً في طبقة مخصوصة وان تكن في الاصل واجبة على كل الاحرار بلا استثناء ولو في الحروب الدفاعية على الاقل

١٨ ـ النظام القضائي

قلنا في ما تقدم ان من جملة وظائف المجالس الانكليزية حقاق الحق في قضايا الاشخاص المغبونين والمظلومين وكل من كان عضواً في مجلس له حق بأن يقضي على هذا النحو . ولكن بما ان جمع رعية بين سهل من جمع آراء الكثيرين فكل واجبات المجلس من هذا القبيل في مقاطعات

والولايات كانت تقوم بها لجنة مؤلفة من ١٢ عضواً . والمدعي يستأنف دعواه من أمام اللجنة الى الملك ومجلس الحكماء (الوزارة) . والملك يعتبر ينبوع العدالة فحينما ينتخب يقسم ان يحفظ الامن وهذا بمثابة اقسامه ان يقاص المخل بالنظام . ومع ان سلام الامة هو علة السلام للملك نفسه فقد ناطت به الامة في الاصل حفظ سلامها . وعلى مجالس المقاطعات (المئات) والولايات القت الامة المسأولية القضائية أيضاً التي هي حق لها واذا كان الملك ينازعها اياها فبغير حق لانه كما كان الانكليز حاكمي انفسهم كانوا أيضاً قضاة أنفسهم . ولما عظمت قوة الملوك واتسعت سلطتهم اطلقوها على السلطة القضائية أيضاً وعلى سائر نظامات الحكم

وكان زمام القضاء في أيدي ذوي الاملاك الوفيرة فكانوا يجلسون في منصات دورهم ويسمعون شكاوي الأشخاص التابعين لهم ويقضون بينهم كما يقضي القضاة الانكليز في المحاكم الآن هكذا ترى ان قوة القضاء كقوة الجندية تقلصت شيئاً فشيئاً من يد الشعب وانحصرت في يد ذوي الاملاك أي ان مبدأ الامتلاك هو علة حصر قوى الحكم والقضاء والسيادة في اشخاص معدودين

وأما الشريعة التي كان القضاة الانكليز يقضون بموجبها فكانت مجموعة التقاليد التي رشد اليها العقل والمبادئ العادلة التي جرى عليها الجرمان من قبل وكانت الامة كلها جارية عليها من طبعها . وقد اضيف الى هذه التقاليد والمبادئ ما كانت تشرعه المجالس على ان المجالس لم تستنبط قانوناً جديداً في

ماشرعته بل حدثت ماالتبس من التقاليد القديمة ، وبعض الملوك المتأخرين دونوا القوانين في الكتب

كل شخص ماعدا العبد عُدّ مسأولا أمام القضاء والشريعة عن كل خلل في الامن يعزى اليه . وعليه ان يمثل لدى القضاء ليدافع عن نفسه أو ان ينيب من يدافع عنه . وكانت التهمة تدفع عن المشكي باحدى طريقتين : ـ الشهادة والامتحان التعذيبي

ففي الطريقة الاولى كان على المدافع ان يستدعي عدداً من جيرانه يشهدون ببراءته وعلى شهادتهم يتوقف الحكم عليه . وفي الطريقة الثانية كان المشكي يقاسي بعض الاخطار كأن يمسك بيديه قطعة حديد محمية الى درجة الحمرة فان لم يؤذ عدّ بريئاً فان أذي الى درجة الخطر عدّ مجرماً . أما العقوبات فلم تكن متنوعة جداً فكانت تارة النفي وأخرى الاعدام . وفي كل حالة كان للمذنب ان يفتدي نفسه بفدية مالية اذ يدفع تعويضاً لخصمه اذا كان قد أذاه فقط ولورثائه اذا كان قد قتله ؛ وكان لحياة كل شخص ثمن معين يدعى دية (*WERGILD*) تختلف قيمتها بحسب مقامه الاجتماعي فلذلك كانت دية الملك أغلى دية

١٩ ـ النظام الديني والاكليريكي

لما دخلت الى انكلترا العناصر الجرمانية التي تكونت منها الامة الانكليزية في ما بعد كانت وثنية العبادة ، فكان أولئك المستعمرون الاول يعبدون مدلولات القوات الطبيعية كالنار ونحوها وبعض الفضائل الانسانية

الفظة كالشجاعة في الحروب ، ولكن دياناتهم هذه أصبحت مع الزمان سطحية ضعيفة

وفي سنة ٥٩٦ لماقدم الى بريطانيا المرسل أوغسطين اعتنقت كل تلك القبائل الانكليزية الديانة المسيحية باخلاص وشوق ، وبما ان هذا المعتقد الجديد وقع كحبة الخردل في الارض الخصبة تمكن في منبته وامتدت جذوره في الارض وانتشرت أغصانه في الفضاء، وفي سنة ٦٦٨ أرسل البابا الى بريطانيا مرسلا غريباً يدعى ثيودور اف ترسوس فاقام في كنتربوري كما فعل أوغسطين ونظم نظاما اكليريكيا هو في ظاهره نفس النظام الموجود في كنيسة انكلترا الآن

كان في البلاد اسقفيتان (*BISHOPRICS*) الواحدة في كنتربوري والاخرى في يورك وكان ثيودور الاسقف الا على في انكلترا، كذا نشأت الابرشيات هناك ، وقد أقامها ثيودور في كل الممالك أو العشائر فبلغت نحو ١٦ أسقفية وبعد ما تألفت تلك الممالك الصغرى وصارت ممالك كبرى بقيت الاسقفيات على عددها . أما الابرشيات (*PARISHES*) فكانت كما تقدم القول بعدد الاقاليم . وبعد ذلك نشأت رتبتان علييان الأولى تدعى «ديئري» (*DEANRIES*) وهي واحدة لكل مقاطعة(المئة) والثانية تدعى(آرش ديكونري)(*ARSHDEACONRIES*) وهي واحدة لكل ولاية

وكان الاكليروس في اعين الجمهور رجالا صالحين ومعظمهم

رهبانا وكانوا حتى غير الرهبان منهم يفضلون ان يكونوا اكليروسا مجتهدين في اتمام واجباتهم الاكليريكية على ان يكونوا حكاما علمانيين لان الوظائف الدنيوية تلهيهم عن تلك الواجبات . ومع كل ذلك بقي لخدمة المسيح يد في السياسة فكان الاساقفة يحضرون مجالس الولايات ومجلس الحكماء (الوزارة) وكان الاكليروس ينفقون على أنفسهم من العشور التي يجمعونها من طبقة الاحرار

هكذا في أول عهد الانكليز كان في انكلترا فرع للكنيسة الغربية أي اللاتينية وهي التي تدعى الآن الكنيسة الرومانية الكاثوليكية . وكان لهذا الامر التأثير الاول في توحيد الشعوب الانكليزية التي كانت متعددة لانها لما كانت تخضع لملوك مختلفين كانت تعترف بسيد واحد غير منظور وبنائبه الوحيد البابا

٢٠ ـ اجمال

عرفت مما تقدم شيئاً عن كيف عاش الانكليز معا قبائل مختلفة ومجمل نظام حكومتهم بين سنة ٦٠٠ وسنة ١٠٦٦ بعد المسيح . عرفت انهم قدموا من بروسيا الى بريطانيا العظمى التي اضطر الرومان الى اخلائها ولم يستطع السلت ان يحتفظوا بها لانفسهم

وقد عرفت كيف انهم احتلوا البلاد عشائر وقبائل في اقاليم ومقاطعات وولايات وممالك وكيف كانوا ينتخبون الملوك وكيف تغلب الملوك بعضهم على بعض حتى بقي زمام كل البلاد في يد واحد منهم فقط . وعرفت عن

مجالس الحكم ومجامع السياسة وعن اجتماع النواب من جهات الولاية في مجلسها وعن مجلس الحكماء الذي يشترك مع الملك في الحكم وهو مؤلف من نواب الامة كلها . وعرفت كيف ان هذه المجالس النيابية كانت تحق الحقوق وتقضي بالعدل وتنصف الناس . وعلمت كيف كانت الامة كلها تدعى الى السلاح في اوقات الحرب لتحافظ على كيانها وكيف اقلعت عن الوثنية واعتنقت النصرانية . والان صرت تقدر ان تمثل الانكليز في سنة ١٠٦٠ امة واحدة تحت سيادة ملك واحد وذات دين واحد وهو دين الكنيسة الرومانية الكاثوليكية وبالاختصار تتصورها امة تحكم نفسها وتقضي لنفسها بالاسم فقط . ولكن الحقيقة ان قوة الحكم تحولت شيئاً فشيئاً من يد الامة الى يد الملك وقوة القضاء من يد الشعب الى يد الملاك . وسبب هذا التحويل كما تقدم بيانه انما هو مبدأ امتلاك الاراضي الذي امتص القوة من الجمهور وحصرها في الخاصة ولا سيما الملك

الفصل الثاني

النورمانديون وعهد الاقطاع
من سنة ١٠٦٦ الى سنة ١١٥٤

١ ــ غلبة النورمانديين

لما مات «ادورد المعترف» آخر ملوك الانكليز المتحدين ولا ولد له ادعى التاج بعده اثنان ماعدا وارثه الشرعي وهما صهره هارولد وابن عمه

وليم دوق اف نورماندي • كلاهما ادعى ان ادورد أوصى به خلفاً له • وقد عرفت أن الملك لا يعين الا بانتخاب مجلس الحكماء النائب عن الامة • فقرر مجلس الحكماء التاج لهارولد فتوّج • ولذلك كان المنتظر أن يكون تتويجه فصل الخطاب ولكن وليم أف نورمندي ظل يطمع في ان يتوّج بتاج انكلترا كما كان مكللا باكليل دوقية فرنسا. وقد بذل جهده في أن يثبت ان «ادورد المعترف» أوصى بالملك له من بعده . وفي اكتوبر (تشرين الأول) سنة ١٠٦٦ عبر خليج المانش من فرنسا الى جنوب انكلترا يعقد لواءه على جيش عرمرم من النورمنديين فالتقاه هارولد بجيش جرار من الانكليز في سهل سنلاك أو هاستنكز ولكن كان الفوز التام لوليم أف نورمندي فارعب مجلس الحكماء حتى اضطر أن يرقيه الى العرش وفي يوم عيد الميلاد سنة ١٠٦٦ توّج ملكا

٢ ـ النورمانديون

كانت موقعة هاستنكز وتتويج وليم الظافر حادثتين عظيمتي الشأن في تاريخ قانون انكلترا الاساسي ليس لانهما كانتا سبباً لارتقاء أسرة ملكية جديدة الى العرش البريطاني فقط بل لانهما فتحتا باب البلاد لجم غفير من شعب جديد وانظامات حكم آخر • ذلك لان وليم استقدم الى البلاد التي فتحها عدداً عظيما من أتباعه النورمنديين وأدخل اليها عادات نورمندية جديدة • وقبل وصف هذه العادات والنظامات الجديدة على القارىء أن يعرف شيئاً عن احوال النورمنديين

كان النورمنديون في الاصل سكان سكاندينافيا وسواحل نورواي . وهم من نفس سلالة الانجل والسكسون وغيرهم الذين من اتحادهم في بريطانيا تألفت الامة الانكليزية . وكانوا بحارة لانهم كسائر اخوانهم سكنوا الشواطيء ومارسوا خوض البحار وصار منهم كثيرون قرصاناً . وفي سنة ٩١٢ أبحرت زمرة من هؤلاء القرصان الى الشمال الغربي من سواحل فرنسا ورسخت أقدامهم هناك حتى سمح لهم الملك ان يتملكوا الصقع الذي انتشروا فيه وكان اذذاك يدعى « نورثمانزلند » أو نورماندي وقد جعل قائدهم حاكما عليهم خاضعاً للملك ومنح لقب دوق . وهكذا لما حدثت موقعة هاستنكز سنة ١٠٦٦ كان قد مر على النورمنديين في فرنسا نحو قرن ونصف وعاشوا هناك وحكموا في الظاهر حسب أميالهم وبالحقيقة حسب العادات والاحكام الجارية في فرنسا

٣ ـ أمتلاك الاراضي على النظام النورمندي

القانون النورمندي كان مرتبطاً تمام الارتباط بامتلاك الاراضي. وقد عرفت ان القانون الانكليزي الاساسي صار في آخر عهده هكذا أيضاً حتى اصبح الملك يعد صاحب الارض المشاعة كلها وأصحاب الاملاك الكبار كانوا يقضون بين اتباعهم المزارعين والمستأجرين. أما في نورمندي فكان ارتباط القانون بمبدإ الامتلاك أظهر حتى اعترف به جهاراً وكان ذا تأثير على كل ديوان من دواوين الحكومة كما كانت الحال عند الفرنساويين أي الفرنك أيضاً .

قلنا ان قائد النورمنديين الاول لقب دوقا وعين حاكما وخاضعاً للملك وبواسطة منصبه هذا امتلك كل اراضي نورماندي على شرط أن يعترف بسيادة الملك الذي يعتبر صاحب أراضي المملكة كلها . على ان الدوق اقطع بعض المعتبرين من رجاله أراضي ولقبهم بالشرفاء على شرط ان يعترفوا بسيادته كما كان يعترف بسيادة الملك . وكذلك أقطع أولئك الشرفاء أشخاصاً آخرين تحت أمرتهم قطعاً من أملاكهم على نفس الشروط التي قبلوها هم على أنفسهم أمام الدوق . وربما فعل أتباع الشرفاء مع أتباعهم ما فعله ساداتهم معهم

وكان للشرفاء الذين لقبهم النورمنديون بالبارونات(*BARONS*)حق القضاء والفصل بين أتباعهم الذين امتلكوا الاراضي منهم كما جاز للملاك الانكليز مثل هذا الحق أيضاً . هكذا كان للبارونات قوة وسلطة والسلطة جعلتهم متعجرفين وأغرتهم على الخروج على ساداتهم احياناً . وصار أنه اذ لم يكن الدوق قوياً جداً ضعف تأثيره

٤ ـ دخول المزارعين النورمانديين الى انكلترا

لم يتسرع وليم الظافر في قلب النظامات الانكليزية بعد تتويجه . وباعتبار انه ملك كان صاحب كل الاراضي الشائعة ومنها أقطع البارونات الذين تبعوه وابقى للملاك الانكليز أملاكهم غير متعرض لهم . على ان البارونات كانوا قساة جداً في أحكامهم حتى اضطر الانكليز ان يخرجوا عليهم مراراً وخروجهم هذا فسح لوليم فرصة ليجعل انكلترا نورماندي الثانية وذلك

لان الانكليز المتمردين كانوا يعاقبون باغتصاب أملاكهم منهم ومنحها للنورمانديين ليمتلكوها حسب النظام النورماندي . ولقد تعدد العصيان واغتصاب الاملاك في البلاد فاصبح الملاك النورمانديون كثيرين في سنة ١٠٨٠ حتى ان الانكليز أنفسهم الذين سُمح لهم باستبقاء أملاكهم جروا على النظام النورمندي في امتلاكها وتوريثها ، وعليه عمت المزارعة النورمندية كل انكلترا في وقت قصير وكانت تدعى المزارعة الاقطاعية . والنظام الذي يشتمل عليها وعلى غيرها كان يدعى النظام الاقطاعي . وفي ما يلي يتضح لك كيف ان النظام الاقطاعي أثر في جميع دوائر الحكومة وكيف ان الارض كانت ممتلكة بحسبه . فالملك كان المالك الاعلى . وهو أقطع بعض البارونات وسائر الشرفاء قطعاً من الارض على شرط ان يخضعوا له ويكونوا أمناء ويحاربوا معه في أثناء الحرب وهو في مقابل ذلك وعد ان يحميهم ويعدل بينهم . فكان على البارون أو الشريف ان يعد بأن يكون أميناً . وللدلالة على خضوعه كان عليه ان يجثو أمام الملك ويضع يديه في يديه ويحلف ان يكون رجله التابع له . وكان الذين يستقطعون الارض من يد الملك نفسه رأسا يدعون المزارعين الرئيسيين . وكانت أملاكهم كبيرة جداً يقسمون بعضها بين مزارعين آخرين يدعون مزارعين متوسطين . ونسبة هؤلاء المزارعين الى المزارعين الرئيسيين كنسبة هؤلاء الى الملك . وأهم الخدم المتوجبة على الاتباع في مقابل امتلاكهم للاراضي المذكورة في صيغة القسم بيمين الطاعة هي الخدمة العسكرية ومدتها تختلف باختلاف الاراضي الممتلكة . ومع ذلك على

التابع ان يدفع أتاوة مالية وذلك انه حين يخلف الوريث أباه بعد وفاته يدفع مبلغا للشريف الذي أقطع الارض لكي يسوغ له ان يضع يده عليها وهذا المبلغ يدعى « فكاكا » . وكذلك كان على التابع ان يدفع مبالغ مختلفة تدعى اعانات لثلاث غايات : ـ الأولى لكي يفتدى بها المالك الشريف من السجن أو النفي ٢ ـ لكي تساعد بكره على ان يكون بطلا أو فارساً (*KNIGHT*) ٣ ـ لكي تساعده على تعيين مهر لابنته البكر . وهناك بضع أتاوات أخرى لا موجب لبيانها الآن . كذا ترى ان نظام الامتلاك الاقطاعي يرمي الى غرض أهم من الغرض من إحراز الجنيهات والشلنات وغيرها . فما هو الا ترتيب دقيق جداً يضم عدة طبقات من الشعب في نظام واحد ولكي يحمي بعضهم بعضاً بالمطاوعة ولكي يقضي بعضهم بين بعض الخ

٥ ـ تأييد القانون الاساسي الانكليزي وتمهيده

ترى انه بتعميم نظام الاقطاع قد نسخ وليم الظافر العادات الانكليزية على أن أهم نظامات الحكم التي ألمع اليها في الفصل السابق ومجالس الاقاليم والمقاطعات والولايات تركها على حالها ولكن ازدادت في الولاية قوة أحد الرئيسين الذي يدعى الشريف . فاذاً ترى أن وليم الظافر أضاف الى النظام الانكليزي اضافات لأنه أصلحه اصلاحا

٦ ـ طبقات النورمانديين الاجتماعية

في سنة ١٠٨٦ أحصي سكان انكلترا ووصفت أساليب معيشتهم وأثبت الاحصاء والوصف في كتاب خصوصي سمي (*DOMES DAY BOOK*)

لم يزل موجوداً الى الآن ومنه يتضح اتضاحاً عجيباً حال طبقات الامة الاجتماعية المختلفة بعد عشرين سنة لغلبة النورمنديين . وقد تمايزت هذه الطبقات بالنظر الى تفاوتها في امتلاك الاراضي . وأهمها خمس :- ١ المزارعون الرئيسيون الذين ذكروا آنفاً في النبذة الرابعة من هذا الفصل بعضهم بارونات وبعضهم ابطال (*KNIGHTS*) تغلب عليهم تسمية بارونات . -٢- المزارعون المسن (*THE MESN* TENANTS) المذكورون في نبذة ٤ ايضاً وهم الذين استقطعوا الارض من البارونات ويلقبون أيضاً فافاسور (*VAVASORS*) . - ٣ - الملاّك الاحرار الذين اقطعهم البارونات والابطال والفافاسور قطعا من الارض صغيرة على شرط أن يقدموا لهم قدراً معيناً من غلة الارض وليس عليهم خدمة عسكرية وكانوا يلقبون سوكمن (*SOCMEN*) - ٤ - العمال الزراعيون الذين وان كانوا قد قاسوا ضغط ساداتهم وقلما أعبىء بهم كانوا يقطعون قطعاً صغيرة من الارض على شرط أن يشتغلوا شغلا معيناً في أراضي ساداتهم ويدعون فلاحين (*VILLEINS*) . - ٥ - الارقاء (*SERFS*) وهم الطبقة السفلى من العمال الزارعين ولم يكونوا قبل غلبة النورمنديين محتقرين كما صاروا بعدها . وهكذا ترى ان الشعب الذي كان قبلا منحصراً في ثلاث طبقات - الاشراف والاحرار والعبيد - أصبح خمس طبقات متمايزة على الاقل هذا اذا لم يدقق في وصف الطبقات الاخرى المتداخلة

٧ ـ الملك النورمندي وبطانته

رأيت مما تقدم كيف ان وليم الظافر وباروناته وضعوا نظام الاقطاع في انكلترا كما كان في فرنسا . وقد قلنا ان أساس الاحكام الانكليزية لم يتغير وان كانت بعض الظواهر قد نسخت . على ان وليم الظافر كان قديراً جداً وله موهبة الحكم فلما صار ملك انكلترا وضع عدة نظامات مع النظامات الانكليزية القديمة وجرى عليها جميعاً وبواسطتها نشر سلطته على كل الامة وغلّ أيدي البارونات الذين طمعوا في أن يكونوا ملوكا صغاراً عن أن يمسوا سلطته

فاولا كان عنده بطانة ذات أهمية مؤلفة من حشم وخدم وأعوان ذوي وظائف متنوعة وكلهم يحفون حول ذاته الملكية . ثم كان له أعوان آخرون أهمهم اثنان : ـ ١ ـ الوكيل الذي كان في الاصل يدير الشؤون في مدة غياب الملك عن انكلترا . ثم بقي الوكيل بعد ذلك يشغل وظيفته حتى في أثناء وجود الملك فكان كوزيره الخاص يراقب جميع شؤون المملكة ولم تكن وظيفته هذه وراثية البتة وكان يلقب المنصف (*JUSTICIER*) ـ ٢ المهردار أو كاتب أسرار الملك وكان عليه أن ينفذ ويراقب تنفيذ المشروعات التي يشرعها الوكيل وكان في عهدته الختم الملكي المهم الذي كانت تختم به كل الاوراق الرسمية ولهذا كان ذا مكانة سامية جداً وكان يسمى (*CHANCELLOR*) وكان الوكيل وكاتب الاسرار في الازمنة الاولى من الاكايروس

٨ ـ المجلس الكبير

كان من رغائب ؤليم الظافر أن يبقى القانون الاساسي الانكليزي على حاله ولهذا أبقى مجلس الحكماء (*WITENA - GEMOT*) الذي كان ينعقد ثلاث مرات في العام . ومع ان هذا المجلس سلم من التغيرات على يدي الملك فقد مسته فواصل الاقطاع المتسعة . لانه بعد ما كانت المعرفة شرطاً للانتظام في سلك هذه الندوة أصبح في عهد الحكم النورمندي الاقطاع الرئيسي شرطا لذلك فلم يحق لغير البارونات وا كفائهم أن ينتظموا فيه . وعليه تغير اسمه من « مجلس الحكماء » الى « المجلس الكبير » (*THE GREATE COUNCEL*) وفي سنة ١١٠٠ أصبح هذا المجلس مشتملا على الملك والشيوخ (*ELDORMEN*) الذين سموا بعدئذ (*EARLS*) (أرلات) والاساقفة ورؤساء الاديرة والبارونات والابطال أو الفرسان

٩ ـ ديوان المالية

هو الديوان الذي ولي بالاهمية المجلس الكبير وكان يساعد الملك على الحكم بيد قوية . كان مؤلفاً من عدد قليل من معتمدي الملك فيلتئمون في وقت خصوصي في قاعات وستمنستر حيث يقبضون الجزية عن كل ولاية من « الشريف » احد رئيسي مجلسها . وكان حساب هذه الجزية يسجل بالتدقيق . ولم يزل حساب ديوان المالية محفوظا بجميع بنوده ودفائقه حتى الآن

وكانت الاتاوات تجمع من أربعة مصادر : ـ ١ ـ البدل العسكري .

فان أشخاصاً كثيرين كانوا يفضلون إبداله بالخدمة العسكرية التي كانت فرضاً عليهم في مقابل ما أقطعوه من الارض .ـ ٢ ـ الضريبة التي كان الانكليز يدفعونها في بدء الامر لينفقوها على رد غارات الدنيماركيين عنهم فبقيت تجبى امهدالنورمنديين وكانت تسمى بلغتهم (DANEGELD) . ـ ٣ الغرامات التي كان شيوخ (SHARIFFS) الولايات يتقاضونها عن أهم الدعاوي التي كانوا يقضون فيها . ـ ٤ ـ الاعانات ونحوها . وكان للملاك النورمانديين دخل وافر جداً . وبالطبع كان على النائب العام (JUSTICIER) والمهردار فضلا عن شيخ الولاية أهم المهام في ديوان المالية

١٠ ـ المحكمة العليا(THE CURIA REGIS)

كانت ديواناً آخر من دواوين المملكة الرئيسية . وقلما تختلف عن المجلس الكبير فما هي الا هذا المجلس بعينه منعقداً بصفة كونه محكمة قضائية عليا . لان الدعاوي التي لا تبت بها المحاكم الصغرى (الجزئية) كانت تستأنف اليه وبالطبع كان الملك ووزراؤه من جملة أعضائها . ودعاوي الجرائم التي كانت ترتكب ضدهم كانت ترفع اليها أيضا

١١ ـ المحاكم الجزئية

يذكر القاريء انه عند ذكر الولايات ذكر أن أصحابها البارونات كانوا يمارسون وظيفة القضاء في دواوينهم فكانت تدعى اذ ذاك المحاكم الجزئية أو الصغرى . ولعهد الحكم النورمندي كانت دواوين البارونات محاكم يقضون فيها بقدر ما لهم من حق القضاء بين أتباعهم الذين أقطعوهم من أملاكهم

١٤ ـ النظام القضائي النورمندي

لم ينقض النورمنديون شيئاً من محاكم المقاطعات والولايات بل كانت هذه المحاكم لعهدهم تقضي بين الناس كما كانت تفعل قبلا . على أن القضايا التي لا تقدر ان تبت بها كانت كالسابق ترفع الى المجلس الكبير الذي لا استئناف بعده . ولهذا كان أهل المقاطعات والولايات وسائر الملاّك يقضون بالدعاوي المدنية بين مزارعيهم وحواشيهم . وكان للمحكمة العليا وحدها ان تنظر في القضايا التي يكون موضوعها التطاول على الملك فضلا عن القضايا التي تقصر سائر المحاكم الجزئية عن البت بها . ولما شعر هنري الاول بمسيس الحاجة الى تقوية المحاكم المركزية الكبرى ضد أهل المحاكم الجزئية جعل يرسل نائبه العام (JUSTICIER) وبعض القضاة الى هذه المحاكم حيناً بعد آخر ليراقبوا قضاءها . أما براهين التبرئة فكانت نفس البراهين التي كان يتخذها الانكليز قبلا وقد زاد عليها النورمانديون من عندهم برهاناً آخر وهو الامتحان في الحرب أي ان يرسل المتهم الى الحرب فان هلك كانت التهمة صحيحة والهلاك عقابه وان نجا كان بريئاً وهو كالامتحان بالتعذيب (المذكور في الفصل الأول نبذة ١٨) أي استئناف الى محكمة السماء . وكان أيضاً ان الخصمين يتقاتلان أمام القضاة فالغالب يبرَّأ

١٥ ـ الكنيسة النورمندية

لما دخل النورمنديون الى انكلترا وجدوا فيها كنيسة أي طائفة مسيحية على النظام الاكليريكي اللاتيني وهم أنفسهم كانوا يعتقدون بهذا

المذهب عينه . أي ان الغالبين والمغلوبين كانوا يدينون بدين واحد . وفي نهاية القرن الحادي عشر كانت قوة البابا عظيمة جدا وكانت ادعا آته أعظم من قوته. فوليم الظافر وخلفاؤه قربوا الكنيسة الانكليزية كثيرا الى تحت سيطرته وبذلك قوّوا سلطة الكنيسة الكاثوليكية ولكنهم في الوقت نفسه عرضوا اسؤددهم للخطر . اما وليم الظافر فقد سرّ البابا بانه اذن لرجال الاكليروس ان يعقدوا مجالسهم الخصوصية لانفسهم ويقرروا مهامهم كما يشاؤون وعليه أنكر على المجلس الكبير ومحاكم الولايات والمقاطعات وغيرها ان تنظر في المسائل الروحية لانها من اختصاص المجالس الاكليريكية

وقد جرى رجال الاكليروس في مجالسهم الخصوصية على العادات والتقاليد التي جمعتها الكنيسة الغربية الى الكنيسة الرومانية الكاثوليكية ودوّنتها شيئاً فشيئاً في الاسفار وقررتها شريعة كنسية قانونية . ولكيلا يكون للبابا سلطة كبرى في انكلترا وضع وليم الظافر ثلاثة قوانين اكليريكية ١ـ لا ينشر أمر في (انكلترا) للبابا ولا يعمل به ما لم يطلع عليه الملك ويوافق عليه ـ ٢ ـ لا ينفذ قرار من قرارات المجلس الاكليركي الا بموافقة الملك عليه ـ ٣ ـ لا يعاقب بارون أو وزير من الوزراء عقاباً كنسياً الا بموافقة الملك

١٦ ـ اجمال

في سنة ١٠٨٦ اغار النورمانديون على اقربائهم الانكليز فقطعوا حبل حكمهم الذي طال في بلاد استعمروها بالصبر والثبات وطول الاناة . وانصر

الدوق وليم في هاستنكز وتتويجه في وستمنتر ملكاً لانكلترا افضيا الى خروج الانكليز وعصيانهم الامر الذي انتحله وليم سبباً لاغتصاب أملاكهم عقاباً لهم ومنحها لاتباعه النورمنديين . وبذلك هدأ ثائرهم وأخضعهم . وقد وزعت الاراضي على نظام الاقطاع الذي كان سائداً في أوروبا لذلك العهد . أي ان الملك عدّ مالك الأرض الاول وهو منحها لمالكيها . والاقطاع هذا هو اساس نظامات الحكومة وسائر النظامات الاجتماعية لان كل طبقة من طبقات الشعب من الملك الى اصغر مالك كانت تحمي الطبقة التي تحتها وتقضي لها وتحكمها وفي مقابل ذلك تتقاضى منها الخضوع والطاعة والخدمة العسكرية والجزية . وحينما تكون القوة موزعة بواسطة نظام كهذا تكون القوة الملكية متداعية جداً . هكذا كانت سلطة وليم الظافر مهددة بالخطر الجسيم لولا انه من الجهة الواحدة احتفظ بنظام انكلترا القديم الذي كان يرمي الى غرض « حكم الامة نفسها بنفسها » ومن الجهة الاخرى سوّر نفسه بالدواوين الملكية الراسخة النظام التي كان يتذرع بها الى ادارة القضاء والمالية بنفسه . وعليه نرى ان الشعب الانكليزي اقتبس نظام الاقطاع بتمامه ولكنه اقتبسه عاريا من العيوب

وفي سنة ١١٥٤ لما مات ستفانوس آخر الملوك النورمنديين أصبح العرش الملكي آمنا وقوياً لان الكبراء المتعظمين الطامحين أرغمت انوفهم وأخضعوا . وكانت الامة برمتها ـ الامراء والمزارعون ـ ملزمة ان تلبي صوت الصور الى الحرب التي يثير نقعها الملك . وكانت المحاكم العمومية عزيزة

الجانب من جهة وحريصة على الحرية الشخصية الموروثة من جهة أخرى.
وأما الكنيسة فمع ان الحكم النورمندي قربها اكثر الى البابا والشريعة الكنسية القانونيه بقيت تحت سلطة الملك والحكومة . ومما تقدم نستنتج ان الثمانية والثمانين سنة التي ساد فيها الحكم النورمندي كانت خطوة عظيمة للحكم الدستوري الراسخ وان كانت الدماء قد أريقت فيها غزيرة وسيم الاهالي الهوان والعناء

الفصل الثالث

هنري الثاني والمحاكمة في مجلس المحلفين العرس

١١٥٤ ـ ١١٨٩

١ ـ تبوء هنري الثاني

كان هنري الثاني حفيد هنري الاول لابنته « مود » . وكان لابيه « جيوفري اف انجون » أملاك شاسعة جداً في فرنسا فتولى عليها . وهكذا كانت أملاك هنري الثاني ممتدة من شمالي انكلترا الى جبال البيرانيس في الجنوب الغربي من فرنسا . وكان سلطانه قويا كما كانت مملكته متسعة . وفي هذا الفصل بيان الكيف انه في مدة حكمه ٣٥ سنة نظم الدستور الذي سنه الانكليز والنورمنديون في ماسبق شرحه

٢ ـ النورمنديون والانكليز

أصبح النورمنديون والانكليز لهذا العهد ممتزجين امتزاج الصهباء

بالماءلانهم كانوا من سلالة واحدة كما تقدم بيانه . والامـة التي نشأت من امتزاجهما ليست أمة نورمندية جـديدة بل الامة الانكليزية نفسها تحسنت وتكيفت وتقوت بدم النورمنديين وشرائعهم وأخلاقهم . وظلت اللغـة الانكليزية لغة الطبقات الدنيا ولغة الـكتب والرسائل التي تذاع بين العامة . وكان جدول من الافكار والتصورات الفرنساوية يصب في انكلترا . ولـكن الاعلام الانكليزية القديمة لم تغمرها مياه تلك التصورات

ومع أن أم هنري الثاني كانت نورماندية فقد كان هو من أسرة «انجو» وهي غير أسرة الظافر وبنيه. وكان أول الملوك الذين من أسرة بلا (تناجنت) الذين رفعوا رؤوسهم تحت التاج طويلا . فكان اذاً ملكا جديداً وحكم على أمة انكليزية مستجدة

٣ ـ سياسة هنري الثاني

كانت سياسة هنري الثاني كسياسة وليم الظافر وهنري الاول فكان يؤثر المجالس والمحاكم الانكليزية القديمة ويرغب في تقوية بلاطه على سائر الولايات ويجتهد في أن يجعل الـكنيسة تحت السيادة المدنية . وكان حكمه أسهل من حكم سلفائه لان الامة طاوعته في أمنيتيه الاولين المذكورتين آنفاً. وقد أصبحت المحاكم العمومية عزيزة في عيني الامة لانها نتيجة اختبار طويل وتقاليد نحو ٦٠٠ سنة وعليه كان الحـكم الملكي القوي الوسيلة الوحيدة لصد مظالم الولاة كالبارونات والفرسان التي سببت الفوضى والهول في حـكم ستفانوس ، وقد بذل هنري كل الجهد في جعل الـكنيسة تحت السيادة المدنية

٤ ـ الملك

اتضح في الفصل الاول كيف نشأ الحكم الملكي عند الانكليز أي أن القبائل كانت تتفق على عظيم من الشرفاء فتقيمه رئيساً عليها يشخص عظمتها ويتوارث أبناؤه الرئاسة من بعده . وتبين ان الملوك كانوا عديدين في بدء الامر ولكنهم صاروا يقلون شيئاً فشيئاً حتى لم يبق الا واحد منهم يسود على كل الجزيرة بحول وطول ولكنه بقي يعد ممثلا الامة ولا يحصل على منصبه العظيم الا بسماحها ولهذا كان عرضة للعزل بمقتضى حكم من مجلس الحكماء . ثم ظهر كيف أن الملك أصبح أهم من قبل بعد غلبة الظافر أولا لانه كان بمقتضى نظام الاقطاع يعد صاحب الاراضي كلها وثانياً لانه كان ملزماً أن يحكم بشدة لكي يمنع الولاة ان يحكموا بدلا منه

هكذا كان هنري الثاني ملكا أقوى من كل ملك حكم قبله وقد ازداد عظمة اذ أقر بحكمه السكوتلانديون الذين استعمر الانكليز بعض أرضهم وكان ملوكهم منهم والولسيون الذين أذلتهم صروف الزمان والارلنديون الذين غنم هنري أرضهم غنيمة . فكان اذاً امبراطور بريطانيا العظمى وارلندا كما كان ملك انكلترا وان لم يكن يلقب كذلك

٥ ـ المجلس الكبير

بقي مجلس الحكماء يلتئم حتى ذلك العهد . بيد انه لم يبق كما كان أي مجلس الحكماء بل أصبح مجلساً مؤلفاً من رؤساء المزارعين وأحيانا من سائر الملاك الذين يقطعهم « رؤساء المزارعين » أراضي ، وكان يلتئم حين

يستدعيه الملك ويقدم له مشورات في كل المسائل المتعلقة بالحكومة

٦ ـ المجلس القضائي *THE CURIA REGIA*

كان هذا المجلس يعد أهم جداً من المجلس الكبير اذ اتسع فيه العمل القضائي الذي كان يعدله مجلس الحكماء قبلا . وفي القرن الثاني عشر افتكر رجال الحكم في جعل الشعب يحفظون هذه الشرائع كما هي اكثر من افتكارهم في اشتراع شرائع جديدة . والترتيبات القضائية التي عملها هنري الثاني كانت أنفس ما أضافه للدستور

وفى مدة حكم الرومان كان هذا المجلس محكمة يقضي فيها الملك ووزراؤه

١ ـ في القضايا التي تستأنف من المحاكم الدنيا .

٢ ـ في القضايا التي تمس الملك نفسه . وفي حكم هنري الثاني كان لها هذا الاختصاص ولكن كان يندر ان يحضر فيها الملك بنفسه وكان عدد القضاة معيناً فكان أولا ١٨ ثم قل حتى صار خمسة . وعليه ندر ان صدر للملك حكم في هذه المحكمة . والذين كانوا يبتغون حكماً نهائياً في المسائل الصعبة كانوا يتقدمون الى الملك ومجلسه الكبير . وكان المجلس القضائي يتبع الملك فيقيم حيثما أقام

٧ ـ لجنة القضاة (*CIRCUITS*)

في الفصل الثاني والنبذة ١٤ تكلمنا عن النظام الذي وضعه هنري الاول وهو ارسال لجنة من القضاة حيناً بعد آخر الى محاكم الولايات لمراقبتها فى أثناء انعقادها . وقد استمر هنري الثاني على هذا النظام بل

زاده تنظيما وأخيراً صار القضاة يطوفون في مواعيد معينة في البلاد ويقضون في الدعاوي قضاء نظامياً في مجالس الولايات محاكم أو البلاد . وبهذه الوسيلة حينما كان الدستور الانكليزي معضداً كان الملك قادراً على أن يمد سلطته الملكية في الحال الى أقصى مقاطعات المملكة

٨ ـ المحاكم امام المحلفين

كانت المحاكم المألوفة عند الانكليز وسائر العناصر الجرمانية ادعاء ودفاعاً بين المدعي والمدعى عليه امام القضاة وكان الحكم يبنى اما على الشهادة أو على الامتحان التعذيبي أو على الامتحان في القتال. ولكي ينجي هنري الثاني ملاك الارض الإحرار من خطر المجاذفة في هذه الامتحانات قرر ان تبنى الاحكام على الحقائق فجرى ذلك أولاً في الدعاوي المدنيه ثم في الدعاوي الجنائية . وذلك كان بدء المحكمة التي تدعى الآن مجلس المحلفين وأما كيف نشأت طريقة المحاكمة فمسألة مختلف عليها . لم يستنبطها هنري الثاني ولكنه أجراها وعممها في القضاء الانكليزي. وكانت محكمة المحلفين في الجيل الثاني عشر نوعين : ـ

أولا محلفو التحقيق ـ في القضايا المدنية

اذا نازع زيد قطعة أرض لعمرو تجري المقاضاة هكذا : ـ يستحصل عمرو من المجلس القضائي على امر بايقاف كل عمل شرعي واما زيد فينتدب اربعة فرسان محلفين من مقاطعته وهؤلاء ينتدبون اثني عشر فارساً محلفين آخرين ينظرون في ما اذا كانت الارض له او لعمرو

ويؤيدون رأيهم بالايامين الصادقة وحينئذ كلا زيد وعمرو يمثلان مع المحلفين الستة عشر لدى القضاة وحالما يتفق القضاة على أحد وجهي القضية يصدرون حكمهم . واذا تعذّر اتفاق المحلفين الستة عشر ينتخب محلفون آخرون

ثانياً المحلفون العظماء

كان يلجأ اليهم في القضايا الجنائية وكانوا ينتخبون كما كان محلفو التحقيق ينتخبون وكان عددهم محدوداً كعدد هؤلاء ــ ستة عشر او على الغالب اثني عشر ــ وكانوا يعتبرون شهوداً محلفين يشهدون بما يعلمون من حقائق القضية . وكانوا يختلفون عن المحلفين في الوقت الحاضر بانهم لا يصدرون حكماً . وظلت الاحكام وقتاً طويلاً تبنى على نتائج الامتحانات التعذيبية . وفي اول الامر كان الشريف (اي رئيس محكمة الولاية الثاني) هو الذي ينتخب المحلفين . ولكن بعد ذلك صارت المحكمة الجزئية تنتخبهم لانها تعد ممثلة المقاطعة كلها فلهذا هي احق بانتخابهم . ولا يخفى ان من شروط الانتخاب ان يكون المحلفون من جيران المتداعين .

وهكذا ترى مما تقدم ان المبدأ النيابي أدخل الى كل نوع من انواع الحكم الانكليزي حتى الى القضاء . فالمحلفون تنتخبهم المحاكم الجزئية المؤلفة من نواب ينتخبهم الشعب . والشهادة او البينة تتوقف على الرأي العام في مقاطعة المتخاصمين

٩ ـ المالية والضرائب

بقي لذلك العهد رجال البطانة الملكية يقبضون على زمام المالية كما كانوا لعهد النورمانديين وكانوا أيضاً يجبون الضرائب وفي ايام النورمانديين لم تضرب الضريبة الا على الاراضي فقط ولكن هنري الثاني جعل يضرب الرسوم على الدخل وبعض الممتلكات الاخرى التي تسمى « منقولات » ورضي من أصحاب المقاطعات والولايات الذين فرضت عليهم الخدم الحربية في مقابل الاراضي التي امتلكوها ان يفتدوها بنقود اذا أبوا القتال. فكانت الضرائب القديمة والحديثة التي كان يجبيها رجال المالية للملك : — (١) الرسم الاقطاعي اي الجزية المالية التي يدفعها صاحب المقاطعة للملك . (٢) الضريبة على الاراضي . (٣) البدل العسكري اي الضريبة التي تدفع بدل الخدمة العسكرية المفروضة على صاحب المقاطعة . (٤) جزء من الاملاك الشخصية عند الضرورات الكلية . ولم تكن كل هذه الضرائب لتجبى سنوياً بكل تدقيق على انها كانت هي الضرائب التي يعتمد عليها الملك لان الجباية لم تكن منظمة حينذاك . والارجح ان الاهالي كانوا يعدون دفع الاتاوات طوعياً لا اضطرارياً ولكن الحقيقة انهم لم يمتنعوا عن دفعها اذ لا مناص منه والتمنع عن دفعها لم يكن ليجدي

١٠ ـ الجندية لعهد هنري الثاني

لم يغير هنري الثاني النظامات العسكرية التي وضعها سلفاؤه النورمانديون بل اعادها وشددها ونقحها. وكان كبعض سلفائه يؤلف جيوشاً

من المتطوعين لاجل الحروب التي كانت تقتضيها مملكته المترامية الاطراف. ثم انه بقي لعهده يجمع القوى الحربيـة الاقطاعية التي كانت مفروضة على البارونات والفرسان . ولـكن هذه القوى تناقصت بسبب نظام البـدل العسكري. على أن ماكان يخسره من عدد الجنود يكسبه من شجاعتهم لان الجنود الذين كان يجندهم البارونات والفرسان هم الجنود الحقيقيون المدربون الذين كان يعتمد عليهم واما المتطوعون فلم يكونوا الا ليسندوا أولئك

وقد تجددت الجنـدية الدفاعيـة في سـنة ١١٨١ بموجب أمر عال يقضي على كل حر ان يتسلح على قدر ماتسمح له حالته .وكانت هذه الجندية مقسمة الى فيالق بعدد الولايات وكل فيلق يقوده شريف الولاية (أي ثاني رئيس مجلس الولاية)

١١ ـ هنري الثاني والـكنيسة

وكانت الغاية القصوى من سياسة هنري الثاني الاكايريكية ان يقوي السيطرة المدنية على الـكنيسة . ذلك لانه وجد ان الاسـتقلال الذي منحه وليم الظافر للاكليروس (الفصل الثاني النبذة ١٥) ضارٌ وان القسيسين المذنبين لم تعاقبهم كالواجب المحاكم المخولة حق محاكمتهم وان القوة التي كانت تفلت من يد الملك تقع في يد البابا . ولـكن تدابير هنري الثاني بذلك الشأن اخفقت لاسباب شخصية

في تواريخ انكلترا حكاية مرعبة عن «توماس بكت» مجملها انه كان في مهرداز انكلترا والوزير الاول لهنري الثاني وحبيب قلبـه . ولـما سيم

اسقفا لكنتربوري أصبح المدافع العنيد عن استقلال الاكليروس وانحاز الى جانب البابا منقلباً على الملك نفسه فنفاه الملك ثم رضي عليه فعاد . ولكن أصدقاء الملك تآمروا عليه فقتلوه على درج المذبح في كنيسته التي التجأ اليها . والقصد من الالماع الى هذه القصة انما هو بيان ان ادعاء توماس بكت والاكليروس الذين كانوا يشدون ازره أيقظ تحذر الملك وحمله على ان يؤيد سيطرته على الكنيسة وان تبكيت ضمير الملك على قتل الاسقف في داره وتحت عينه ألجأه الى نقض كثير من عمله الاكليريكي والى تقديم قدر معين من الخضوع الى البابا يقتضيه الاحساس الديني بالرغم من استخفافه به

١٢ ـ نظامات كلارندون

انعقد في كلارندون سنة ١١٦٤ مجمع عظيم وتقرر فيه ١٦ قضية اشتملت على سياسة هنري الاكليريكية واشتهرت باسم نظامات كلارندون . وكان روحها كروح القرارات الاحتياطية التي وضعها وليم الظافر (الفصل ٢ النبذة ١٥) ولكنها وضعت على الاكليروس سيطرة المحاكم الاهلية التي كان وليم الظافر قد رفعها عنهم . فترى انه مع ان الملك ندم وابتغى ان يلغي تلك النظامات التي أغضبت « بكت » فقد تأيدت وعمل بها بعدئذ . ولم تفقد تأثيرها في حادث من الحوادث فكانت جزءاً من نظام عظيم لحكم متوحد

١٣ ـ اجمال

لما ارتقى هنري الثاني الى العرش كان الانكليز والنورمنديون قد

امتزجوا وصاروا أمة واحدة وكانت اللغة العامة والنظامات انكليزية ولغة الدواوين والبلاط الملكي نورمندية . لم يكن هنري الثاني نورمنديا ولا انكليزيا فكان أدارياً عظيما ومصلحاً لا يكل وقد عرف قيمة الدستور الانكليزي القديم والنظام المركزي القوي الذي أدخله النورمنديون اليه وأيدهما معاً وكانت بنيته ان يربط الواحد بالآخر في الاحوال الاجتماعية ولا سيما نظام الاقطاع والمبدأ النيابي . وهكذا أبقى المجلس الكبير واجتهد في جعله ممثلا جميع ذوي الاملاك وقوى المجلس القضائي وبواسطة النظام الموضوع للجنة القضاء وضع تحت مراقبة هذه اللجنة عمل المحاكم الجزئية وفوق كل ذلك خطا خطوة كبرى في ادخال المبدإ النيابي الى القضاء وذلك بتعديل المحاكمة لدى مجلس المحلفين . وبواسطة نظام الجندية الدفاعية جعل كل حر يشعر ان له وطنا يجب ان يحارب لاجله ويدافع عنه . وبواسطة نظامات كلارندون جعل الكنيسة في انكلترا كنيسة الملك والامة لا مستعمرة دينية متفرعة من روميه

الفصل الرابع

الامتيازات ١١٨٩ ـ ١٢٩٧

١ ـ ريكارد الأول

حكم ريكارد الأول من سنة ١١٨٩ الى سنة ١١٩٩ وقد عد حكمه في تاريخ أوروبا مهماً ولكنه قليل الاهمية لدارس تاريخ الدستور الانكليزي. قضى هذا الملك معظم ايام حكمه بعيداً عن أوروبا ومنهمكا في الحروب الصليبية اي حملات دول أوروبا المتحدة على المسلمين لردهم عن فلسطين. وفي غيابه كان وكلاؤه المتعاقبون يحكمون البلاد. ولكن حكمهم لم ينل رضى الشعب فجروا به على النظامات التي سنها هنري الثاني وسلفاؤه

٢ ـ الضريبة المئوية (CARUCAGE)

كان ريكارد في حاجة دائمة الى النقود فاضطر الى جباية حربية جديدة على الاراضي قدرها خمسة شلينات على كل مئة آكر (١). وقد جبيت هذه الضريبة سنة ١١٩٨. وكانت البينة على ملكية الاراضي تؤخذ من المحلفين فكان ينتخب ١٢ فارساً من كل مقاطعة يشهدون بالايامين القاطعة عما لكل مالك من مجاوريهم من العقار لكي تكون الجباية عادلة. فترى حتى ان المسائل العمومية مثل جباية الضرائب ونحوها مبنية على المبدإ النيابي اي قليلون ينوبون عن الكل (انظر الفصل الأول نبذة ٩)

---

(١) الآكر يساوي نحو ٤ آلاف متر مربع

٣ ـ ارتقاء يوحنا

كان ارتقاء الملك يوحنا الى سدة الملك سنة ١١٩٩ بدء عهد جديد في تاريخ دستور انكلترا ٠وكان هذا الملك اخا ريكارد الأول وبالتالي ابن هنري الثاني٠وقد ازعج اباه جداً٠ ولما صار ملكاً اتعب انكلترا كلها لانه كان خائناً ٠ ومن بعد وليم الظافر كان هو الحاكم الأول الذي استوى على العرش رديء القلب عسوف الحكم

٤ ـ خسران نورمندي

منذ الفتح النورمندي كان كل ملوك انكلترا يلقبون « دوقات اف نورماندي » ولكن هنري الثاني اضاف الى ملكه « انجو » و « ماين » وبعض اقسام أخرى من فرنسا حتى اصبح ملك انكلترا اعظم في فرنسا نفسها من ملك فرنسا عينه ٠ ولكن فيليب الثاني ملك فرنسا الذي عاصر الملك يوحنا كان قديراً وشديد البأس ٠ فهو والفرنساويون استعادوا « نورماندي » و « انجو » و « ماين » من الملك يوحنا في سنة ١٢٠٥ وكان خسران هذه المقاطعات مذلة للانكليز ولكن من جهة أخرى كان أفضل ماحدث حينئذ لانه جعل الامة تشعر انها جسم واحد ٠ واصبحت كل مصالح الشعب منحصرة في البلاد وحدها

٥ ـ ملك البارونات الجديد

ومن ثم صرنا نرى رؤساء المقاطعات من بارونات وفرسان وطامحين الى جعل انفسهم ملوكاً صغاراً متوسلين الى ذلك بنظام الاقطاع الذي الوا

الى التطرف فيه . وصرنا نرى أيضاً ان الملك وعامة الشعب اتحدوا معاً اتحاداً اختيارياً لمقاومة الطامحين واحباط مساعيهم . ولكن جانباً كبيراً من أولئك البارونات المقلقين كانوا اقدماتوا وخلفاؤهم كانوا مختلفي الاميال ومعظمهم انكليز فخضعوا لحكم هنري الثاني . وهكذا لما حال خسران نورماندي دون مطامع فرنسا وتهدّد تصرف يوحنا البلاد والكنيسة بالدمار كان البارونات قد اصبحوا من الرجال الغيورين على الوطن فعضدوا دستور البلاد . وفي هذه المدة التي نجمل اخبارها في هذه الفصل نجد ان أعداء الدستور كانوا الملوك انفسهم لا ولاة الولايات

٦ ــ خصام الملك يوحنا مع البارونات

غضب الملك يوحنا جداً من جراء خسران نورمندي وسائر المقاطعات الفرنساوية التي كانت لملك انكلترا لانه كان بالحقيقة جندياً حقيقياً لا ملكا يهون عليه خسران مقاطعة ما . ففي سنة ١٢١٣ صمم على ان يعيد جيشه الاقطاعي (اي الجيش المؤلف من القوات المفروضة على البارونات والفرسان) الى نورمندي ليستردها ولكن البارونات ابوا بتاتاً ان يطيعوه مدعين انهم غير ملزمين بتقديم قوة جندية الى الخارج فكان شبه حرب بينهم وبين الملك

٧ ــ مجمع « سنت الدانس »

كان الملك يوحنا منهمكاً بخلاف بينه وبين البابا فلم يتسن له ان ينتقم من اتباعه البارونات فانتهز هؤلاء الفرصة وعقدوا مجمعاً كبيراً لانفسهم لكي يسنوا فيه نظاماً قومياً لمقاومة الملك العسوف . ومن جملة الاجتماعات التي

اجتمعوها في سنت البانس سنة ١٢١٣ اجتماع مفيد جداً فكان اول مرة التأم فيها المجمع الكبير مجمعاً نيابياً اصلياً فكان في سنت البانس كل رؤساء المقاطعات والمعتمدين فضلاً عن الاساقفة والبارونات .

٨ ـ الامتيازات الكبرى(*MAGNA CARTA*)

ولما اجتمع البارونات كما تقدم راجعوا قوانين الملك ادورد «المعترف» وامتيازات هنري الأول واستخلصوا منها دستوراً جديداً مؤسساً عليها . ولما كان الملك يوحنا معتزلاً كان يتأهب تأهبات حربية ولكنه لم يقدر ان يعبئ جيشاً كافياً للغلبة على البارونات الذين استعدوا لمقاومته فشعر حينئذ ان موقفه كعدو للامة اصبح محفوفاً باليأس فاضطر في ١٥ يونيو (حزيران) سنة ١٦١٥ ان يتفق مع البارونات ووقع في رونيماذ عند التامس على التعهد الذي قرروه وعلم به كل الناس وافتخر به كل بريطاني وعرفه باسم « الامتياز العظيم » او خلاصة مبادئ الحكومة التي عند نقضها لا يسمح للملك ان يحكم . على ان الملك صبغ ذلك التعهد صبغة ملكية لكي يظهر الناس كأنه منحه باختياره . وهو تعهد طويل اشتمل على ٦٣ مادة لا يقتضي الان ان نذكر سوى اثنتين منها (١) لا تجبى ضريبة غير الاعانات الاقطاعية الثلاث (أنظر فصل ٢ نبذة ٤) الا بموافقة المجلس العظيم المؤلف من نواب حقيقيين عن اصحاب الاملاك . (٢) لا يجرد أحد من حريته الشخصية الا بقرار من اقرانه حسب شريعة الاقليم . وقد الفت لجنة من ٣٥ باروناً لتنفيذ ذلك الدستور الجديد ومراقبته .

٩ ـ ارتقاء هنري الثالث

قضت الامة نحو ٨٠ عاماً أي معظم القرن الثالث عشر تجاهد في سبيل تمتعها بالامتيازات الجديدة التي ظفرت بها من حد حسام الملك . وفي مايلي بيان لنجاحها في ذلك الجهاد ولتأثير الدستور الجديد وتفاني الامة في تأييده وبعبارة أخرى بيان لارتقاء الدستور في القرن الثالث عشر

قضى الملك يوحنا في سنة ١٢١٦ وكان خائنا منتهى الخيانة فارتقى ابنه الى العرش باسم هنري الثالث وهو لم يزل في التاسعة من عمره فلم يقدران يحكم بالفعل فكانت الحكومة بالطبع في يد الوزراء أو كبراء الدولة وكان لهم لعهده أهمية لم تكن من قبل

١٠ ـ وزراء الملك

من حسن الحظ كان وصي الملك أرل اف پمبروك وكان سائر الوزراء أقوياء ومنزهين عن الاغراض النفسانية وزد على ذلك أنهم وسائر البارونات على العموم كانوا ذوي قوة شديدة بسبب أحوال خصوصية كانت خطراً على الحكومة الدستورية ، ثم أن سوء حكم الملك يوحنا الجأ بعضاً من البارونات قبل وفاته الى الاستنجاد بولي عهد فرنسا لويس الثامن فكان استنجادهم هذا تهورا لانه أفضى الى وجود حزبين في انكلترا حزب مع لويس وآخر مع هنري .

وبعد نزاع قليل طردوا لويس سنة ١٢١٧ وحينئذ تسنى للوزراء وللبارونات ان يحكموا ما استطاعوا فأعادوا الدستور الجديد «دستور الامتيازات»

(Magna Carta) غير مرة ومحوا كل أثر فرنساوي من الحكم الانكليزي وفي عهد حكمهم النيابي اصبح جميع موظفي البلاط الملكي يعينون بموافقة المجلس الكبير

١١ ـ حكم هنري الثالث

في سنة ١٢٢٧ رأى هنري الثالث نفسه في سن تخوله حق طرح الوصاية عن نفسه والاستقلال بالحكم . ولو كانت له صفات جده هنري الثاني لافاد انكلترا الفائدة التامة بادارته الشخصية لسياسة البلاد . ذلك لان ازالة نزاع البارونات كانت تستلزم تولي حاكم شديد البأس ولكن هنري الثالث بالرغم من تسامحه وكرم أخلاقه كان سهل الانقياد متقلب الرأي فلم يعبأ كثيراً في اتباع نصوص الدستور الجديد . وعليه كان شغل البارونات الذين هم زعماء الامة الجهاد الدائم في مقاومة ارادة الملك . وقد اجتهدوا في ارغامه على ايفاء وعوده التي طالما أخلف بها وحاولوا أن يسوروه بسور من الوزراء الغيورين على الوطن ولكنه أعار اذنه وثقته لمحبوبيه الفرنساويين الذين دربوه على طرق للحكم غير انكليزية الصبغة .

١٢ ـ سيمون ده منفورت وحرب البارونات

بقيت مقاومة البارونات للملك مدة طويلة بسيطة لم تصل الى حد سفك الدماء . فلم يكن الامة الامينة لتنتزع ثقتها من ملكها في الحال ولا كان البارونات قد توفقوا بعد الى زعيم يثقون به تمام الثقة . ففي سنه ١٢٢٧ أخذ برأس حزب الامة رجل نورمندي يدعي سيمون ده

مونتفورت وارل أوف لسزر وكان رجلا طامحاً شديداً ومع ذلك لم يلجأ الى السلاح في مدة زعامته التي تجاوزت عشرين عاماً. ففي أول الامر اجتهد ان يوفق البارونات المتخاصمين تحت زعامته ، ثم جعل يغري الملك على أن يحكم الحكم العادل فانعقد مجمع إثر مجمع لهذه الغاية وأكثر تلك المجامع كانت نيابية على حد مجامع سنت البانس التي سبق ذكرها ، ولكن الملك لم يقوّم طرقه. وفي سنة ١٢٥٨ انعقد مجمع شهير في اكسفورد وهيأ مشروع اصلاح مؤسس على اللائحة الكبرى أو الامتيازات الكبرى (*magna carta*) [1] . وقد عرفت حينئذ باسم « بنود أوكسفورد » ووعد هنري حينئذ ان يحافظ عليها وعلى أثر ذلك خرج من البلاد ولما عاد تناسي وعده . وفي سنة ١٢٦٣ شعر سيمون انه لم يعد بد من الحرب فرفع راية الثورة ، وشبت حرب البارونات المشهورة واستعرت نحو سنتين والنصر فيها متراوح . ففي أول الامر كان الفوز المبين لسيمون وكان في وسعه ان يضع على الملك هنري شروطاً للمصالحة . على أن هنري التمس تحكيم لويس الرابع ملك فرنسا فأصدر هذا حكماً مجحفاً بحق البارونات فذكت نار الحرب ثانية . وفي سنة ١٢٦٥ وقعت معركة ايفاشام فغُلِب فيها سيمون وقتل أما البارونات فاستمروا برهة في القتال ولكن كانت الحرب بالحقيقة في آخرها . وفي سنة ١٢٦٧ جرى الملك من تلقاء نفسه على « بنود أوكسفورد » وحافظ عليها حتى وفاته سنة

( ) نسميها بعد الآن اللائحة الكبرى طبقاً لتسميتها في الأصل لا طبقاً لمعناها

١٢٧٢ فترى انه ولئن ظهر الفوز للملك كان الفائز الحقيقي سيمون ده منتفورت

١٣ ـ ادورد الاول والامة

خلف هنري في عرش انكلترا بكره أدورد من غير منازع . وكأنه كان مولوداً ملكا محنكا فشرع في الحال في سن القوانين والنظامات وسيرد ذكرها في مايلي . ولكن مقدرته جعلته ظالماً أو مستبداً قليلا . وقد اختصم مع البابا خصاما شديداً وعاداه الاكليروس لاجل ذلك . وسبب الخصام ان الاكليروس أبوا ان يدفعوا ضريبة ولكن الملك قابل ابائهم هذه بطلبات لا تنطبق على « اللائحة الكبرى » وبما أن الامة مازالت لذلك العهد منحازة الى جانب البارونات حرضها هؤلاء على استصدار اللائحة الكبرى (أو الامتيازات الكبرى) ثانية . وفي سنة ١٢٩٧ اضطر ادورد الى اعادتها والجري عليها وهكذا تثبت الدستور واتخذت الوسائل اللازمة لطبعه برمته لكي يتسنى لكل فرد من أفراد الامة ان يطلع عليه . فكان شريعة البلاد المقدسة فلا الملك ولا الشعب يستطيع ان ينقضه وبذلك انتهى النزاع . ولم يكن قصد أدورد الحقيقي ان يحكم البلاد حكماً مطلقاً بلا دستور . ولو تجرأ أحد خلفائه على ذلك لعوملوا معاملة من يخالف الشريعة من عامة الناس . بقي ان نبين كيف ترقى الدستور في القرن الثالث عشر

١٤ ـ التشريع في القرن الثالث عشر

بعد ما أضيف الى « اللائحة الكبرى » اضافات مختلفة وعدلت تعديلات

متنوعة في أثناء الغائها وإعادتها والاحوال التي تقلبت عليها أصبحت شاملة لكل القوانين التي وضعت في ما بين حكمي الملك يوحنا والملك أدورد الاول. وكانت طريقة الاشتراع حينئذ نفس الطريقة التي جرى عليها الانكليز والنورمنديون سابقاً وهي أن يعتبر الملك نفسه مشترعاً بحسب مشورة « المجلس الكبير » (أي الوزارة) وقد رأينا ان هذا المجلس تثبت شيئاً فشيئاً على المبدإ النيابي وبالتالي أصبح الملك يستوثق من رضاء الامة في اشتراع القوانين . وقد وضع أدورد الاول عدة قوانين وتظامات سيرد ذكرها في الكلام عن القضاء والكنيسة

١٥ - (اللائحة الكبرى) والضرائب

لم يستجد شيء من الضرائب في عهد الملوك الثلاثة الذين حكموا في القرن الثالث عشر فبقي الملك يستوفي « الضريبة الاقطاعية » و « ضريبة المئة آكر » و « الضريبة على الاراضي » و « الضريبة على الاملاك الشخصية » في بعض الاحوال الضرورية . وكانت هذه الضرائب واجبة على كل طبقة من الاكليروس . على أن هؤلاء كانوا يمتنعون عن دفعها في بعض الاحيان وكان البابا يشد أزرهم في تمنعهم ، ولم يكن بين هذه الضرائب ما يحتمل إبهاظ عاتق الشعب سوى الضريبة على الاملاك الشخصية لانها لم تكن معينة القدر . وعليه كان بعض الناس يبلصون الى حد الافقار لكي يرووا غلة مطامع الملك ولهذا كان من المستحيل أن تقدر أهمية « بنود اللائحة الكبرى » الناهية عن جباية أي ضريبة لم يوافق عليها « المجلس الكبير » المؤلف

من نواب ذوي الاملاك(وقداستثنيت من هذا الشرط الاعانات الاقطاعية التي كان ايفاؤها شرطاً ضرورياً لتملك الاراضي).والذي أوجب تنفيذ هذه البنود بالرغم من شراهة الملوك في جباية الضرائب انما هو الجهاد العظيم الذي جاهده الشعب في القرن الثالث عشر . والامة خشيت ان تتوانى عن شدتها في الاحتفاظ بمطالبها حتى بعد ماثبات الدستور نهائياً لعهد أدورد الاول . ذلك لان الملوك محبي الحرب والملوك السيئي السلوك ايضاً كانوا في حاجة دائمة الى النقود فكانوا يضطرون الى جبايتها بالعنف

١٦ ـ ادورد الاول وامتلاك الاراضي

بقي النظام الاقطاعي جارياً في مجراه مع ان حكم ادورد الاول القوي عاكسه كما عاكسه حكما وليم الظافر وهنري الثاني . على ان ادورد الاول غير فيه سنة ١٢٩٠ تغييراً يستحق الاعتبار وبما ان « المزارعين الثانويين » الذين اقطعهم الشرفاء حصصاً من اراضيهم كان يمكن تعددهم أوجب ادورد الاول على كل مشتر ارضاً ان يظل منتمياً الى سيده الاصلي وتابعاً له لا الى السيد الذي يبتاع الارض منه . وبواسطة هذا القانون بقيت سلطة « السادة الرئيسيين » (الذين اقطعوا الارض لمن هم دونهم) وسلطة الملك قوية وبحسب نظام الاقطاع هذا امتنع تفرق القوة الحكمية

١٧ ـ القضاء في القرن الثالث عشر

ارتقى القضاء في ذلك القرن ارتقاء يضاهي ارتقاءه الحالي . « فالمجلس القضائي الاعلى » الذي تلاعب به هنري الثاني وكان في بعض الاحوال

يمل اعمال المالية بقي لهذا العهد الذي نحن بصدده أعلى مراتب القضاء ولكن في خلال حكم هنري الثالث وادورد الاول انقسم انقساماً نهائياً الى ثلاثة فروع :ـ

الاول « ديوان المالية » وكانت وظيفته مراقبة دخل الحكومة

الثاني « ديوان الخارجية الملكية » وكان ينظر جميع المسائل المتعلقة بالعرش

الثالث « ديوان القضايا العمومية » الذي كان ينعقد دائما في وستمنستر وكانت وظيفته أن ينظر القضايا التي مساسها بالعرش غير صريح

هذه الدواوين الثلاثة كانت فروع المجلس القضائي الاعلى الذي لم يبق من أثر له بعدها وأما « لجنة القضاة المراقبين » التي استنبطها هنري الاول ونظمها هنري الثاني فقد حددها أدورد الاول

وقد قسمت البلاد الى أربع مقاطعات قضائية كل منها كان يزورها قاضيان في مدة معينة مع فارسين محلفين نائبين يعقدان الجلسات القضائية في محكمة البلاد . وفي هذه الجلسات القضائية كانت تسمع دعاوي أهل المقاطعات أما « مجامع الولايات » و « مجامع المئات » (المقاطعات) فاستمرت تلتئم الاولى مرة في الشهر والثانية مرة كل ٣ أسابيع وقد أصبح شغلها في ذلك الحين قضائياً أكثر منه تشريعياً

١٨ ـ الجيش

اتجه التعديل في النظام العسكري الى البساطة وبعد صدور « اللائحة الكبرى » الغي التطوع الغاء تاماً تقريباً لان المتحمسين للوطن في القرن الثالث عشر

اجتهدوا ان يلاشوا المؤثرات الخارجية التي كان هنري الثالث يدخلها الى انكلترا ، على أن القوة البرية التي كان أدورد الاول يتكل عليها كانت قائمة على ركنين الاول زعماء البلاد الذين كانوا على الغالب فرساناً يحاربون في الخارج وكان عليهم أن يلازموا ساحة الوغى أربعين يوماً متوالية كل مرة . والثاني الجندية القديمة « *Militia* » التي قررها ديوان الحربية سنة ١١٨١ وكلها من المشاة وكان عليها أن تحارب في قلب البلاد ولكنها كانت أحياناً تدفع الى الحرب في الخارج . ومع هذه القوة البرية كان ينشأ في البلاد قوة بحرية الامر الطبيعي في كل بلاد مثل انكلترا فكان على كل مقاطعة بحرية أن تبني عدداً معلوماً من السفن للحكومة

١٩ ــ الكنيسة الانكليزية في القرن الثالث عشر

لحق بالكنيسة في هذا القرن تغيرات مهمة أثرت في ارتقاء الدستور من عدة وجوه . وقد عرف القارئ طموح البابا والاكليروس على أثر استتواء الكنيسة الرومانية وتحديد القانون الكنسي وتدوينه واهتمام هنري الثاني في كبح جماح طموحهم لعدم ملاءمته للحكم الانكليزي القويم . وفي مدة حكم الملك يوحنا كان على كرسي البابوية البابا انوسنت الثالث وكان مقتدراً جداً شديد الطموح يتداخل في شؤون الملوك والامم وابتغى ان يكون سلطان العوالم النصرانية في الغرب حسب نظام الاقطاع وان تكون سلطنه في تلك الممالك فوق سلطة الملوك كما ان سلطة الله فوق سلطة الانسان

وفي نهاية القرن الثالث عشر في مدة حكم ادورد الاول تبوأ عرش

البابوية بونيفاس الثامن وكان مثل أنوسنت الثالث في أخلاقه ومطامعه وكان أدورد الاول يخاصمه كما كان يوحنا يخاصم انوسنت. وكان موضوع خصام هنري تعيين رئيس الاساقفة في كنتربوري فكان كل منهما يدعيه حقاً من حقوقه . وكان البابا يبتغي أن يعين « ستفن لنفتن » لهذه الاسقفية فأبى الملك يوحنا ذلك فألقى البابا الحرم [١] على كل المملكة البريطانية فارتعب الملك من جراء ذلك. وفي سنة ١٢١٣ خضع الخضوع التام. فلم يقبل لنفتون أسقفاً فقط بل أقر بسيادة البابا بحسب نظام الاقطاع أيضاً وسلمه مملكته ثم اشتراها منه شراء بنقود

أما هنري الثالث فلم يمل الى تأييد استقلاله ولهذا رقد الخصام لعهده حتى تبوأ العرشين أدورد وبونيفاس فاستيقظ النزاع على دوي التصادم بين استقلال ملك انكلترا وطموح البابا الى السؤدد . وذلك ان بونيفاس تحرش بالامر بمحاولته اعفاء الاكليروس من الضرائب فنشر في سنة ١٢٩٦ منشوراً ينهى به ان تجبى ضريبة ما من الاكليروس فكان غرض الامة

---

(١) لما كان للكنيسة التأثير العظيم على قلوب الشعب كان يتسنى للباباوات ان يستخدموا هذا التأثير في تأييد سلطتهم الزمنية فاذا شاء البابا اخضاع ملك حظر على شعبه اجراء الشعائر الدينية فيثور الناس على الملك ويضطرونه أن يرضي البابا لكي يرفع ذلك التحريم عنهم ويجيز لهم ممارسة العبادة والا فاذا مارسوها وهم محرومون حسبوا آثمين ولا يقبل الله عبادتهم الا اذا اطاعوا البابا نائبه على الارض. كذا كان السواد الاعظم من الشعب يعتقد بكل سذاجة فكان الباباوات يتذرعون باعتقاد الشعب هذا ضد الحكام ويتسيطرون عليهم ويتحكمون بهم كما يشاؤون

في أول الامر ان تنبذ هـذا المنشور ثم ان تقاومه . وأما أدورد فوضع قوانين للكنيسة عرقلت فاعليتها وغلت يديها ومنعت البابا عن نيل السلطة التي طمح اليها . ولا يخفى على القاريء العارف انه كان يتعذر جداً على الملك أو الامة ان تقاوم تعديات البابا في ذلك الزمان لان كل مؤمن بالمسيحية لذلك العهد كان يعتقد أن البابا نائب الله على الارض كما يزعم بعض الا كليروس الآن في البلاد الكاثوليكية . وستنجلي نسبة الكنيسة الى الدستور جيداً في الفصل التالي

٢٠ـ اجمال

بزغ القرن الثالث عشر في انكلترا عن شعب متحد على مبدإ اجتماعي واضح واليف حكومة راسخة وغرب على شعب أشد اتحاداً على ذلك المبدإ الاجتماعي واكثر الفة لحكومة ثانية عادلة ساهرة ولكن حوادث القرن غيرت ارتقاء الامة من غير أن تمس وجهته أو نسقه . وحكم الملك يوحنا السيء الذي أفضى الى خسران نورماندي وغيرها نقل القيادة الى أيدي الاشراف الذين لم يبق السواد الاعظم منهم اتباعا عصاة متمردين بل بالاحرى جعلهم غيورين ذوي انفس متمحسة في الوطنية حتى كانت لهم الرغبة التامة في جعل مصلحة البلاد مصلحتهم الشخصية . فهؤلاء هم الذين اكسبوا الامة « اللائحة الكبرى » وجاهدوا السنين الطوال لاجل تأييدها وتنفيذها ولا سيما لعهد هنري الثالث الظالم المتقلب . ومازالت وجهة الدستور الارتقاء كما كانت قبلا أي حكم الامة نفسها بنفسها

الامة احترمت البابا والملك والبارونات ولكن تحتم انه لا البابا ولا الملك ولا البارونات يجبي منها ضريبة او يشترع لها شريعة الا برضاها . والطريقة التي اتخذت لاعلان رضائها هي اجراء المبدإ النيابي فبواسطة النواب استطاعت الامة ان تقف على كل مجلس يبحث في مصالحها وبالتدريج أصبح المجلس النيابي « محكمة محلفين » ثم بارلماناً حسب الاقتضاء . ومع انه حدثت في ما بعد مخاصمات متنوعة بين الملك والبابا والاشراف كان في يد الامة اسلحة تقويها في الخصام وتكفل لها الفوز

الفصل الخامس

أدورد الاول والبارلمانت

١ ـ علينا الآن أن نعرّف القارىء بمنزلة المجلس الكبير بعد ما تركه دوردلاول لـ كي يعرف كم ارتقى الدستور في مدة القرن الثالث عشر

٢ ـ القضاء والتشريع

رأينا أن الوظائف الرئيسية التي تقلدتها المجالس أو « المجامع المركزية » (التي تألفت منها الحكومة) حتى مجلس الحكماء كانت قضائية اكثر منها تشريعية . ولما تعدل « مجلس الحكماء » وصار يدعى « المجلس الكبير » بعد الفتح النورمندي بقيت له صفة القضاء وكان ينعقد كثيراً كالمجلس القضائي الاعلى . وكانت « محاكم المئات » و « محاكم المقاطعات الصغرى » تعلن الشريعة في خلال اجتماعاتها ولكنها لا تعدلها . وذلك استبين

الاول أن أهمّ ما يجب على الحكومة هو أن تجعل الشعب يحافظ على الشريعة كما هي قبل أن يبتديء بالاضافة اليها

الثاني أن الملك على الخصوص أصبح بعد الفتح النورمندي اهم موظف في الحكومة بحسب نص الدستور الانكليزي فكان ينظر اليه كينبوع الشريعة والعهد. وليس العجيب أن الملك والعظماء وحدهم سنوا الشرائع بل العجيب أن دواوين الحكومة كانت تستطيع ان تؤيد قواها القضائية بالرغم من تعديات الملك والشرفاء ذوي الاملاك عليها. ولكن بما كان الشعب الانكليزي مصراً على حكم نفسه بنفسه لابد أن يكون له عاجلا أو آجلا صوت في وضع الشرائع الجديدة لكي تكون منطبقة على حاجته ورغائبه. ولسوف نرى انه بينما كان « المجلس القضائي الاعلى » ينقسم الى ثلاثة دواوين : « ديوان الخاصة » و « ديوان المالية » و«ديوان المصالح الملكية العامة » كان الملك أدورد الاول يجدد مجلس الامة لكي يكون للشعب نصيب في مباحثه. ووظائف التشريع القديم التي كانت تتقلدها مجالس الولايات عاشت ثانية تحت مراقبة الملك في وستمنستر

٣ ـ الضرائب والمبدأ النيابي

وهناك سبب آخر لاتساع شأن المجلس الكبير في الجيل الثالث عشر وهو زيادة انتظام الضرائب وحاجة الشعب الحاكم نفسه بنفسه الى الوسائل المنظمة لرد طلبات الملك الفاحشة. كان دفع الضرائب بحسب الظاهر اختيارياً ولكن بالحقيقة كان الملك قبل انشاء اللائحة الكبرى يجبي

ما يحتاج اليه وكانت مقاومته مقصورة على التذمر المادي . ولو كان التذمر صراخاً عالياً لعواقب الناس عليه كانه تمرد وعصيان

ولا يخفى على القارىء الكريم ان اللائحة الكبرى حظرت ضرب الضرائب بغير رضى « المجلس الكبير » . وهذا المجلس أصبح شيئاً فشيئاً مجلساً نيابياً مؤلفاً من طبقات الامة التي كان الملك محتاجاً الى الاموال منها ولذلك تأيد هذا المبدأ وهو أن الامة لا تدفع ضريبة الا برضاها

٤ ـ « المجلس الكبير » والبارلمنت (المجلس النيابي)

كان مجلس الحكماء مؤلفا من عقلاء الامة الذين يساعدون الملك في أعماله القضائية والتشريعية وكان احترامه احتراماً للامة . وكان المجلس الكبير لعهد النورمنديين وملك أسرة بلانتجنت مؤلفاً من زعماء المزارعين أي الشرفاء وحدث احياناً انه اشتمل أيضاً على بعض المزارعين الذين استقطعوا الارض من أولئك الزعماء . وكان البارونات والاكليروس منهم أيضاً ينتدبون شخصياً الى المجلس وكان شيوخ الولايات (الشرفاء) يكلفون بتهيئة الفرسان وزعماء المزارعين الصغار كلهم أو العدد الممكن منهم لحضور المجلس . وفي سنة ١٢١٣ لما أخذ البارونات زمام الحكم من يد الملك يوحنا العاجزة اشتمل المجلس الكبير في سنت البانس على أربعة نواب من كل اقليم وزعيم ذلك الاقليم وجمع الملاك (فصل ٤ نبذة ٧) ولكن لما دنا القرن الثالث عشر واضطرت الامة أن تحارب لتأييد « اللائحة الكبرى » أصبحت النيابة عن الاقاليم عرضية وغير ثابتة وعند حدوث أزمة شديدة

وخصوصاً عند جباية ضريبة خارقة العادة في الظلم كان المجلس قوميا أي نيابياً أكثر من العادة ومن ثم ابتدأ (المجلس الكبير) ان يكون بارلماناً

٥ ـ بارلمنت سنة ١٢٩٥

في هذا العام انعقد البارلمنت بأمر أدورد الاول اذ كانت مملكته مضطربة لما كان فيها من المشاكل واذ احتاج أموالا غزاراً. وكان على شكل البارلمنت الحالي اذ اجتمع فيه جميع الاكليروس الشرفاء وكبراء البلاد (الذين كانوا يؤلفون المجلس الكبير) بملء قوتهم والاكليروس غير الشرفاء وحينئذ هيأ كل شيخ (شريف) فارسين من كل ولاية لينوبا عن ولايتهما وأخيراً كان يحضر البارلمنت وطنيان من كل مدينة ورجلان حران من كل قرية. وهكذا كان البارلمنت في سنة ١٢٩٥ ممثلاً الامة التي دام الملك ان يثقل كاهلها بالضرائب وان يسن لها شرائع

٦ ـ المراتب الثلاث

دعنا الآن ننعم النظر في هذا المجلس العظيم العجيب الذي كان ينمو ويتعاظم عدة أجيال ولكن كان كماله الفجائي على يد ادورد الأول. وحينما نتكلم عن البارلمنت (المجلس النيابي) الآن نفتكر فيه مؤلفاً من مجلسين: «مجلس اللوردات» و«مجلس العموم» أو بعبارة أصح «مجلس الخاصة» و«مجلس العامة». وقد علم القارىء ان الاشراف الذين يؤلف مجلس اللوردات منهم صنفان روحيون أي دينيون وعلمانيون (غير الاكليروس) وأما مجلس

العامة مؤلف من نواب من كل طبقات الامة الذين لهم امتيازات تخولهم حق النيابة

وكان البارلمنت لعهد ادورد الاول مؤلفاً من نواب كنواب البارلمنت الحالي وانما كان مضافاً اليه بعض نواب خصوصيين من الاكليروس الذين ليسوا أساقفة . وهكذا كان البارلمنت مؤلفاً من ثلاث مراتب ـ الاكليروس والاشراف والعامة

٧ ـ الاكليروس

قبل الفتح النورمندي لم يكن من فرق بين الاكليروس والعلمانيين في المقام السياسي فكانت واجبات الاكليروس روحية ولكنهم كانوا يشورون على الملك كاعيان فهماء لا كاكليروس . وقد اذن وليم الظافر للاكليروس ان يعقدوا مجامعهم الخصوصية . واستقلالهم في هذه المجامع وفي قضلئهم تحت الشريعة القانونية جعلهم يشعرون بأنهم حكومة مستقلة . وقد ازداد هذا الشعور حينما أضاف هنري الثاني ضريبة على الدخل وأوجب على الاكليروس ان يدفعوا انصبياً من دخلهم الديني للملك في حين ان البابا ادعى لنفسه بقوة سلطته الدينية انصبة من هذا الدخل وبقي الاساقفة وسائر الاكليروس الاشراف يتبوأون مناصبهم في المجلس الكبير باعتبار انهم ذوو املاك وبالوقت نفسه كانوا يحضرون في مجامعهم الدينية الخصوصية لكي يلاحظوا مصالحهم الروحية .

وادورد الاول الذي كان غرضه الاهم ان يستشير كل ديوان من دواوين الامة قبل أن يضرب ضريبة خطر له ان رضاء الا كليروس الاشراف وحدهم الحاضرين في البارلمنت باعتبار انهم ذووأملاك لا يشتمل بالضرورة على رضاء الحكومة الا كليريكية تماماً وعليه أمر كل زعيم أساقفة (DEAN) ان يأتي الى البارلمنت المنعقد في سنة ١٢٩٥ بنواب من الا كليروس الاعتياديين وكان هو مسأولا . وقد جبيت الضرائب من الا كليروس في مجامعهم الخصوصية ، وهكذا الحكومة الا كليريكية نفسها التي جعلتها طبيعة الاحوال مستقلة في كيانها كان لها منها نواب في البارلمانت (المجالس النيابيــة) في نهاية القرن الثالث عشر بحسب سياسة ادورد الاول القائلة « كل ما أوجب على الكل يجب ان يسمح به الكل للكل »

٨ — مجلس النبلاء او الخاصة (اللوردات)

كان لجميع زعماء المزارعين من بارونات وفرسان حق بأن يحضروا بأنفسهم في « المجلس الكبير » . وفي نهاية القرن الثالث عشر كان الكبراء عديدين جداً حتى لم يعد يتسنى اجراء هذا الحق بالفعل . ولم تكن لذلك العهد قد اختصت طبقة الاشراف بقانون فكان البارون أمام القانون كاحد الناس لا كبارون . وكل زعماء المزارعين تملكوا الاراضي بحسب هذا المبدإ . فماذا إذاً جعل طبقة البارونات متميزة ؟ وبعبارة اخرى كيف نشأ مجلس اللوردات ؟ والجواب أن ادورد الاول اختار عددا معلوماً من زعماء

المزارعين وانتدبهم لعقد البارلمنت ، وانتدابه هذا كان علة لتمييز الاشراف المنتدبين من الاشراف غير المنتدبين وبه كان نشوء مجلس الخاصة أو اللوردات أو كما يسمى تسمية حسنة «مجلس النبلاء» وكان هذا المنصب وشرفه ارثاً للكبير من أولاد اللورد المنتدب . وكان مجلس اللوردات هذا يلتئم أحياناً من نفسه لينصح للملك ويشور عليه أو ليساعده في القضاء . ولكن وظيفته الاصلية كانت كما هي الآن وهي أن يكون شريكا لمجلس العامة ممثلا عنصر الولاة في الهيئة الاجتماعية الانكليزية

٩ ــ فرسان الولاية (مجلس العامة)

وصفنا البارلمنت مجلساً مؤلفاً من طبقتين : الاكليروس والاشراف (البارونات) وهؤلاء انتخبهم أدورد الاول من عدد عديد من اشراف المملكة . فهو اذاً لم يختلف اختلافاً جوهرياً عن « المجلس الكبير » لعهد هنري الثاني ولا عن «مجلس الحكماء » لعهد الفرد . أما « مجلس العامة » فكان مؤلفا من فارسين من كل ولاية ووطنيين من كل مدينة وقرويين من كل قرية وبهذا المجلس تم الدستور الانكليزي واتخذ هيئته الحاضرة . ولا بد أن يذكر القارئ الكريم ان الولايات كانت منذ القديم جارية على المبدإ النيابي .

وكان رئيس الاقليم واربع نواب ينوبون عن الاقليم من قبل محكمته في الولاية وهؤلاء مع فارسين من قبل الولاية ينوبون عن الولاية في البارلمنت في وستمنستر . فكان الفرسان من كل ولاية في بارلمنت سنه ١٢٩٥ نائبين عنها

١٠ ـ الحواضر

لم نقل الى الآن شيئاً عن المواقع المهمة التي تجمع فيها السكان واصبحت الآن تدعى حواضر اوبلداناً أو مدناً أولا لانها انشئت بعد مدة طويلة لنشوء عواصم الولايات والمئات (المقاطعات) وثانياً لانها لما صارت مهمة كانت أساليب الحكم فيها مختلفة لا ينطبق عليها كلها نظام واحد . على أنها يمكن أن تنقسم الى نوعين : مدن وحواضر . ولم يزل الى الآن يُختلَف على المميزات التي تميز المدينة عن الحاضرة . في انكلترا كانت الحواضر اقدم جداً من المدن ويظهر أن أصلها استحكامات حربية (فصل ١ نبذة ٨) وأما المدينة فيظهر ان أصلها مركز تجاري ولكن الحقيقة الراهنة عن اصل النوعين غامضة . ومهما يكن أصل البلدان فاتساعها ونموها غير خافيين وسببهما التجارة وزيادة عدد التجار وسائر اهل الحرف . وقد ازدادت أهمية هذه الطبقة من الشعب اذ ازدادت مع الزمان حاجة البلدان المأهولة بها الى الحكم النيابي فكان لاولئك السكان مجالس وموظفون اخصاء بهم مستقلون عن محاكم الاقاليم وشيوخ الولايات (الشرفاء) الذين كانت سيطرتهم مقتصرة على البقعة التي يقيمون فيها . وكان احيانا يؤلف اهل التجارة او الحرفة الواحدة مجمعاً خاصا بهم ينظر في مصالح مهنتهم او متجرهم وتكون له صفة رسمية لدى سائر المجالس ولدى الملك نفسه وهكذا كانت المدن والحواضر تستقل بأحكامها عن الولايات ولكن كانت كل واحدة منها تسن لنفسها نظاما خصوصيا . في بعضها كان نظام الحكم

في يد مجلس مؤلف من المدنيين واهل الحواضر له صفة كصفة « ديوان الاقليم » وفي البعض الآخر كان زمامه بيد افراد معينين

١١ ـ المدنيون وأهل الحواضر « مجلس العامة »

في منتصف القرن الثالث عشر اصبح التجار الذين بهم اتسع نطاق المدن والحواضر طبقة مهمة جداً حتى انهم طلبوا بناء على المبادئ الدستورية ان يكون لهم نواب في مجلس الامة (البارلمنت) كما للاكليروس واهل الولايات وبناء على ذلك اوعز البارونات مدة حكم هنري الثالث وادورد الاول الى شيوخ الولايات ان يعدوا للبارلمنت من كل ولاية مدنيين من كل مدينة واثنين من كل حاضرة من مدن الولاية وحواضرها فضلا عن الفارسين المعينين . وهكذا اصبح الملاك والتجار في المدن متساوين في الموقف السياسي وبذلك تم « مجلس العامة » اي المجلس الذي يمثل سواد الامة . ولولم يخط الدستور هذه الخطوة لكان التجار طبقة رابعة من طبقات الامة

١٢ ـ البارلمنت سنة ١٢٩٥

عاد بنا البحث الى البارلمنت الذي كمل نظامه في سنة ١٢٩٥ وقد فهم القارىء ماذا نعني بقولنا « نظام الطبقات الثلاث » . فكان « مجلس النبلاء » او « مجلس الخاصة » يمثل الاكليروس والاشراف « ومجلس العامة » يمثل اهالي الولايات والمقاطعات والاقاليم من احقر حر الى اسمى شريف . وفي بدء الامر لم يكن المجلسان متميزين بوضوح ولكنهما تميزا بعد قليل . والارجح

ان الاكليروس واللوردات والعامة كانوا يرضون او يرفضون ضرب الضريبة باعتبار انهم طبقات لاباعتبار انهم يؤلفون مجاسين متميزين . اي انهم كانوا في تقرير المسائل قلما ينظرون الى رتبهم السياسية كما الى طبقاتهم الاجتماعية .

١٣ ـ عمل البارلمنت

مادا كان يعمل البارلمنت حين تمّ شكله ؟

١ ـ كان ينظر في طلبات الملك المالية فيرفضها او يلبيها .

٢ ـ كان يشرع الشرائع . وفي أول الامر كان هذا العمل يتولاه مجاس اللوردات (الاكليروس والبارونات) مع الملك ولكن موافقة مجاس العموم كانت منذ الاول ضرورية . وامّا الطبقة الثالثة (مجاس العامة) فصارت بالتدريج تشرع القوانين اذ تقترحها وتلح في طلبها

٣ ـ كان ينظر في بعض قضايا الملك وكان هذا النوع من القضاء مختصا بمجلس اللوردات وحده .

٤ ـ كان يشور على الملك في السياسة الخارجية . ومع ان مجاس العامة كان ذا حق بهذا الشأن ايضا فلم يكن ليعبأ به

١٤ ـ اجمال

في حكم ادورد الاول وفي سنة ١٢٩٥ عقد البارلمنت في وستمنستر وكان له الحق في تقرير رفع الضرائب اورفضها وفي اشتراع الشرائع والشور على الملك . وكان مؤلفا من « مجلس النبلاء » الذين يتولون المنصب بالارث

من « مجلس العامة » وهذا المجلس ينوب ليس عن سكان المدن والحواضر لتجار فقط بل عن كل ذوي الاملاك أيضاً . وهكذا من بين تلك لمنازعات المؤلمة التي حصلت في القرن الثالث عشر برزت الامة نائلة امانيها في حكم نفسها بنفسها بواسطة تحقيق المبدإ النيابي . وقد تمَّ للحكومة هذا لشكل النيابي على يد ملك قدير غيور بحيث كانت مصلحته الشخصية هي فس مصلحة الامة . وقد جعل للاشراف ممثلي النظام الاقطاعي مقاماً خاصاً في نظر الدستور اذ اقتضاه النظام الاجتماعي في تلك القرون الوسطى وكان جزاء لخدمهم الثمينة الامة

الفصل السادس

القرن الرابع عشر والملكان المخلوعان

١ ـ أمبراطور انكلترا

لم يهتم ادورد الاول في اتمام الدستور فقط بل ضمَّ الى المملكة ويلس كلها وبعض سكوتلاندا . والسيطرة التي القاها هنري الثاني على ارلندا تأيدت اعهده بالاسم على الاقل . وما مات حتى كانت البلاد الانكليزية مملكة ضخمة مؤلفة من بريطانيا العظمي وايرلندا مع ان سكوتلاندا كان لها ملوك اخصاء بها مدة ٣٠٠ سنة . وقد مر بضعة أجيال مرَّة قبل أن تمت الغلبة على ارلندا . والآن يحسن بنا ونحن في هذا المقام أن نقول

القول اللازم عن ارتقاء سكوتلاندا وارلندا وويلس في بحر هذه المدة التي نحن بصددها

٢ ـ سكوتلاندا

يذكر القارئ الكريم انه لما طردت القبائل الانكليزية «السات» واستتب أمرها في بريطانيا استوطنت في مايقال له الآن شرقي سكوتلاندا الجنوبي ومعظم انجلند (فصل اول نبذة ٣) وكان تخمهم الجنوبي نهر فرت اف فورث تقريبا . ومقاطعة نور ثمبريا التي بين همبر والنهر المذكور كانت انكليزية مثل كنت . وايدنبورغ أسسها الملك ادورد . وبقي السات مقيمين في الصقع المعروف باسم كمبرياوسترانكليد الواقع بين مصبي نهري دي وكليد حيث تعذر على الانكليز أن يستعمروا . وما لبثت لنكشير ووستمورلند وكمبرلند حتى اضيفت الى انجلند ومع ان القسم الشمالي من كمبريا الواقع بين نهري سولوى وكليد كان له ملك خاص به ارغم على أن يعترف بالسيادة الانكليزية عليه . وأما في شمالي نهري الفورث والكليد فلم يتغلب الانكليز ولا استعمروا

وبقي البكت ـ وهم من السات المقيمين في ذلك الصقع ـ أصحاب السلطة والقوة ولكن كانت قبيلة تدعى « سكت » قد قطعت من ارلندا الى شمالي ارجيلشير منذ عهد طويل وأقامت هناك . وفي نحو سنة ٨٥٠ ناهضت البكت وغلبتهم . ومن ذلك الوقت كان السكت (او السكوتلانديون) أصحاب الصولة في شمالي بريطانيا مع انهم كانوا قد اختلطوا مع السكان

كل اختلاط ولم يقصدوا أن يقرضوهم. وبعد مدة استردوا قسما من نورثمبريا بين نهري الفورث والتويد فضلا عن كمبريا وامتلكوها تحت سيادة ملك انكلترا كاتباع له . وفي منتصف القرن الثالث عشر حكم ملك السكوتلانديين على اسكوتلاندا كما هي محدودة الآن ولكنه لم يستقل بالقسم الجنوبي منها تمام الاستقلال

وظل ملوك اسكوتلاندا مدة طويلة يحاولون أن يزعزعوا سيادة انكلترا عنهم وأحياناً كانوا يطمعون بتاج انكلترا نفسه. وبما ان الاسرتين الملكيتين السكوتلاندية والانكليزية قد امتزجتا بالمصاهرة أصبح بين المملكتين اختلاط واشتباك في المصالح . وفي مدة حكم ادورد الاول تنازع كثيرون عرش اسكوتلاندا فالتمسوا حكم ادورد باعتباره السيد الاعلى لذلك العرش فحكم به لاحدهم « جون باليول » على ان باليول مالبث ان عصي فاغتنم ادورد الفرصة وغزا سكوتلاندا وحصل قتال طويل . ولكن لما مات ادورد كان الحكم الملكي في انكلترا قد رسخ فتبوأ باليول العرش الانكليزي واستولى على المملكة كلها

ولا يخفى ان العلاقات الشديدة التي كانت بين المملكتين والدم الانكليزى والنورمندي الذي جرى في عروق ملوك اسكوتلاندا جعل نظام هذه البلاد في الحكم منذ بدئه مشابها تمام المشابهة لنظام الحكم الانكليزي. ولكن عدم وجود المجالس القومية في الجانب الاكبر من سكوتلاندا منع نمو الحكم النيابي فيها ولهذا كان الدستور النورمندي الانكليزي في اسكوتلاندا

أشد استبداداً وانحصارا في الاشراف منه في انكلترا فكان اللوردات ذوي الاملاك (على النظام الاقطاعي) أصحاب حول وطول وقد مارسوا قوتهم بفظاظة وقساوة . وكان في اسكوتلاندا بارلمنت ولكنه لم يشتمل على نواب من الطبقة الثالثة أي طبقة العامة حتى سنة ١٣٢٦ أي بعد المدة التي نحن بصددها الآن ولم تستتم النيابة عن الولايات والمدن والحواضر حتى سنة ١٥٨٧ . وسكان بريطانيا الشمالية اعتنقوا النصرانيـة قديمـاً جداً وكانت كنيستهم فرعا من الكنيسة اللاتينية وتابعة لكنيسة رومية . وكان النظامان القضائي والعسكري مطابقين لنظام الاقطاع كما كانا في انكلترا نفسها بحيث لا داعي لشرحهما على حدة . وسنبين مزايا الدستور السكوتلاندي وارتقاءه

٣ ـ ارلندا

وكان دستور سكان أرلندا السلتيين ارقى من دستور اخوانهم في انكلترا وسكوتلاندا وكانت عاداتهم ونظاماتهم معروفة أكثر من عادات ونظامات أولئك . فكانت الولاية عندهم منقسمة الى مقاطعات يحكم كلا منها ملك . وكان يلي الملوك بالحكم الزعماء والقضاة الذين كانوا يجرون على شرائع البارونات والقوانين التقليدية . والهيئة الاجتماعية كانت منظمة (ان صح القول انها منتظمة) على مبادىء اقطاعية من اعتبارات كثيرة ولكنها كانت تشتمل على أمور قلما تشم منها رائحة النظام الاقطاعي ولا سيما مسئلة الميل الى الاقرار بالمساواة بين الاسرات على الاقل . ولكن الحكومة مهما كان فيها من جراثيم الصلاح فلم تكن فعالة . وفي منتصف القرن الثاني

عشر وفتحت تلك البلاد في البربرية . وكان فيها كنيسة مسيحية زهت حين لم تزل انكلترا وثنية ولكن تأثيروثيتها مضى

وهؤلاء الدنياركيون أهل الاقدام الذين لا يقهرون نشروا اغلبتهم حتى عمت شرقي أرلندا وانشأوا هناك بعض المدن مثل دوبلن ووترفولد. ولكن حكمهم كان مقصوراً على هذه الاساكل البحرية فلم يمتزجوا بالارلنديين ولا أخضعوهم وانما منعوهم عن البحر وطردوهم الى القفر بين المستنقعات وبذروا في قلوبهم العداوة اللدودة للعنصر الجرماني

وقد صمم هنري الثاني ان يفتح أرلندا بزعم انه يبتغي هدم الحكومة الفاسدة وانشاء حكومة صالحة على انقاضها. ولسوء الحظ لم تساعد الاحوال على أن يتم هذا المشروع كله بنفسه فتركه لاحد باروناته فكانت النتيجة انه بعد حرب قصيرة اتحد البارونات الانكليز في اكثر البلاد وحكموا الاهالي حسب نظام الاقطاع واضطر اكثر الملوك الصغار ان يعترفوا بسيادة الملك هنري عليهم . ولكن الحكم الانكليزي بالجهد تخطى السواحل الشرقية والشرقية الجنوبية . وقد مهد الدنيمركيون السبيل الى هذا الصقع اذ اندفعوا اليه مع جمهور المهاجرين الانكليز . وكان غرض هنري وخلفاؤه من ارلندا ان يدخلوا نظامات الحكم الانكليزي الى تلك الولايات البحرية التي تدعى (بايل) وقد جري على الشريعة الانكليزية ووفقت « اللائحة الكبرى » على مصالح ارلندا كما وفقت على مصالح انجلند . ولكن الحكم

لا يستتب على شعب اذا لم يكن أفراده معاً في سلام وبعبارة أخرى يجب أن يسبق الارتقاء الاجتماعي الارتقاء السياسي

لم يمتزج الانكليز مع الارلنديين كما امتزج النورمنديون حالا مع الانكليز القدماء لكي يوحدوا الامتين ويتخذوا لانفسهم جميع عاداتهما الصالحة . والبارونات تسيطروا في أول الامر على اتباعهم الارلنديين بالقساوة والجور . ومع السنين تقهقر خلفاؤهم الى تمدن السلت السابق . وفي بدء القرن الرابع عشر كان في أرلندا طبقة من الاعيان الانكليزيي الاصل ضغطت على الاهالي وتوغلت في البربرية والهمجية والدستور انحصر اجراؤه في الجهة المتاخمة لدوبلن . واذ كانت الامتان غريبتين لم تثق الواحدة بالاخرى ولم تستطع ان تحكم هذه تلك ولا لاشت احداهما الثانية . نعم ان ادورد الاول كان صاحب السيادة على أرلندا كما كان على سكوتلاندا ولكن لا يقال انه كان يحكم واحدة منهما

٤ ـ وياس

كان فتح وياس تاماً ونهائياً خلافاً لفتح سكوتلاندا وارلندا . والسلت الذين انقذفوا الى الغرب امام امواج الفتوحات الجرمانية انحصروا شيئاً فشيئاً في بقعة صغيرة ولذلك كان من السخافة ان شعباً كهذا يطمع بالاستقلال عن جيرانه الانكليز العديدين الكثيري الجشع وان كانت دماء مختلفة تنبض في عروقهم ومع ذلك جاهد الانكليز كثيراً قبل أن أيدوا سيادة عرشهم على وايلس . وكان للويلسيين كسائر اخوانهم السلتيين موهبة

. الشعر ورقة العواطف وكان غرض شعرائهم الاول ان يثيروا ابناء جنسهم على الانكليز ولكن مالبثت السيادة الانكليزية على ويلس ان تحولت الى حكم نهائي لعهد حكم ادورد الاول في سنة ١٢٧٢ وآخر أمراء ويلس ليولين آب غريفيث ذبح وأخذ بعده ابن أدورد الاول لقب برنس أف ويلس ولم يزل الى الآن هذا اللقب ارثا لولي العهد الانكليزي . وقد عوملت ويلس كقسم من انجلند فقاسمتها منافع الدستور الذي اكمله ادورد الاول

٥ ـ ادورد الثاني

خلف ادورد الاول ابنه ادورد الثاني سنة ١٣٠٧ فكان ملكا لامبراطورية عظيمة ـ بريطانيا وارلندا ـ وسيداً لامة بموجب أفضل دستور عرفه العالم ولكن مصالح مملكته الداخلية والخارجية كانت في اضطراب . فاولا مع ان ادورد الاول أيد السيادة الانكليزية على سكوتلاندا كان السكوتلانديون شغفين باسترداد استقلالهم . وفي سنة ١٣٠٦ اضرموا نار الثورة تحت راية مليكهم الجديد الغيور روبرت بروس وكان ذلك قبل عام لوفاة أدورد الاول فورث ابنه الحرب السكوتلاندية وتبوأ العرش على وطيس الحرب . وأما من قبيل ما يهمنا من الدستور فكان أدورد الثاني سيء الحظ لانه لم يكن رجلا طيب القلب ولا صالحاً فاتلف كل مقدرته على ما لافائدة منه اذ كان مولعاً بالاجانب يكرم بعض أعزائه منهم وقد منحهم مناصب في الحكومة بالرغم من منع القانون لذلك

٦ ـ المقننون والاحكام

وكان بيير جافستون أحد أحباء الملك يلص الناس فاستاء البارونات جداً منه وصمموا على أن يضعوا حداً لمطامعه فكان لهم عليه شكاوي عديدة مثل جباية الضرائب غير القانونية والاكتتابات الدنيئة الخ ولكن كان مرجع كل شكاويهم هذه الى الاذى الذي ينال الامة من مظالم احباء الملك الذين جعلهم وزراءه. وفي سنة ١٣١٠ حملوا الملك على أن يقلد الحكم مدة أكثر من سنة للجنة مؤلفة من ٢١ بارونا يرأسها ارل أف لنكستر وهو أحد أبناء عم ادورد وكان طماعاً.

أما اعضاء هذه اللجنة فكانوا يدعون مقننين وقد وضعوا عدة قرارات اقسم الملك أن ينفذها . وكان من جملة قراراتهم أن ينفى جافستون وان يكون تعيين وزراء الملك من حق البارلمنت . ولكن هذا الترتيب لم يجد نفعاً لان ادورد عاد الى القوة واستعاد احباءه ونقض الاحكام فأصبحت حرب البارونات الاخرى على الابواب وابتدأت دماء بعض الافراد تسفك فلنكستر قتل جافستون والملك قتل لنكستر

٧ـ خلع ادورد الثاني

لو كان لنكستر وسيمون ده مونتفورت وزعماء الامراء متحدين يرأسون امة متحدة لخضع ادورد الثاني لهم كما خضع قبله أبوه وجده . ولكن الحال تغير تمام التغير في ذلك الجيل . فلم يكن حينئذ ما كان قبلا فلنكستر كان طائشا والبارونات كانوا منقسمين والارجح انه لا الملك ولا البارونات

كانوا يفهمون القانون تمام الفهم . ولعل ادوردالاول لم يكد يفهم جيدا . والمقننون المذكورون آنفاً كانوا يبتغون انحصار الحكم فيهم والعامة كانوا يحسدونهم على القوة التي تقلدوها . وقد لاحظوا ان لنكستر كان خطرا عليهم كما كان ادورد وأحباؤه ولهذا كانوا في حاجة شديدة الى اتحاد الكلمة القومية وحان الوقت لنهوض الطبقة الثالثة أي طبقة العامة لتخليص البلاد من أيدي الظلام!

في سنة ١٣٢٢ انعقد بارلمنت في يورك الغى القرارات التي استبدت بها لجنة الواحد وعشرين بارونًا وقرر قرارا آخر أهم يقضي بأن التشريع في ما يتعلق بالملك أو بالشعب يعتبر لغواً اذا لم يوافق عليه مجلس العموم . فترى ان هذا القرار خطوة كبيرة جداً في ارتقاء الدستور الانكليزي المتجه الى حكم الامة نفسها بنفسها . ولكن تصرف الملك كان علة تلك القلاقل

استمر ادورد ينعطف الى احبائه فارتقى الى المقام الذي أخلاه جافستون اثنان أب وابنه يلقبان باسم دسبنسر . ومع انهما لم يكونا شيئاً مذكوراً ظهر انهما يحولان بين الملك والامة

وقد رافق النحس الانكليز في حربهم مع بروس ملك سكوتلاندا فجزعت كل طبقاتهم وخزيت وتأثرت وكانت ايزابلا الملكة زوجة ادورد أخت فيليب ملك فرنسا . وما زال ادورد لذلك العهد دوق بعض المقاطعات الفرنساوية . على ان ايزابلا كانت امرأة شريرة خائنة وبدلا من أن تحث

زوجها على انتهاج النهج الحسن كانت تثير الخلاف والخصام بين بلاطي انكلترا وفرنسا . وجعلت نفسها زعيمة الحزب المضاد للملك . فلما وجدها قد انقلبت عليه وان هناك مكيدة فرنساوية لاهلاك احبائه وربما لاهلاكه هو أيضاً فرّ الى ايرلندا ولكنه أسر قبل أن يصل الى البرزخ الذي يفصل ارلندا عن بريطانيا وكان ذلك سنة ١٣٢٦ . وفي ينساير (كانون الثاني) سنة ١٣٢٧ انعقد بارلمانت من جميع الاعضاء وخلع ادورد الثاني خلعاً رسمياً بدعوى أنه حنث بيمينه التي حلفها عند التتويج واضعف قوة الامبراطورية وانعطف على احبائه اكثر من اللازم وحكم بالظلم وبالتالي اضاع حقه بالملك . وبعد بضعة أشهر قتل

٨ ـ دولة بلانتجنت

بخلع البرلمان للملك بكل هدوء خطا بكل شجاعة الى الامام خطوة لم يخط مثلها بعد الفتح النورمندي وربما خطا مثلها خطوة أو خطوتين قبله. وليس من شأننا البحث الآن في ما اذا كان خلع ادورد الثاني عدلا أو لم يكن وانما الذي يهمنا أن البارلمانت خطا خطوته هذه وجسر أن يخطوها . فماذا اذاً كان ملك انكلترا في القرن الرابع عشر ؟ كان كما كان في القرن الثامن تماما أي انه الزعيم الاعلى في الامة وممثل مجدها وفخامتها ووحدتها. وحق الزعامة هذا يختص بأسرة واحدة انما مكن والامة تنصبه دائماً ولها أن تعزله اذا عجز عن تلبية طلباتها. وقبل الفتح النورمندي كان تنصيب الملك من حقوق مجلس الحكماء الذي كان يلتئم

ليمثل الامة وان لم يكن بالحقيقة يفعل كذلك .

بعد الفتح النورمندي جعل نظام الاقطاع الملك صاحب الارض الاعلى . وبما أن امتلاك الارض كان إرثاً كان في وراثة التاج الملكي خطر على حق الامة وقد أغمض هذا الخطر مسألة التنصيب لا سيما لان المجلس الكبير الذي يقوم بوظيفة التنصيب يؤلف من الاعيان زعماء المزارعين (١) ولكن بعد الفتح النورمندي كان على كل ملك ان يحسن نفسه في عيني الامة لكي يخذل منازعيه واذ ذاك كان التنصيب ضرورياً

وبعد هنري الثالث رسخت قدم أسرة بلانتجنت في العرش وصار تنصيب الملك يجري على نظام ومن غير شغب ولم يرتق الى العرش من غير حفلة التنصيب الا أدورد الثاني لان هذه الحفلة لم تعد تعتبر الا طقساً صورياً فقط ولكن سوء حكمه جعل حجة للبارلمنت لكي يمارس حقه في عزله . الملك خادم الامة ورضاء البارلمنت كان عملا قومياً في الجيل الرابع عشر اكثر منه في الجيل الثامن وذلك على قدر ما كان البارلمنت مجمعاً قومياً على ان مجلس الحكماء والمجلس الاكبر كانا يعتبران هكذا أيضاً

هكذا كان حظ انكلترا السعيد حين كان للملوك قوة عظيمة بحكم

---

(١) ـ كأن المؤلف يريد أن يقول ان جعل التاج وراثياً أضاع حق الامة في اختيار الملك الذي يوافقها وصار أعضاء المجلس الاكبر يراعون حظر الملك الوارث لاخاطر الامة لانهم وان كانوا يمثلون الأمة لا يخشون بأسها ولا ينتظرون نفعاً شخصيا منها ولكنهم يخافون بأس الملك وينتظرون الانتفاع منه

الضرورة فكانت الاحوال تقدرها على ان تري مقام رئيسها الاعلى في النور الجلي كما هو بحيث يستحيل ان يُفهَم خطاء

٩ ـ ادورد الثالث وفرنسا

لما خلع أدورد الثاني خلفه ابنه أدورد الثالث وهو في الخامسة عشرة من عمره . وفي عهد قصوره أقام كل من امه الملكة أيزابل والوزير مورتيمر نفسيهما وصيين عليه وراعيا أغراضهما النفسانية أكثر من مصالح البلاد. وفي سنة ١٣٣٠) استلم زمام الحكم بيده وذبح مورتيمر وطرد أمه وكان حكمه المديد من ١٣٣٠ ـ ١٣٧٧ مجيداً ولكن فوائده كانت عامة لا خاصة بالدستور. وسيلاحظ القارىء شيئاً فشيئاً ارتقاء النظامات الاجتماعية والسياسية التي حصلت في مدته

أما من جهة السياسة الخارجية فحسب القاريء أن يعلم أن أدورد الثالث أعان الحرب على فيليب السادس ملك فرنسا سنة ١٣٣٧ مدعياً لنفسه تاج فرنسا بحجة انه حفيد فيليب الرابع لابنته وبالتالي انه صاحب بالتاج . على ان هذه الدعوى فاسدة لان القانون الفرنساوي لا يسوغ لامرأة ولا لاحد أولادها ان يرتقوا الى العرش ولكن الحرب شبت على غير أساس وتوالت على مدات قصيرة متقطعة نحو ١٠٠ سنة وأظهر فيها الانكليز كل بسالة وشجاعة. وفي أول الامر كان أدورد فائزاً ومن نصرات الانكليز نصرتا جرسي وبواتيه . وفي سنة ١٣٦٠ مات فيليب السادس وخلفه جون وعقد هذا الصلح المعروف بصلح برتيني الذي أعلن فيه أدورد حاكما على كل

المقاطعات الفرنساوية الغربية من بريتاني (الفرنساوية) الى تخوم اسبانيا ومدينة (كالا) الواقعة على الخليج الانكليزي . لكن نشبت ثانية ودارت رحاها على أدورد وذلك لان ملكا جديداً قديراً ارتقى الى العرش الفرنساوي وهو شارل الخامس فحارب بغير كلل ليسترد أملاكه وقد خسر أدورد ابنه الشجاع الملقب بالبرنس الاسود الذي انتصر في الحروب الانكليزية انتصارات باهرة. فلما مات في سنة ١٣٧٧ خسرت انكلترا كل مالها في فرنسا ماعدا الحواضر الثلاث «بوردو» و«بايون» و«كالا»

وما كان أدورد مشغولا في حربه مع فرنسا فقط بل بذل أيضاً أموالا غزيرة ورجالا كثيرة في تأييد سلطة العرش الانكليزي على سكوتلاندا على أن السكوتلانديين لم يسلموا بلادهم البتة ، وقد انتصر أدورد في سكوتلاندا في بادىء الامر كما انتصر في فرنسا أولا ولكنه ما لبث ان أفل بدر نصره وبقي برهة صاحب السيادة على جنوبي سكوتلاندا ولكن لما أضطرته الحرب الافرنسية أن يستدعي جنوده قام داود الثاني مالك اسكوتلاندا وطرد باليول معتمد أدورد من بلاده واصبح ملكا مستقلا بسكوتلاندا ومن ذلك الحين اخذت سكوتلاندا تعضد فرنسا لا انكلترا

١٠ — ريكاد الثاني

وقد خلف أدورد الثالث حفيده ريكاد الثاني وحكم نحو ٢٢ سنة وللقاريء فائدة جليلة من دراسة التاريخ الاجتماعي والدستوري في مدة حكمه الذي كان خلواً من الحوادث الخارجية ، وقد بعث ريكارد حملة الى

ارلندا لم تزد الحال تحسيناً هناك . وكان رجلا واسع المطامع سامي النفس وجل أمانيه ان يحكم البلاد من غير مراقبة البارلمنت أي خلافا لارادة الشعب. ولا يخفى أن هذه الامنية كانت عزيزة عليه جداً . وعليه أصر البارلمنت أن يجمع قوته. وهكذا في سنة ١٣٩٩ خلع ريكاد خلعا قانونياً بكل هدوء

١١ ـ الهيئة الاجتماعية الانكليزية في القرن الرابع عشر

(١) التجار ـ علينا الآن ان نلمع الى التغيرات الاجتماعية والسياسية التي كان لها أيد في ترقية الدستور في القرن الرابع عشر. في الازمان الاولى كان الشعب قاصراً همه على زراعة الارض وكانت مصادر ثروته راجعة الى الزراعة وحدها على الغالب وكانت الهيئة الاجتماعية مؤسسة بالاكثر على المصالح الزراعية

وقد لاحظ القارىء الكريم من تقسيم الهيئة الاجتماعية الانكليزية بعد الفتح النورمندي (فصل٢ نبذة ٦) ان كل طبقة تمتلك الارض بواسطة الطبقة التي فوقها وأما قبل الفتح فكانت كل طبقة تمتلك الارض رأسا . ولكن كما كانت الزراعة تتقدم مع الزمان صار من الضروري ان تصدر البلاد مازاد على حاجتها من حاصلاتها وتستورد ما تحتاج اليه من حاصلات سواها ومن ثم نشأت التجارة . هذا ما كان في انكلترا بعد الفتح النورمندي ونمت طبقة أهل الحرف في الامة فكان بعضها تجاراً يبيعون ويشترون وبعضها صناعا يحولون بعض الحاصلات الى المعامل. وهكذا

ازدادت ثروة البلاد جداً ولا يخفى ان طبيعة الحال قضت ان يساكن أهل الحرف بعضهم بعضا وحاجياتهم اكثر من حاجيات سواهم كانت تدعو الى اتساع المدن ونجاحها وارتقائها في سلم العمران

وكان ازدياد التجار ونمو التجارة سريعي التدرج وكل الملوك تقريبا كانوا ميالين الى تقوية التجارة وتعضيدها لاسباب عديدة والدستور الامتيازي نفسه يقضي بحرية التجارة . وأدورد الثالث نفسه كان يصدر الصوف . وسترى كيف كان تأثير التجارة على الضرائب . ومما لابد من تذكره هو ان طبقة التجار الكبيرة كانت في القرن الرابع عشر تسكن الحواضر التي اتسع نطاقها وكانت منفصلة عن طبقات الزراع والفلاحين ومجارية لطبقات البارونات والفرسان والمزارعين الاوساط الخ

(٢) الفلاحون المزارعون والعمال الاحرار – وبين طبقات المزارعين والاقطاعيين نشأت طبقات جديدة غيرت حالات الهيئة الاجتماعية تغييراً كليا وبالطبع أفضت الى تغيير نظامات الحكم . فاذا راجعت الفصل الثاني والنبذة السادسة تجد ان كل الاشخاص ما عدا الارقاء يعدون مزارعين بالنسبة الى الارض التي يملكونها . فقد علمت ان الملك يعتبر مالك اراضي البلاد كلها وكبار البارونات استملكوا أراضيه على شرط ان يخدموه خدما معينة ويفوه أموالا مقررة القيم . ومن جهة أخرى الفلاح الذي لم تكن له أهمية وكان يعمل عمل الزراع كان مقامه في كوخه ثابتا وانتفاعه من الارض التي يشتغل فيها دائما . وما دام يعمل لسيده فلا تنتزع

الارض من يده. وهكذا لما كان نظام الاقطاع في منتهى نفوذه في انكلترا كان كل ساكن في البلاد من البارون حتى الفلاح (ما عدا الرقيق) مزارعاً بمعنى واحد ومالكا بمعنى آخر . وكان يفترض ان كل امتلاك ـ ماعدا امتلاك الملك ـ مزارعة . والحقيقة ان المزارعة كانت امتلاكا

وبين القرنين الثاني عشر والرابع عشر تغير هذا النظام تدريجاً لسببين:

الاول أن كثيرين من الفلاحين والمزارعين الاصاغر كانوا يستأجرون الارض من ذويها ويدفعون الاجرة اما نقودا أو من نفس الغلة . وأخيرا أصبح الفلاحون المزارعون يستأجرون الارض التي في أيديهم من ذويها ويدفعون أجرة بدل الخدم التي كانوا يقدمونها سابقاً وكانوا على الغالب متمولين واسعد حالا من المزارعين الاوساط القدماء الذين كان امتلاكهم مثقلا بالاتاوات الاقطاعية المفروضة عليهم لساداتهم

والثاني أن طبقة الفلاحين السفلى الذين كانوا يملكون اكواخهم ما داموا يشتغلون في حقول ساداتهم وكانوا ينوؤون تحت ضغط الاستبداد والظلم ـ كانوا يطالبون بحق تأجير أنفسهم حيثما ينالون أجرة أوفر . وبالتدريج كانوا ينالون مطالبهم وكانوا بعض الاحيان يضطرون ان يهربوا الى الحواضر . وأحياناً كان الاكليروس يتوسطون بين العامل وسيده وكثيراً ما كان السادة يبيعون العبيد حريتهم . فهذه الامور جعلت تكسو الهيئة الاجتماعية ثوباً جديداً في العصور الوسطى فانها كانت تحول العلاقة التي بين الناس من إقطاعية الى تجارية ، وكانت أفضل سياسة أتبعها الملاك ان يفتحوا

السبيل لجهاد العمال في سبيل حرية العمل . وفي آخر القرن الرابع عشر جعلوا يتأسفون على تساهلهم مع العمال ومنحهم الحرية وحاولوا ان يستعبدوهم كالاول . فكانت النتيجة أن تمرد هؤلاء وعمدوا الى السلاح وشبت ثورة سنة ١٣٨١ دعيت ثورة الفلاحين وكانت عظيمة حتى أعمل الملك ريكاد الثاني كل فكره وبذل كل جهده في قمعها

١٢ ـ الحكومة في القرن الرابع عشر

(١) الملك ـ نعم أن البارلمنت خلع ملكين لحادثين خطيرين في القرن الرابع عشر ولكن مازال الملك لذلك العهد صاحب المكانة العليا الممتازة وذا امتيازات خصوصية مهمة . وبما أن هذه الامتيازات الملكية لم تكن مدونة ولا مفهومة بصراحة كان الملوك عرضة لان يسيئوا التمتع بها في بعض الاحوال . وكان جانب كبير من الارتقاء السياسي في انكلترا مسبباً عن الاحتكاك الدائم بهذا الشأن بين مجلس العموم والملك . وكان الاشراف يتحيزون تارة الى هنا وأخرى الى هناك والنظام النيابي الذي جعله ادورد الاول في مجلس العموم وتعاون نواب الولايات ونواب الحواضر أقدر الطبقة الثالثة أن تحافظ على مصالح الامة تمام المحافظة

أما الامتيازات الملكية فكانت منحصرة على الخصوص في وضع الضرائب والتشريع والتنفيذ . وكان الملك يعتبر أنه « يعيش من ملكه » أي انه يضرب الضرائب على الامة لكي يعيش ولكن كان على الامة ان تجتهد بأن لا تجبي ضريبة منها بغير رضاها . وكذلك كان للملك حق بأن يستنبط

شريعة وان لا يوافق على قانون رغب به البارلمنت . ولا يخفى أن حقاً كهذا يمكن أن يمارس في ايذاء الامة . اما الامتياز الملكي الاعلى فكان سلطة التنفيذ النهائية

وكان يعتبر الملك قائد الجيش العام وله حق تقرير السلم او اعلان الحرب وهو ينبوع العدالة والقضاء مشتق منه . وفي وزارته (التي سيعرف القاريء أحوالها في الفصل التالي) كان له حق غير صريح ان يصدر قوانين وقتية في المسائل الاجرائية تسمى « أوامر عالية » فتارة كانت هذه الاوامر جائرة منذ صدورها وتارة كانت تستمر مدة طويلة فتناقض القوانين الشرعية الثابتة التي وضعها البارلمنت والملك المسماة «سنناً» وهكذا كان للامة عدة بواعث للمقاومة . وعلاوة على هذه الامتيازات كان للملك امتيازات مالية واجتماعية تخص بحكم الضرورة مالك الارض الاعلى

(٢) البارلمنت ـ لم يتغير نظام مجلس الامة الاكبر أقل تغير في القرن الرابع عشر وانما كان كل ارتقائه في هذه المدة مقتصراً على توسيع نطاق نظامه الذي تركه أدورد الاول تاما . وقد ضمن ارتقاؤه كما تقدمت الملاحظة بفعل الاحتكاك بين العامة والملك بشأن ممارسة الامتيازات الملكية . أما مجلس النبلاء (اللوردات) الذي ينوب عن الاشراف والاكليروس فلم يكن في طوقه ان يتقلد الزعامة كما كان الاشراف يفعلون بعد وفاة هنري الثاني لان الاعيان كانوا منقسمين والاكليروس حظر عليهم البابا ان يتحمسوا للوطن اذ كانوا منصاعين له . وهكذا حل مجلس العامة محله . فتاريخ

البارلمنت في القرن الرابع عشر ينحصر في تحول السيادة الى يد مجلس العامة.

في سنة ١٣٢٢ تأيد المبدأ العظيم وهو : « ان موافقة مجلس العامة ضرورية لكل لائحة قبل ان تصبح قانونا نافذاً » ذلك كان لعهد ادورد الثاني . على ان ادورد الثالث احتاج كثيراً من النقود لكي يعلن الحرب على فرنسا فحاول ان يجبي ضرائب غير قانونية . ولكن مجلس العامة كان كل مرة اشد اصراراً من مرة على ان يستأذن قبل ان تضرب الضريبة على البلاد. ولما مات ادورد الثالث سنة ١٣٧٧ كانت البنود المختصة بالضرائب في « اللائحة الكبرى » اساس العلائق المالية بين الملك والامة . وقد اكتسب العامة امرين جوهريين في القرن الرابع عشر : الاول انهم كانوا في الاحوال المهمة يفوزون في مسألة تعيين الطرق الموافقة لانفاق الاموال الخصوصية التي كانوا يؤذنون بجبايتها. والثاني انه في نهاية حكم ريكارد الثاني الفت لجنة من الموظفين العامة للشغل في اعداد ميزانية جديدة لكل مجلس من مجلسي البارلمنت في مدة الميزانية الجارية وكان عمل هذه اللجنة رسمياً. وفضلا عن ذلك نالوا صوتا في التشريع وفي مراقبة الضرائب الفعلية . واصبح مجلسهم ذا رأي في مسائل السياسة الخارجية وله ان يحتج على الوزراء الذين لا يكون تصرفهم مرضياً

١٣ ـ الضرائب في الجيل الرابع عشر

ابتدأت حالة الضرائب في هذا الجيل تتغير فالضرائب التي مر خبرها كانت نوعين : الاول ضرائب عقارية والثاني ضرائب كسرية على الاملاك

الشخصية أي الاعيان المنقولة . فمن النوع الاول كان دفع الرسوم الاقطاعية شرطا لتملك الارض وخارجا عن سلطة البارلمنت وجميع الضرائب العقارية مثل الضريبة المئوية والبدل العسكري والضريبة التي كانت يجبيها الملك من اراضيه ومدنه الخصوصية كان البارلمنت ينظر اليها بعين الشك والريبة لان الملوك كانوا عرضة لان يجبوها في الضرورات وان لم يكن محرماً على الملك تمام التحريم أن يضرب ضريبة على أراضيه الخصوصية ومع ان الملوك الذين كانوا يسمون باسم ادورد جبوا ضريبة على أملاكهم فقد صادفوا جميعاً مقاومة الشعب . ومنذ سنة ١٣٤٨ لم يعد يسمع شيء عن الضريبة المئوية (٥ شلنات على كل ١٠٠ آكر) ولا عن البدل العسكري ولا عن الضريبة الخصوصية على أملاك الملك .

وأما الضريبة على الاملاك الشخصية (المنقولات) فقد ابتدأت لعهد هنري الثاني واستمرت مدة القرنين الثالث عشر والرابع عشر تحت سلطة البارلمنت

ومنذ العهود الاولى لاحظ التجار الذين اشتغلوا بتجارات خصوصية « عادة » اعطاء الملك جزءاً من صادراتهم ووارداتهم كرسم رخصة وقد أصبحت هذه « العادة » على تمادي الايام ضريبة غير صريحة ودعيت باسم « العوائد » . مثال ذلك اذا قدمت سفينة بعشرين برميلا من الخمر ثمن ٢٠ شلناً البرميل كان للملك برميلان منها على معدل واحد بالعشرة . ولهذا كان التاجر يرفع ثمن البضاعة التي أخذت عليها «العادة» أو الرسم .

وسترى قريباً انه بسبب هذه الرسوم المضروبة على المتاجر استطاع الملوك أن يزيدوا دخلهم جداً وبما ان هـذه الرسوم كانت « عادية » لم يكن للبارلمنت سيطرة عليها

جمع ادورد الثالث الاموال لحروبه من الضرائب الثقيلة التي ضربها على التجارة الرائجة ولا سيما تجارة الصوف . وقد بذل مجلس العامة جهده في أن يتولى الرقابة على « العوائد » كما تولاها على سائر الضرائب . ولكن الامر يستلزم جهداً عظيما لان الملك لم يتردد في أن يخلف بوعوده في المسائل المالية . ولكن قبيل وفاة ادورد الثالث نال المجلس بغيته وأصبحت الضرائب التجارية غير قانونية اذا لم يكن البارلمنت متولياً أمرها

١٤ ـ القضاء في الجيل الرابع عشر

في الفصل الرابع والنبذة سابعة عشرة وصفنا النظام القضائي كما تركه دورد الاول وانما لحق به تغير قليل لعهد ابنه وحفيده ولكن وظيفة القاضي لذي (كما يذكر القاريء) كان اهم وزراء الملك لعهد الملوك النورمنديين وملوك اسرة بلانتجنت الاولين ـ الغيت لعهد ادورد الاول ومن ثم أصبح المهردار أول وزراء الدولة وأهمهم . وكان المهردارون في الازمان الاولى من الاكليروس وعملهم مالياً وكانوا دائماً يرافقون الملك . وفي القرن الرابع عشر ابتدأوا يقيمون في لندن على الدوام باعتبار انهم وزراؤه الاولون وكانوا ينظرون بعض المسائل التي اعتيدت أن ترفع للملك كمسائل الانعام ونحوها . وقد اتسع القضاء الذي تولاه المهردارون على هـذا النحو حتى

انتهى الى النظام المسمى المهردارية . وأصبح عمل المهردار حينئذ شرعياً لا مالياً وبعد حين صار العلمانيون الدارسو القضاء والشريعة يعينون مهردارين بدل الاكليروس

١٥ ـ قضاة الامن

وقد بدا قضاة الامن في بدء حكم ادورد الثالث . فكان كما كان لعهد ريكارد الاول ان فارسين محلفين في كل ولاية يحفظان الامن . وفي القرن الرابع عشر كان المحافظون والقضاة يعينهم الملك

١٦ ـ الكنيسة في القرن الرابع عشر

وكانت نتيجة النزاع الذي حصل بين أدورد الأول وبونيفاس الثامن المتعظم ان حصلت الكنيسة في انكلترا على جانب عظيم من الاستقلال ولكن بقي للباباوات قوة كثيرة وخصوصاً في أمرين : الاول انهم أدعوا لانفسهم حق تقديم الاشخاص للاسقفيات والبطركيات الخالية . وكان في الاصل للجنة الاكليروس المختصين بالكنيسة الحق بان يعينوا منهم شخصاً للاسقفية والملك يعين من يشاء للبطركية . وكانت ممارسة الباباوات هذا الحق بلية على الكنيسة لانهم كانوا يعينون على الغالب اغراباً . وهكذا جعلت الكنيسة تفقد ثوبها الوطني . واذ كان الاساقفة الاجانب يتربعون في دست المناصب في مجلس النبلاء ويحكمون البلاد كانوا ميالين الى ان يخدموا أعداء البلاد . وقد جوهد مرات عديدة في رفع السيطرة الباباوية عن الكنيسة الانكليزية وانتهى الجهاد بوضع « قانون التعيين » الذي سنه ادورد الثالث

في سنة ١٣٥١ ومن مقتضاه أن يكون حق التعيين والسيطرة للملك وان يقضي بالسجن على من يعينهم البابا

الثاني أدعى البابوات سلطة قضائية عظيمة على الاكليروس فكانوا يحرمونهم بمنشورات يصدرونها ولكن الشعب الانكليزي قلما كان يحفل بها . فكانت الحكومة تسن القوانين إثر القوانين لدفع هذه الظلامة ولكن على غير طائل حتى سنة ١٣٩٣ لعهد ادورد الثاني اذ قرر البارلمنت قانوناً سمي « ستاتيوت أف برميوتير » لنظر القضايا الاكليريكية الماسة بحقوق الملك على أي محكمة باباوية

وبواسطة هذين القانونين المهمين حفظت وطنية الكنيسة . وقد تهيأت الوسائل اللازمة لتغييرات مهمة في النظام الاكليريكي كان ينتظر حدوثها في اكثر من جيل . لم يكن البابوات اشداء كما كانوا قبلا فكانو اخاضعين لملوك فرنسا الذين كانوا ملوكاً علمانيين ظلاماً

١٧ ــ ويكليف ــ واللولارديون

في أواخر القرن الرابع عشر بدأ جون ويكلف أحد علماء أوكسفورد يعلن فساد الاكليروس ولا سيما «طغمة الاخوان» الذين كانت وظيفتهم الوعظ لذلك العهد . فترجم التوراة وأذاع عقيدة بسيطة خالية مما في تعاليم الكنيسة الرومانية الكاثوليكية من التعقيد . ولكن تعليمه هذا عدّ بدعة في الدين وكفراً وأصبح تحت غضب العرش الباباوي في رومية وتحت غضب نيابته في لندن . ومهما تكن مزايا تعاليم ويكليف فقد أتت في الزمن

غير الملائم اذ التقت فيه بثورة في الهيئة الاجتماعية الانكليزية وأفضت الى ثورة الفلاحين سنة ١٣٨١ وكان ينظر الى اتباع ويكليف اللولارديين كجماعة اشترا كيين يجب ان يهلكوا باسم الملك . ومع أن مقام البابوية لم يتزعزع تزعزعاً مهماً نرى نحن من خلال الاجيال الخمسة الفائتة ان في الشرع الاكليريكي الذي وضعه ادورد الثالث وريكاد الثاني وفي نهضة اللولارديين ظلاً من الاصلاح في أوانه

١٨ ــ اجمال

فتح ادورد الاول ويلس ووطد السيادة على امارة سكوتلاندا بعد اذ كانت موضوع نزاع طويل . وهكذا ارتقى ادورد الثاني الى عرش امبراطورية بريطانيا العظمى كلها وارلندا وكانت سلطته على نسق السلطة التي تأيدت في ارلندا منذ حكم هنري الثاني . ولم تثبت الامبراطورية تمام الثبات فكانت متداعية تحت حكم ادورد الثاني وأدورد الثالث فان سكوتلاندا كانت دائما تبتغي الاستقلال وقد فازت به مرتين وحالفت فرنسا حتى اضطر ادورد الثالث الى حرب دموية عديمة الفائدة . وكان نمو الدستور في القرن الرابع عشر سائرا على وتيرة واحدة والبارلمنت الذي اكمله ادورد الاول ساد على البلاد وظهرت سلطته النافذة في خلع ملكين الواحد لعدم أهليته والاخر لثقل ظلمه . واستلم العامة زمام البارلمنت وطلبوا بعد برهة أن يكونوا أصحاب الامر في الضرائب كلها على اختلاف أنواعها وكانوا يعينون النفقة أو يقررون الميزانية للعام التالي وكانوا يحاكمون رجال الدولة أو الوزراء ويناقشونهم

الحساب عنداللزوم. وقد اتسع نطاق القضاءبانشاء المهردارية واستمرت معها المحاكم أو الدواوين الثلاثة التي تقسم المجلس القضائي الاعلى. اليها وبواسطة لجنة القضاء المراقبة كانت تلك المحاكم الثلاثة تستعمل نفوذها في المحاكم المحلية. ولم تزل الكنيسة لذلك العهد فرعامن الكنيسةالكاثوليكيةاللاتينية في رومية تعترف بسيادة البابا الروحية ولكن البارلمنت اكتسب جانباً كبيراً من الاكليروس وتعليم ويكليف عوّدالعقول الانكليزية ان تعتقد بالتوراة وحدها من غير ان يحتفظ بها الاكليروس ويشرحوها للشعب كما يشاؤون

الفصل السابع

القرن الخامس عشر والمجلس

١ ـ حكم هنري الرابع (١٣٩٩ـ١٤١٣)

لما خلع البارلمنت ريكارد الثاني انتخب باجماع الاراء ابن عمه الاول هنري أف لنكستر خلفاً له . وبما أن هنري كان ناقما على ريكارد لنفيه اياه من المملكة لتهمة مختلقة فقد روّى ظمأ نقمته وأشبع مطمعه استدعاء البارلمنت اياه الى انكلترا وتقديم التاج اليه فارتقى الى العرش سنة ١٣٩٩ والشعب كله يؤيد البارلمنت

وكان غرض هنري الرابع ان يحكم كما يجب على ملك دستوري أن يحكم أي بالاتفاق مع البارلمنت الذي انتخبه . فكانت السياستان الملكية

والاهلية واحدة وما زال اللولارديون حينئذ مصرين على عقيدتهم والملك والبارلمنت يعتبرونها بدعة وخطراً على الكنيسة والمملكة فعمد هنري الى ملاشاتها • وفي سنة ١٤٠١ صدر القرار المشهور بأحراق الهراتقة أهل هذه البدعة وهو القرار الذي استقوى به الاساقفة وصاروا يقبضون على الاشخاص المشتبه بأنهم ذوو آراء دينية مضلة فاذا عجزوا عن ردهم الى الايمان سلموهم الى الحكومة لكي تحرقهم

وقد أهلك واحد أو أثنان ولكن البدعة تأصلت في ذويها • ومع ان هنري حصل على ثقة البارلمنت فقد كان حكمه مضطرباً بسبب الثورات • فوايلس التي ظلت مطمئنة نحو قرن عصت تحت زعامة « أوين جلاندور » وأخضعت بعد جهاد جهيد • وسكتلاندا كظمت غيظها والشرفاء الذين انتخبوا هنري لانكستر للعرش من بينهم ابتدأت الغيرة تأكلهم والحسد يمزقهم بل صاروا يكرهون بعضهم بعضاً • و«ارل اف نورثمبرلند» ثار جهاراً وبعد بضع سنين رفع اللولارديون رأسهم مرة أخرى تحت قيادة السير «جون أولدكسل» • ومات هنري سنة ١٤١٣ ونفسه حزينة وضميره قاتم بالنظر الى مملكته ومستقبل أسرته

٢ ـ حكم هنري الخامس (١٤١٣ ـ ١٤٢٢)

وقد خلف هنري الرابع ابنه باسم هنري الخامس • فكان رجلا شجاعا وقوي الارادة • والسياسة التي اتبعها خولته فرصاً مناسبة لاظهار شجاعته وقوة ارادته ، وأخيرا أخضع اللولارديون وأعدم « أولدكسل » و٣٩ رجلا

من اتباعه ، وكان من رغائب هنري ان يجدد الحرب مع فرنسا. والحق انه لم يستطع ان يحصل على ولاء الشرفاء بغير ذلك وبناء عليه أدعى تاج فرنسا كما أدعاه أدورد الثالث قبله ولكن بحجة أوهن من حجة هذا . وغزا نورماندي سنة ١٤١٥ فربح معركة أجينكوت وبعد سنة أو سنتين أضاف نورماندي الى مملكته .

أما الملك شارل السادس فكان سخيف العقل وأشرافه منقسمين بعضهم على بعض ولذلك لم يجد هنري صعوبة كلية في التمادي بالفتوح . وفي سنة ١٤٢٠ أعلن شريك الملك في فرنسا بناء على معاهدة «ترويز» ومات سنة ١٤٢٢ قبل أن يفسح له الزمان بأن يتباهى بمقامه الحربي وبالشهرة التي كسبها .

٣ ـ ملك هنري السادس

كان هنري السادس طفلا في الشهر التاسع لما مات أبوه فعين رسمياً ملك انكلترا وشريك ملك فرنسا . ولكن بالفعل كان الحكم في أيدي الوزرآء ولا سيما عمي الملك الدوقين « جلوستر » و « بدفورد » على ان مملكة فرنسا التي سفك هنري الخامس الدماء الغزيرة وانفق الاموال الوفيرة لاجل نيلها جعلت تفقد تدريجاً . وذلك لان « جان دارك » الفتاة الباسلة المشهورة في التاريخ أثارت بنفسها الشعب الفرنساوي كله وحملته بقوة تأثيرها على الانضمام الى شارل السابع ملك فرنسا والتعاضد على طرح النير الانكليزي وبالتدريج اضطرم الفرنساويون بجمرة الحرب التي اشعلتها تلك العذراء .

وكان الجنود الفرنساويون يستردون ملك فرنسا قطعة بعد قطعة . حتى ان « جيان » التي كانت في أيدي الانكليز منذ عهد هنري الثاني وكانت ملك المملكة سلمت لشارل السابع أخيراً . وفي سنة ١٤٥١ انتهت الحرب الطويلة التي دامت نحو مئة عام ولم يبق لانكلترا في فرنسا سوى « كالا »

كان هنري السادس سيء الحظ في حكمه في بلاده وفي الخارج . وظل يعد قاصراً حتى سنة ١٤٤٢ وكان جلوسستر وسائر الشرفاء الذين استلموا زمام الملك بالنيابة عنه رجالا خلوا من الوطنية التي كان يتصف بها الاشراف القدماء وقصروا كل أعمالهم على مايأول الى مصالحهم الشخصية . ولما بلغ هنري سن الرشد واستلم زمام الحكم لم يصلح شيئاً من فساد المملكة . كان ضعيفاً ولكنه حسن النية وكان عرضة لنوبات الجنون . ولذلك بقي وزراؤه الطامعون والمتباغضون أصحاب القوة العظمى . وقد أسخط الامة وهاجها فقد البلاد الفرنساوية . على أن ضعف الملك الى حد الجنون وانقسام المجلس بعضه على بعض وتهييج الشعب لعدم وجود حكم حقيقي ـ كل ذلك مهد السبيل لمغتصب حاذق يتقدم الامة ويجاهد في سبيل انقاذها من الحكم الفاسد . فلم تعدم انكلترا رجلا كهذا يغتنم الفرصة الحاضرة فكان فيها الدوق أف يورك من سلالة « ليونل آف كلارانس » أحد أولاد أدورد الثالث . فقد أدعى انه الوريث الثاني الشرعي للعرش وعين نفسه حامياً أو حارساً لهنري في مدة من مدات امراضه سنة ١٤٥٥ وحينئذ ولد لهنري ابن تزوج بعدئذ « مرغريت اف انجو » فاصبح الوريث

الشرعي وسقطت حجة الدوق اف يورك . ولكنه اتصل الى حجة أخرى وهي أن بيت لانكستر تسلسل من « جون أف غونت » ابن أدورد الثالث ولكنه أصغر من ليونل أف كلارانس فاحتج الدوق أف يورك بقوله انه يمثل فرعاً أقدم فهو اذاً الوارث الحقيقي للتاج الانكليزي وان الحكم اللانكستيري غير شرعي . على أن هذه الدعوى لم تكن لها قوة حقيقية في انكلترا لانه ليس لاحد غير البارلمنت حق اختيار اسرة ليقلدها الملك . ولكن دعوى الدوق أف يورك التي تدعى الآن «الدعوى الشرعية» سرت البارلمنت في ذلك الحين وكسب الدوق ثقة معظم الطبقات من الشعب ومحبتهم ولا سيما طبقة التجار الذين أفضى كرههم للحكم اللانكستيري الى ثورة وهكذا تحققت آمال الدوق . نعم ان البارلمنت لم يخلع هنري السادس ولكنه قرر الخلافة للدوق

٤ ـ حرب الوردتين

في خلال ذلك شبت حرب أهلية وكان مع الدوق يورك السواد الاكبر الفعال من الامة ولكن لا ريب انه كان لهنري ومرغريت اتباع فلم يمكن ان يسلما بلا حرب . والتباغض الشديد بين الاشراف بلغ حد سفك الدماء وقد جرت عدة مواقع كان النصر فيها من جانب الدوق يورك والبارلمنت سلم لمقتضى الحوادث والاحوال التي أفضت الحرب اليها وخلع هنري السادس ونادى بالدوق أف يورك ملكا باسم أدورد الرابع في سنة ١٤٦١ . على أن الحرب الاهلية استمرت وقد واظبت عليها بالاكثر مرغريت

و «ارل أف وورويك» الذي هجر حزب يورك لدواع شخصية، وكان اللانكاستيريون يدعون «الوردة الحمراء» واليوركيون «الوردة البيضاء» لان شعار الاولين الذي كان يظهر على ملابسهم احمر وشعار الآخرين أبيض. وفي حين من الاحيان فارق السعد أدورد فلاذ بالفرار من البلاد وما لبث ان عاد غير مطالب بشيء ولكنه استرد اخيراً كل شيء. ومعركتا بارنة وتيوكسبوري الوحشيتان انجلتا عن انتصار الوردة البيضاء النهائي وأعيد أدورد الرابع الى العرش

٥ ـ بيت يورك (١٤٧١ ـ ١٤٨٥)

بعد ذلك حكم ادورد الرابع ١٢ سنة وكان حكمه أشد من حكم بيت لانكستير ولكن الحكم الدستوري فيه كان اضعف. فالبارلمنت لم يلتئم الا نادراً والاشراف تناقصوا جداً بسبب ماذبح منهم في الحرب الاهلية حتى لم يكد يبقى مجالس للوردات. والاسباب المختلفة التي سيرد ذكرها قريباً سحقت مجلس العامة وأضعفت حماسته وأزهقت روحه. ولم يعد يتسنى للامة أن تحكم نفسها بنفسها وأصبح في يد الملك قوة مطلقة تقريباً

وقد اجتهد ادورد الرابع أن يخدم الشعب ولهذا لم تشعر الآمة كل الشعور بحاجتها الى حكم نفسها بنفسها. فلما مات سنة ١٤٨٥ خلفه ابنه ادورد الخامس ولكنه كان غلاما يحتاج الى وصي فتولى الوصاية عليه الدوق أف جلوسستر أخو ادورد الرابع الاصغر وما لبث ان احتج على احقية ابن أخيه بالتاج واقنع البارلمنت أن يخلعه ويقيمه هو ملكا باسم ريكارد

الثالث فكان كذلك وحكم سنتين واجتهد أن يحكم حسب الدستور ولكن ما لبث عرشه أن تلطخ بالدم . فان ادورد الخامس وأخاه ماتا موتاسريا وعزي سبب موتهما الى عمهما . وكان الباقون من الشرفاء يكرهون ريكارد وكان حزب لانكستر متحمساً جداً . وقد وجد من سلالة جون غونت خير ممثل لها وهو هنري تيودور ارل اف ريتشموند الذي تسلسلت أمه تسلسلا غير شرعي من غونت وحينئذ تغوضي عن عدم شرعية تسلسلها . فهنري هذا تزوج اليصابات كبرى بنات ادورد الرابع فكان في موقف يجسم بغضاء حزب الامة لريكارد . وقد جمع قوة في الغرب وزحف نحو الشرق والتقى بالجيش الملكي في حقل « بوص وورث » في «ليسستر شير» حيث غلب ريكارد وقتل وخلفه ارل أف ريتشموند في الحال باسم هنري السابع سنة ١٤٨٥ . وعند ذلك انتهى الحكم من بيت « أنجو » و « بلانتجنت» الذي كان هنري الثاني أول ملوكه وأصبح التاج لبيت تيودور

٦ ـ الهيئة الاجتماعية في القرن الخامس عشر

اجملنا في ما مضى تاريخ انكلترا الخارجي في القرن الرابع عشر فعلينا الآن أن نتبسط في شرح التغيرات التي طرأت على النظامات والترتيبات الاجتماعية والسياسية بين ارتقاء هنري الرابع وارتقاء هنري السابع الى العرش

ولم يكن ذلك الزمن زمن فلاح ونجاح للامة الانكليزية فقد كان الفقر ضاربا أطنابه بين أهل الطبقة السفلى من الشعب والشقاء مخيما على السواد

الاعظم منها ولكن الطبقات العليا كانت منغمسة في الملاهي. والملذات ومنطوحة في البذخ والقصف . وكان نظام الشرطة ضعيفا جدا والشر والفساد مستفحلين في البلاد . وكان ملوك اسرة لانكستير متفقين مع البارلمنت في أكثر أحكامهم . ولكنهم لم يستطيعوا أن يجعلوا مجموع الامة سعيداً

أما أدورد الرابع فقد بعثر البارلمنت ولم يكن للشعب روح قوية ونخوة وطنية كافية لجمعه وعقده. والكنيسة فقد تأثيرها في حين انها كانت ذات قوة . وطبقة الاشراف أضعفها التحاسد والتباغض الداخليان في أوائل القرن وانهكتها الحرب الاهلية في أواخره . وكان سبب ذلك كله ان نظام الاقطاع الذي قيد الهيئة الاجتماعية الانكليزية بعضها ببعض منذ عهد الفتح النورمندي جعل يخسر قوته شيئاً فشيئاً

كل شيء فى الاقطاع دار على محور امتلاك الاراضي فالقوة والغنى والجاه كانت من خصائص ذوي الاملاك ونظام الوراثة القديم والنظام الثاني الذي كان يقضي بالارث للابن الكبير حصر الثروة والقوة في أشخاص معدودين ولكن نمو التجارة في العصر الاوسط غرس في الهيئة الاجتماعية الانكليزية الميل التجاري الذي لما جعل القوة للمال أكثر منها للاملاك احتك مع الميل الى الاقطاع وفاز عليه أخيراً فوزاً عظيما فنشأ بعد ذلك طبقة من التجار عظيمة لها زعامات في الحواضر وجعلت تبيع وتشتري وتربح وتحشد الاموال حتى اختلست القوة الحيوية من طبقة الملاك الاقطاعيين شيئاً فشيئاً وأخيراً أصبح العمل نفسه شيئاً يباع ويشترى كما رأينا في الفصل الآنف .

حتى أن المزارعين الذين كانوا يساومون ذوي الاملاك بحسب الاصطلاحات الاقطاعية اصبحوا لا يعقدون صكا بهذه الاصطلاحات

وبسبب هذه التغيرات ابتدأت طبقات الامة تسمى بأسماء جديدة اجتماعية في الجيل الخامس عشر تختلف عن أسمائها في أوائل العصور الوسطى فكان بعد الملك البارونات والاشراف (پير) وهم كبراء النبلاء كنبلاء اليوم ولكنهم كانوا ذوي جاه اعرض وبطانات أكبر. وكان في تلك الايام يشرف الرجل ويعظم شأنه اذا كان خادماً أو تابعاً لاحد النبلاء ولابساً من شعاره وكان لهذه الوظيفة عدة امتيازات فكان النبيل يؤيد دعاوي اتباعه الشرعية المتعددة ويشاركهم بفوائد الفوز الذي ينجم عن تأثير نفوذه والتابع يلازم سيده ويعاونه في مساعيه ويحذو حذوه في جميع عاداته وأخيرا ينتهي أمره بأن يصير مثله نبيلا. وبما أن الاقطاع نشأ بين النبلاء فقد انحصر بهم طويلا. فهذه العادات والازياء مثل لبس الشعار والمعاضدة أو المعاونة الجهارية الخ مدت أجل « عيشة الاتكال » أي اتكاء طبقة على طبقة وانحصار القوة في امتلاك الاراضي . وهما الامران اللذان كانا مبدئي النظام الاجتماعي الجوهريين. وزد على ذلك أنها قاومت دخول الافكار الحديثة القاضية بان تباع القوة وتشرى بالمال حتى جعلت الطبقات المتفاوتة يستقل بعضها عن بعض وتناظر الواحدة الاخرى

وقد وَلِيَ النبلاء بالاهمية الفرسان (نيت) والسادة (سكوير) وهم يقابلون طبقة المتعلمين المتهذبين في انكلترا الآن ولكنهم على مبادىء

الاقطاع يحبون التدجج بالسلاح ولكل منهم لفيف كبير ومنهم نواب الامة وقضاة الامن الخ

ثم يلي هؤلاء الملاك الاحرار وهم معظم الملاك المستقلين المتسلسلين من المزارعين النورمنديين (فصل ٢ نبذة ٦) ومن الفلاحين المزارعين الذين صاروا شيئاً فشيئاً طبقة قائمة بذاتها في بحر الجيل الرابع عشر . ولا ريب أن هؤلاء الملاك الاحرار كانوا أقوى وأضخم جسما من سائر الطبقات في نهاية العصور الوسطى فلم يعيشوا عيشة الرخاء . وكان يمدهم بالمال التجار وسائر أهل المدن الذين كانوا يرابون بأموالهم في الارياف . وكانوا عراة من الثوب الاقطاعي الذي كاد يهرئه الزمان . ولهذا كان في طوقهم أن يندفعوا مع تيار الافكار والاختراعات والعادات الحديثة التي كان الجيل التالي مزمعاً أن يأتي بها

ثم يلي هؤلاء طبقة المدنيين والتجار والصناع الذين كسبوا بالتدريج استقلالهم وحق النيابة عن الحواضر وانتظروا بهدوء ارتقاء التجارة ولم يحفلوا بالسياسة بل كانوا آلات صماء في التغير الاجتماعي الذي لم يعتبر عندهم ثورة اجتماعية بل عد ارتقاء درجة في سلم النجاح الراسخ الدائم . لم يكادوا يعلمون الاقطاع . وبما أنهم كانوا يشترون أراضي ويندفعون بين طبقة الملاك الاحرار والسادة كانوا يؤسسون طبقة شريفة غير اقطاعية

ثم يلي هؤلاء طبقة الصناع والعمال في المدينة والريف الذين ارتفع عنهم نير العبودية وعاشوا براحة وأمان مع أنه لم يكن لهم أصوات في الحكومة

وكان التسول يعد ذنباً عظيماً في العصور الوسطي ولكن الفقراء المعوزين كان يبحث عنهم أولا الاكليروس وأخيراً دواوين الولايات والمقاطعات لاجل اطعامهم . فمن كل ما تقدم يتصور القاريء كيف كانت الهيئة الاجتماعية عند ارتقاء هنري السابع الى العرش

٧ ـ الملك في القرن الخامس عشر . تمرد

لم يلحق الدستور تغير يستحق الاعتبار في هذه المدة ولكن نمو الهيئة الاجتماعية وتاريخ البلاد الخارجي أثر في عمله . بقي الملك المشترع الاعلى ولعله صار أعلى قيمة منه سابقاً . والبارلمنت عين هنري الرابع متبعاً المبدأ الدستوري الجليل وهو أن الملك عاضد للامة . بناء على هذا المبدإ خلع أدورد الثاني وريكارد الثاني . ولكن في الجيل الخامس عشر كان الملوك مستقوين في كل أوروبا واكثر تمادياً في استعمال قواهم ونفوذهم الشخصي وأقل خضوعاً لسيطرة الشعب

والواجبات الاقطاعية قلت اذ كان نظام الاقطاع نفسه يتلاشي ونفوذ الشرفاء والنبلاء أخذ يضعف وبالطبع كان الملوك يستغرقون بأنفسهم هذا النفوذ وتلك القوى وبالرغم من مبدإ «الحكم الذاتي» المغروس في الامة الانكليزية لم تنج انكلترا من هـذا التغير . وقد ظهرت عدة دلائل على ذلك فمنها ان قانون التملك بالارث الذي كان يعمل به منذ البدء في انتخاب الملوك الانكليز وتنصيبهم وان يخلف الملك ابنه الاكبر أصبح قانونا مهما جداً في العهد الذي نحن بصدده حتى أن أسرة يورك بنت عليه دعواها في

الفوز على أسرة لانكستير ومنها أيضاً أن نفوذ البارلمنت الذي تحكم الامة نفسها بواسطة كان لعهد أدورد الرابع اضعف منه قبلا ومع ذلك كان أدورد الرابع أكثر الملوك تقرباً للشعب وانعطافاً عليه والامة كانت راضية بحكمه المطلق .

وقد اتسع معنى التمرد على الملك فصار يشتمل ذنوباً كثيرة مما يمس الطاعة والامانة . وبقي معنى التمرد هذا غامضا حتى عهد أدورد الثالث اذ سن قانونا له سنة ١٣٥٢ وقد قسمت جرائم التمرد الى ستة أنواع :ـ

(١) المكايد لحياة الملك والملكة والبرنس اف ويلس (٢) التطاول على شرف الكبرى من بنات الملكة او البرنس اف ويلس (٣) اشهار الحرب على الملك في مملكته (٤) الاتحاد مع أعداء الملك (٥) تزييف نقوده أو ختمه (٦) قتل المهردار أو أمين الخزينة أو القضاة في أثناء قيامهم بوظائفهم

وبما ان الملكية ازدادت أهمية تزايدت قائمة الجرائم ضد الملك وأضيف اليها في الجيل الخامس عشر اضافات لالزوم الى ايضاحها هنا

٨ مجلس الوزراء

منذ صدور « اللائحة الكبرى » لم نتكلم عن وزراء الملك الا عرضا فقد كان من الامور الطبيعية لعهد أسرة بلا نتجنت حين أصبح المجلس الكبير مؤلفا من كبار أهل الاقطاع ان ينتخب الملك لنفسه لجنة من الكبراء العقلاء الفهماء يستشيرهم في شؤون المملكة يدعون وزراء. وقد كان عند هنري الثاني لجنة كهذه وكذلك كان لعهد ريكارد الاول والملك

جون (او يوحنا) . وفي مدة قصور هنري الثالث أصبح الوزراء أوفر عدداً واضخم قوة . فقد قضت الضرورة ان يستلموا زمام الحكم . ولما بلغ هنري هذا سن الرشد وارتفعت الوصاية عنه بقي مجلسهم على حاله متميزاً عن البارلمنت ومشتملا على أساقفة وبارونات وقضاة الخ . وكانوا يلتئمون لكي يشوروا على الملك حينما يستشيرهم ويعاونوه في الاحكام التنفيذية وينظروا القضايا الملكية حتى المختصة بمجلس الملك نفسه ويقبلوا العرائض ويصدروا الأوامر العالية (فصل ٧ نبذة ١٢ «١»)

وفي مدة حكم ادورد الأول القاسي لم نسمع الا قليلا عن « مجلس الوزراء » مع ان لدينا أدلة على وجوده اذ ذاك . وكان بالحقيقة من جملة نظامات الحكم المعروفة وله فصل مستقل بذاته من الدستور فكان منبوذا ظهرياً اذا كان الملك قوياً أو معبئاً به اذا كان الملك ضعيفاً . وقد حكم بدل ادورد الثاني الذي لم يكن اهلا للحكم . وأما في عهد ادورد الثالث فلم نسمع بخبره الا نادراً . وفي عهد ريكاد الثاني ظهر بنفوذه ثانية . وفي أثناء الجيل الخامس عشر نما واتسع وازداد قوة

وكان حينذاك ذا نفوذ حسن وقلما تحرش بمبدإ « الحكم الذاتي » الذي كان يتقلده البارلمنت أي المجلس المؤلف من نواب الامة . ولكن لا يخفى انه اذا كان نظاماً دائماً وليس للبارلمنت دخل في تعيينه أو في اجرا آته فلا يستحيل ان يصبح آلة للضغط ويجعل « الحكم الذاتي » محالا . على ان البارلمنت طلب حق تسمية مجلس الوزراء وناله ثلاث مرات لعهد هنري

الرابع وكذلك كان نص اليمين التي يحلفها الوزراء . وهكذا لما صارت الوزارة تحت سيطرة البارلمنت صارت تعمل طبق الدستور والامة وثقت بها . وقد زاد قوتها ووسع نفوذها قصور هنري السادس الذي طال عهده حتى صارت مجلساً موكلا عن الملك . ولسوء الحظ لم يعد يعينها البارلمنت في ذلك الزمان . وهكذا لما صارت ذات قوة عظيمة في الامة لم تعد مسأولة أمام الامة . وفي عهد آل يورك وتبوإ هنري السابع لم تكن مسأولة الا للملك فقط ولم تكن سلطتها واضحة الحدود

٩ ـ البارلمنت في القرن الخامس عشر

(١) مجلس النبلاء ـ في هذه المدة لحق به تغير قليل لم يتجاوز أساليبه في العمل . وقد استجد بين سنتي ١٣٣٧ و١٤٤٠ عدة نبلاء . وأما لقب دوق فقد اقتبسه ادورد الثالث ولقب به البرنس الاسود دوق أف كورنول وجعله أعلى القاب الشرف . وريكارد الثاني منح أجد أحبائه لقب مركيز اذ اقتبسه من جرمانيا . والفيكونت الاول كان سنة ١٤٤٠ وقد استعمل هذا اللقب مدة طويلة في فرنسا . أما لقب ارل فقديم منذ عهد الانكليز الاول أي قبل الفتح النورمندي . ولقب بارون منذ الفتح

(٢) مجلس العامة ـ تاريخ المجلس النيابي أهم وألذ للقارئ . وقد افتتح القرن الخامس عشر باستلامه زمام السلطة في الحكومة وبقي مدة طويلة حسن السير . وكان ينتخب اعضاءه النائبين عن الولايات أشخاص لهم الحق ان يوظفوا في ديوان الولاية أي كل ذوي الاملاك مهما كانوا صغاراً وعدد

معتبر من المزارعين . والحقيقة ان المنتخبين كانوا كل الاحرار. وأما نواب الحواضر فكان ينتخبهم منتخبون يختلفون بحسب اختلاف البلاد . وكان مجلس العامة يشترع بان يرفع عريضة الى الملك تشتمل على اقتراحاته والملك يقرر تلك الشرائع . وفي مدة حكم هنري الرابع وهنري الخامس أصبح تقرير العرائض بما فيها من الاقتراحات وجعلها قوانين أمراً نظامياً وذلك قبل ان صار مجلس العامة يوافق على قانون الضرائب وتقرر ان الملك لا يغير شيئاً في العرائض أو الاقتراحات (والآن تدعى لوائح) التي يجعلها قوانين . وهكذا كانت قوة مجلس العامة عظيمة وذلك لان حاجات المملكة الضرورية لا يحصل عليها الملك مالم يوافق على الشرع الذي يشترعه نواب الامة . وقد خطا مجلس العامة خطوة أخرى الى الامام اذ تقرر ان المال يطلب من نواب الأمة أولا أي ان اللوائح المالية لا تنشأ الا في مجلس العامة

ودامت الحال على هذا المنوال حتى سنة ١٤٣٠ لعهد قصور هنري السادس . وفي تلك السنة تنقح قانون الانتخاب ولم يحق لاحد أن ينتخب الا اذا كان ريع ملكه السنوي لا ينقص عن أربعين شلناً (جنيهين) وهو الملك الذي كان في تلك الايام يساوي ملكا لا ينقص ريعه عن ٣٠ جنيهاً في هذه الايام . وهكذا بعد سنة ١٤٣٠ لم يبق البارلمنت مؤلفا من نواب الامة كما كان قبلا ولم يبق « الحكم الذاتي » جارياً في مجراه . فان مجلس العامة لم يؤلف الا من ذوي الاملاك ولم يعد نائباً الا عن ذوي الاملاك لانه بعد وقت قصير من قانون سنة ١٤٣٠ صدر امر بأن كل الاعضاء

النائبين عن الولايات يكونون في رتبة أعلى من رتبتهـم السابقة وأملاكهم يجب أن تكون ضمن الولاية التي ينوبون عنها ‎.‏ وأما عن المنتخبين في الحواضر فقلما يعرف ولم يكن لنواب الحواضر شأن مهم في البارلمنت في العصور الوسطى ‎.‏ وأما رتب الشرف فلم تبق دليلا على الوطنية منذ ريكارد الثاني ‎.‏ وحرب الوردتين لاشتها تقريباً ‎.‏ ولهذا كان طبيعياً ان يحكم الملوك حكما مطلقاً في نهاية القرن الخامس عشر أي حين كان تحت أمرتهم وزارة غير مسأولة تشد أزرهم وحين كان البارلمنت ضعيفاً وغير نائب عن الامة نيابة تامة

١٠ ـ الكنيسة

أما عن الكنيسة فليس مايقال الا قليلا وأهمه أن بدعة اللولارديين التي ابتدعها ويكليف تلاشت على الاكثر باحراق المنادين بها لا بتسفيه آرائهم ‎.‏ ومع أن كنيسة انكلترا كانت متشبثة جداً بتعاليم الكنيسة الرومانية الكاثوليكية فقد كرهت تداخل البابا الدائم بأمرها واستثقلت ضرائبه واستاءت لالغائه بعض القوانين الاكليريكية كقانون انتخاب الاساقفة الذي يحصر حق تعيينهم بالملك) وقانون محاكمة الاكليروس على الجرائم الماسة بالملك انظر فصل ٦ نبذة ١٦) وقد قاسى الاكليروس كثيراً من ضغط الاشراف اذ كانوا عالة عليهم

١١ ـ اجمال

ارتقت اسرة لانكستر الى العرش برضاء البارلمنت التام وحكمت

بمعاضدته . وقد كان للوكها مجلس وزراء قوي جداً بقي برهة يعينه البارلمنت وحصل على ثقة الملك والشعب معا . أما مجلس العامة الذي ناب عن الامة فكان بيده زمامها . ولكن بعض الاحوال جعلت نهاية لهذا الاتفاق في الاحكام بين الملك والشعب

أما الاشراف فقد انقسموا بعضهم على بعض وخسروا قوتهم وحماستهم الوطنية ومجلس العامة جعل أضيق نيابة وذلك بتغيير قانون الانتخاب سنة ١٤٣٠ وقصر حق الانتخاب على الذين يملكون مساحة معينة من الارض . وكان آخر ملوك لانكستر قاصراً مدة طويلة وضعيفا كل حياته ،

ومجلس الوزراء الذي لم يعد البارلمنت (الاضيق نيابة) يتولى تأليفه ويتسيطر عليه كان قابضا على زمام الحكم ولكنه لم يحكم جيداً وبعد ذلك نشبت حرب الوردتين بسبب تحاسد الاشراف وتباغضهم فاغتنم الدوق اف يورك الفرصة وأثبت انه أحق بالتاج من حيث انه متسلسل من اكبر أبناء أدورد الثالث ونال ثقة اكثرية الشعب الذي ظن أنه يجب أن يحكم بقوة بأس وحزم وعزم . فحكمهم الدوق أف يورك بقوة ولكن بعنف وقساوة وخسروا شيئا فشيئا «حكمهم الذاتي »

أما البارلمنت فأصبح أقل أهمية وكان الملك ومجلس وزرائه الكل وفي الكل . والأمة التي منذ بدئها وفي أثناء تقلبات الزمان عليها حكمت نفسها بنفسها أولا بقيادة ملكية ثم بقيادة الاشراف ثم بقيادة البارلمنت ـ هذه الامة تناست ماضيها وصارت تبتغي ان تنطرح عند قدمي أي ملك قوي

ينتصر في الحروب ويساعده الحظ على ان يثبت قرباه من أسرة بلانتجنت

وقد تقلبت الاحوال على الهيئة الاجتماعية الانكليزية وعلى الافكار الانكليزية تقلبا لم يصاب الدستور ولا الكنيسة بل كان تمهيداً لتقلبات عظمى مهمة أثارت أوروبا كلها في مابعد وافضت الى نظام جديد

الفصل الثامن

سلطة آل تيودور (١٤٨٥ ـ ١٦٠٣)

١ ـ حكم هنري السابع (١٤٨٥ ـ ١٥٠٩)

حفظ التاج لهنري السابع وذريته من بعده. وبما انه كان لانكستري الدم كانت تزعزع حكمه ثورات المتحيزين لبيت «يورك» . ولم يكن ممتازاً بشيء في شخصيته ولا كان حكمه ذا فائدة لدارس تأريخ الدستور . ولم يكن في ذلك الزمان قوة سياسية غير قوة الملك . فكانت طبقة الاشراف لا تتجاوز الاربعين شريفاً . وبقي العامة نحو قرن في خبلهم. وأما فئة التجار فكانت مملوءة حياة وقد انجحها بالاكثر اكتشاف أميركا واختراع الحك أي الابرة المغنطيسية التي يستدل بها البحارة على الجهات في عرض البحر . ومع ذلك لم يكونوا لذلك العهد قد اعبأوا بالسياسة

٢ ـ الاحسانات

كان هنري السابع دائماً في حاجة الى المال وكانت بعض البارلمانات

تضن عليه بها. ولكي يجتنب النزاع مع مجلسي الخاصة والعامة (اللوردات والعموم) لجأ الى طريقة استنبطها قبله ادورد الرابع ونبذها ريكارد الثالث وهي انه أرسل رسلا من قبله لكي يسعطوا له مبالغ كبرى من التجار وغيرهم من الاغنياء . ففي بدء الامر لبوا طلبه من غير مقاومة وكانت العطايا تعتبر اختيارية لا اجبارية ولذلك دعيت « احسانات » . ولكن بما انه كان يستحيل على أي شخص ان يرفض طلباً ملكياً لم تكن تلك الاحسانات بالحقيقة الا ضريبة غير شرعية لانها غير مسوغة . وكذلك أعيدت بعض الضرائب الاقطاعية أيضاً فهاج الشعب بسببها مرة أو مرتين

٣ ـ « ديوان النجوم »

ولما لم تعد الوزارة مقيدة بالبارلمنت (المجلس النيابي) صارت تتقوى وهو يضعف الى ان اصبحت ذات شأن كبير لعهد هنري السابع . فانه جدّد فيها قوى القضاء التي أوشكت تفنى فكانت الوزارة تلتئم في قاعة في وستمنستر مزينة برايات أو نحوها مرسوم عليها نجوم ولذلك كانت تدعى « ديوان النجوم » . ولم يكن هذا الديوان قائماً بنفسه بل بالاحرى كان « لجنة قضائية مختارة من الوزارة » وكان في بدء أمره ينظر في القضايا المدنية التي كانت الى ذلك العهد تنظر في المهردارية . وبعد ذلك جعل ينظر أيضاً في القضايا الجنائية . وبما أنه لم يشتمل على محكمة للمحلفين كانت أحكامه على الغالب مجحفة وظالمة وبالتالي كان عقبة في سبيل « الحكم الذاتي » أي حكم الامة نفسها بنفسها

٤ ـ هنري الثامن والبارلمنت

ارتقى هنري الثامن الى العرش في سنة ١٥٠٩ و كان حديث السن ومتعلما وقريباً للناس وأظهر للملأ انه يحكم الامة حسب رغبتها وقد جارى البارلمنت جيداً لان البارلمنت نفسه كان يفعل حسب هواه ٠ فالحقيقة اذاً انه كان يحكم حسب رغبته الشخصية ٠ وقد أنشأ عدداً عديداً من الشرفاء لكي يملأ المقامات الشريفة التي فرغت بسبب حروب الوردتين ٠ وبالطبع لا يمكن هؤلاء الذين جعلهم شرفاء ان يعارضوه في أمر من الامور ٠ فمجلس العموم الغير تام النيابة لم يكن بالحقيقة في الغالب الا نائباً عن الملك لانه ووكلاءه كانوا ذوي التأثير في الانتخابات حتى كان الذين يسميهم الملك ينتخبون ويجدد انتخابهم ٠ وبين سنتي ١٥٢٣ و١٥٢٩ لم يلتئم بارلمنت واحد البتة

٥ ـ هنري الثامن والضرائب

منذ العصور الاولى كان جمع النقود من الامة الحامل الاهم على نهوضها للمحافظة على حكم نفسها بنفسها ٠ والبارلمنت الاول لعهد هنري المذكور ٠ خوله حق جباية نوع من الرسوم يدعى « تونتيج(١) أندبونديج (٢) مدة الحياة » لكي يسد منه حاجياته ٠ ثم انهمك الملك بحرب لمساعدة الامبراطور كارلوس الخامس ضد فرنسيس الاول ملك فرنسا وفي أعمال عسكرية في سكوتلاندا ٠ وفي سنة ١٥٢٣ أرسل مهرداره الكردينال واسلي الي مجلس العموم ليطلب

---

(١) تونتيج ضريبة تؤخذ على البضائع المشحونة في السفن على حساب الطن
(٢) بونديج ضريبة تؤخذ على البضائع على حساب الرطل (پوند)

٨٠٠ الف جنيه بصفة كونها ضريبة على الاراضي والبضاعة . وبما انه لم يسبق لهذا الطلب مثيل وكانت القيمة المطلوبة باهظة جداً رفضه مجلس العموم بالرغم من فصاحة ولسلي في بيان فائدة الحرب ومجد النصر . رضوا في أول الامر ان يدفعوا بعض المطلوب ولكنهم خافوا ان يصبح ذلك عادة فيضطروا الى دفعه كله. وقد أرغم هنري رعاياه مرتين — الاولى سنة ١٥٢٢ والثانية سنة ١٥٤٤ —ان يقرضوه قروضا ممنيا اياهم بالايفاء . وبلص الامة باحسانات اجبارية في عدة أحوال . وفي سنة ١٥٢٥ طلب قرضاً فعارضه الشعب شاهرا السلاح ضده فعدل عن طلبه . ولم يعد للبارلمنت عزيمة على تجديد المقاومة التي بواسطتها احرز « اللائحة الكبري » بل ارتخت قواه حتى انه في سنتي ١٥٢٩ و١٥٤٤ وافق على سنن تعفي الملك من وفاء الاموال التي اقترضها أو يقترضها في المستقبل . وهكذا كان هنري الثامن في نهاية حكمه يجبي الاموال من الشعب حسب ارادته الشخصية وظهر ان الرعايا لم يعبأوا البتة في أن يتداخلوا بأمر ضرب الضرائب لكيلا يستبد به الملك وحده بل ليكون الشعب نفسه ضارب الضرائب على نفسه

٦ ـ هنري الثامن والتشريع

اذا لم تعبأ الامة في أمر الضرائب لكي تجبي الاموال من نفسها بنفسها فليس من العجب أن تكون أقل أعباء في تولي الاشتراع لنفسها . فقد اضطر هنري البارلمنت على تقرير هذا الامر وهو أن الاقتراحات التي يقترحها الملك ومجلسه الخاص يجب أن تعد سنناً نافذة الا اذا كانت محرمة

من طبعها وان اي ملك في الرابعة والعشرين يحق له أن يلغي أي سنة سنت منذ عهد ارتقائه . فترى انه بهذه الطريقة لم يتنازل البارلمنت عن الامتيازات التي ربحها في الماضي فقط بل انه وضع في يدي الملك قوة لم تكن له من قبل

٧ ـ هنري الثامن والقضاء

تعاظمت جداً فاعلية « ديوان النجوم » ـ وهو المجلس الخاص الملتئم لاجل القضاء (١) حتى فاقت سائر دواوين القضاء لعهد حكم هنري الثامن . ولأنه لم يشتمل على مجلس للمحلفين يمكننا أن نقول ان الامة لم تتولَّ القضاء لنفسها في أيام حكمه . وبما ان « ديوان النجوم » كان أهلا للوظيفة التي تقلدها فقد نيطت به أشغال وفيرة

وكثير من الاعمال التي كانت حينئذ تعد جائزة عدها هنري الثامن جرائم (كجرائم التمرد على الملك . راجع فصل ٧ نبذة ٧) يعاقب مرتكبوها عقابات قاسية . ثم اتسعت دائرة التذنيب هذا حتى تجاوزت الحدود التي وضعها لها ادورد الثالث (فصل ٧ نبذة ٧) فامتدت الى حرية الافكار

---

(١) ان ما ندعي في صفحة ١٠٤ (فصل ٧ نبذة ٨) وفي صفحة ١١١ (فصل ٨ نبذة ٣) « مجلس الوزارة » احرى به أن يسمى « المجلس الخاص » لانه وان كان عمله يشبه عمل الوزارة في كثير من الامور وأعضاؤه يلقبون وزراء لم يكن نفس الوزارة الحالية بالذات بل كان أساسها وهي اشتقت منه أو انه تحول اليها كما سترى في الفصل الحادي عشر

وكانت النظامات في هـذا الديوان كما في سائر الدواوين تنفذ الى حـد ان تساعد الملك ان يحكم حسب مشيئته

٨ ـ هنري الثامن والـكنيسة

طرأ على الكنيسة لعهد هنري الثامن تغير عظيم وكان الملك العـامل الوحيد في هـذا التغير . وقد علمت ان الـكنيسة كانت فرعاً من كنيسة رومية الكاثوليكية العظمى منذ عهد اوغستين وتيودور أف ترسوس (فصل ١ نبذة ١٩) وبناء عليه كانت دائما تعترف بسيادة البابا الروحية عليها من غير اعتراض مع انها جاهدت مراراً في أن تكف يده عن استلاب السيطرة على جميع المهام الاكليركية من يد القوة المدنيـة فـلم تنجح دائما ولكن اخفاقها في هذا الجهاد لم يكن في زمن من الازمان أوضح منه في بدء القرن السادس عشر اذ كان البابا يحاول أن يلغي القوانين التي تحظر عليه التداخل في أمر الـكنيسة . وقـد جرت العادة ان الاكليروس المرتكبين ذنوباً مدنية يعفون من العقاب المدني . ولذلك أصبحت الامة أكثر استياء من البابا واتباعه منها في ماسبق .

وفى خلال ذلك سنة ١٥١٧ جاهر مارتين لوتر في انكار سلطة البابا وتنفيذ كثير من العقائد التي كان عموم المسيحيين في القرون الوسطى يسلمون بها . وحذا حذوه جانب عظيم من أهل جرمانيا حتى عمت هذه الحركة كل اوروبا فاشبهت من بعض الوجوه الحركة التي أتاها ويكلف واللولارديون

ولكنها كانت أشد وادوم . ففي انكلترا كان السواد الاعظم من الناس متقاعدين عن تسفيه تعاليم الكنيسة الرومانية الكاثوليكية ولكن ولاءهم للبابا كان متزعزعاً جداً .

وفي تلك الفرصة خاصم هنري الثامن البابا وسبب ذلك انه ملّ عشرة زوجته الملكة كاترين آرغون فالتمس من البابا طلاقها لانه كان المرجع الأعلى في المسائل الزوجية وجعل السبب في ذلك انها كانت ارملة أخيه وبالتالي يكون زواجه منها غير شرعي . على ان البابا رفض التماسه وجرى بينهما تناقش طويل افضى الى اصرار كل على بغيته ـ الملك اصر على الطلاق والبابا أصر على عدمه . ولما مل هنري تلك المناقشة العقيمة ترك كاترين وتزوج « حنه بواين » فأمره البابا ان يسترد كاترين أو يحرمه فعصي الملك أمره . وفي سنة ١٥٣٤ انتهى هذا الخلاف بطرح نير السيادة البابويه وبمناداة البارلمنت والمجمع الاكليريكي بالملك رئيساً لكنيسة انكلترا الرسمية . ومنذ ذلك الحين لم تعد الكنيسة في انكلترا تابعة للكنيسة الرومانية الكاثوليكية . كان الملك والشعب في هذه المسألة يداً واحدة فما يعمله الملك كان لمصلحة الامة

والتأم البارلمنت الذي نادى بالسلطة الملكية على الكنيسة في سنة ١٥٢٩ ولم ينحل حتى سنة ١٥٣٦ . وقد كان شغله الاساسي تقرير القوانين اللازمة لتنفيذ التغييرات التي طرأت على النظام الاكليريكي والامتيازات التي كانت للاكليروس فقدت كلها تقريباً . وفي سنة ١٥٣٦ انحلت الرهبانات الصغرى

وفي سنة ١٥٤٠ انحلت الكبرى أيضاً وأخذت أملاكها كلها للملك. ولكن مع ان الكنيسة الانكليزية (الرسمية) أصبحت كنيسة بروتستانية بقيت محتفظة على كثير من تعاليم الكنيسة الرومانية التي انفصلت عنها

٩ ـ حكم ادورد السادس (١٥٤٧ ـ ١٥٥٣)

ابتدأ حكم ادورد السادس ابتداءً حسناً. فكان الملك صبياً والحكومة في يد الوصي «صومرست» والدوق «اف نورثمبرلند» فحاول هذان ان يستردا «الحكم الذاتي» الذي فقدته الأمة. وبواسطة نفوذهما طرح البارلمنت كل نير وضعه هنري الثامن على عنق الامة وألغى القانون الذي كان يخول الملك حق وضع النظامات للبارلمنت. ولما انتهت وصاية «صومرست» ولم تعد له يد في الحكم سنة ١٥٥٢ أعيد ثانية كل ما ألغي من التذنيب بذنوب التمرد (راجع فصل ٧ نبذة ٧) ولكن كان يقتضي لاثبات التهمة على كل متمرد شاهدان عدلان يحلفان بصحة تهمته. وعاد الملك يدعي كل ما كان لسلفه من الحقوق بالرغم من انكار البارلمنت اياها عليه. ولذلك لم ينتعش الحكم الذاتي انتعاشاً حقيقياً وان كانت بعض الأمور توهم انتعاشه

وكان حينئذ ان الكنيسة الانكليزية التي طرحت نير السلطة البابابوية نبذت أيضاً ما بقي عندها من تعاليم الكنيسة البروتستانية

وفي الوقت نفسه دبت روح الميل الى المبدأ التجاري في صدور ذوي الاملاك بغية توفير المكاسب فزادوا المراعي على المزارع وبهذه الطريقة

استغنوا عن جانب عظيم من الزراع . فهذان التغييران الاجتماعي والديني افضيا الى هياج بعض المقاطعات سنة ١٥٤٩ ولكنها أخضعت في الحال

١٠ ـ ماري ابنة هنري الثامن من كاترين آراغون

وقد خلف ادورد السادس أخته ماري ابنة هنري الثامن لزوجته الأولى الملكة كاترين آراغون فحكمت من سنة ١٥٥٣ ـ ١٥٥٨ . ففي هذه السنين الخمس كان الحكم مطلقاً وقواعده وقتية (ديكتاتوريال) . وبما ان الملكة كانت كاثوليكية المعتقد أعادت جميع تعاليم الكنيسة الرومانية الكاثوليكية وأجرتها واضطهدت جميع الذين لم يجحدوا البروتستانية وكان مجلس العامة متعصبا ضد ذلك الحكم الملكي ومتمرداً عليه بأشد من تعصبه وتمرده تحت حكم هنري الثامن فاجتهدت الملكة في ان تؤثر على الانتخابات بغية ان تتلف فاعلية « الحكم الذاتي »

١١ ـ اليصابات والكنيسة

ولما ارتقت الى العرش اليصابات ابنة هنري الثامن لزوجته الثانية « حنه بولين » سنة ١٥٥٨ استهلت حكمها بنقض كل ما فعلته أختها من الافعال الاكليريكية لانها كانت بروتستانية المعتقد . فأعادت الى الكنيسة كتاب الصلاة البروتستاني الذي قرره ادورد السادس وبواسطة «قانون السيادة» (أي سيادة الملك على الكنيسة) أثبتت سنة ١٥٥٩ مبدأ الرئاسة الملكية على كنيسة انكلترا ونبذت كل تشريع أجنبي في جميع المسائل الروحية كما في المسائل الزمنية وأوجبت على كل اكليريكي ذي وظيفة في

البلاد ان يقسم بالمحافظة على ذلك المبدإ

وبواسطة «قانون التوحيد» (١) سنة ١٥٥٩ كان على كل الاكليروس ان يمارسوا الصلوات والطقوس التي قررها ادورد السادس والا عوقبوا بالسجن . وكان على كل افراد الامة ان يحضروا الصلاة في كنائسهم الا اذا كان للمتغيب عذر مقبول فيدفع غرامة فقط . وفي سنة ١٥٦٣ دونت بنود «كنيسة انكلترا (٢) الثلاثة عشر . وفي سنة ١٥٧١ قررها البارلمنت وأوجب على الاكليروس الاحتفاظ بها

١٢ ــ البيورتان (٣)

كانت البروتستانية حينئذ قد مكنت جذورها في انكلترا . نعم ان الشعب كان متباطئاً في نبذ العقائد الكاثوليكية ولكن الجانب الاعظم منه كان قد اعتنق التعاليم البروتستانية وأصبح هذا المذهب مؤيدا راسخاً . ولكن منذ عهد ادورد السادس كان حزبان بين البروتستانت ـ حزب كالحزب اللوثري في الخارج آثر أن يجري على شبه الطقوس الكاثوليكية في كنيسة

---

(١) وهو القانون الذي صدر بتعيين الصلوات وتدوينها في كتاب خاص يتداوله الشعب وبتوحيد العقائد وطقس العبادة

(٢) وتسمى أيضاً «الكنيسة الانجليكانية» أو «الكنيسة الاسقفية» ويراد بها الكنيسة الرسمية التي تحت سيطرة الحكومة

(٣) البيورتان معناها المطهرون وهم أهل الحزب لدي تبع تعاليم كلفن فنبذ كل الطقوس الكاثوليكية وجعل العبادة بسيطة جدا . «والبوريتانية» اسم مذهب الحزب

انكلترا وهو على ماتري « الحزب الانجليكاني » (١)وحزب آخر كأتباع كلفن في الخارج فضلوا ان يلغوا الطقوس ويمحوا كل أثر كاثوليكي من العبادة، وهو مايدعى « الحزب البيوروتاني »

ولا يخفى ان نفي البروتستانت الذي جرى لعهد حكم ماري وامتزاجهم مع المصلحين (الريفورمر) الاجانب وسعا المجال الذي انفسح للاصلاح الانجليزي . فاليصابات مع انها بروتستانية بحتة كانت من الحزب الانجليكاني والكنيسة البروتستانية في انجلند بنيت على اساس « الانجليكانية » مع ان سوادا عظيما من اكبر رجالها كانوا « بيوريتان » ومعظم الاساقفة أصبحوا في الآخر بيوريتان(مطهرين)متمسكين بالبيوريتانية اكثر من اليصابات

وقد حسبت الملكة ان « البيوريتانية » يجب أن تقاوم وتلاشي كالكثلكة . وفي تلك الايام أيام الحكم المطلق الوقتي(الديكتاتوري) كان كل مايدور في خلد الملكة يأتي الى حيز الفعل

« وقانون التوحيد » تنفذ جيداً ضد أعداء اليصابات الكاثوليك و« البيوريتان » لان نبذ هؤلاء « لكتاب الصلاة »الرسمي تزايد سنة بعد سنة حتى انهم اخيراً رفضوا بتاتاً أن يقيموا عبادتهم بموجبه وآثروا أن يقاسوا العقاب لكسرهم القانون

---

(١) والانجليكان هم أهل الحزب الذي اتبع تعاليم لوثيروس. والانجليكانية اسم المذهب. وسترى في مايلي ان هذين الحزبين كانا يتعاقبان في بعض الامور

أما في سكوتلاندا ـ حيث تم الاصلاح بين الشعب كما ستعلم ـ فقد نبذ النظام العظيم للرتب الاكليركية (الاساقفة والقسوس والشمامسة) وقام مقامه مبدأ المساواة بين الاكليروس وهو الذي يدعى « النظام الپرسبيتيري » (١) وكثيرون من البيوريتان في انكلترا أضافو الاعتقاد « بالمبدإ البرسبيتيري » الى كرههم « لكتاب الصلاة » وبالضرورة تركوا كنيسة انكلترا المقيدة بالسلطة الدينية المحلية التي انشأت لعهد حكم تيودور ترسوس وخرجت من تحت سلطة البابا .

وأولئك البيوريتان الذين تركوا « كنيسة انكلترا » (أي الكنيسة الرسمية) يدعون « اللامتحدين (٢) » (نكونفورمست) وكانت اليصابات تعاقبهم أيضاً كمخالفين للشريعة بالرغم من أن بعض وزرائها حاولوا أن يقنعوها بأن تتسامح معهم . وأما العامة فكانوا في عواطفهم بيوريتان . وقد ظنت الملكة ان الكنيسة الانجليكانية بمعتقداتها بعيدة عن الكنيسة الكاثوليكية بقدر ما يجب على الكنيسة البروتستانية أن تكون بعيدة عنها أيضاً . وكان العامة يحمدون الله على ان لهم حاكمة بروتستانية وانهم لا يضطرون الى التذمر والتشكي من كون حاكمهم من « البيوريتان »

١٣ ـ اللجنة العليا

على ان الخلاف الذي وقع بين الانجليكانيين « والبيوريتان » توتر

(١) ويسمى أيضاً « النظام المشيخي » وهو ان يتولى سياسة الكنيسة شيوخ ينتخبهم ابناء الطائفة فيقومون مقام الاكليروس

(٢) اللامتحدون الذين لم يوافقوا على « قانون التوحيد » ولا شاؤا العمل بموجبه

جداً . أولئك مستعزون بسلطة آل تيودور وهؤلاء مستقوون بمجلس العامة .
واذ كانت الملكة اليصابات مستنصرة برئيس الاساقفة « هويت جيفت » الانجليكاني الكبير والعدو اللدود للبيوريتانية ألفت سنة ١٥٨٣ لجنة من ٤٤ شخصاً بينهم ١٢ اسقفاً . وقد انتخبت منهم ثلاثة أعضاء عاملين . وغاية هذه اللجنة ان تبحث عن آراء الافراد الدينية وعما يمارسونه من أصناف العبادة وان تتولى أمر تحليفهم على ان يعترفوا بالسلطة الملكية الدينية ويتبعوا « قانون التوحيد » (نبذة ١١) وان ترغم الاكليروس على ان يلبوا عدداً عديداً من الاقتراحات المؤسسة على الشريعة القانونية (الدينية) التي لم تكن قبلا معروفة في دستور انكلترا . فهذه اللجنة كانت تدعى « اللجنة العليا »

فبهاتين الآلتين « ديوان النجوم » و « اللجنة العليا » اللتين تولت ادارتهما اليصابات الوارثة الحكم المطلق من اسرتها والمعتقدة باخلاص ان الكثلكة والبيوريتانية كلتيهما غير قويمتين ـ ابتغت ان تلاشي ذينك المعتقدين مادام مجلس العامة خاضعاً للارادة الملكية

في سنة ١٥٩٠ خطت البيوريتانية خطوة الى الامام . فبعض « اللامتحدين » صمموا على انشاء كنائس على المثال البرسبيتيري وانكروا السلطة الملكية على الدين . وقد حوكم الكارزون بهذا التعليم لدى « محكمة النجوم » وحكم عليهم بالنفي ولكنهم اطلقوا مكفولين وحينئذ تقدمت سلطة الملكة والانجليكانية خطوة الى الامام

وفي سنة ١٥٩٣ صدر أمر عال نقضي على « اللامتحدين » الذين

فوق السادسة عشرة عمراً بالسجن وبالنفي اذا قاوموا . واذا عادوا بلا اذن حكم عليهم حكم اللصوص . وأما أولئك « اللامتحدون» الذين ليسوا من البرسبيتيريين فعادوا منذ ذلك الحين يدعون « مستقلين » لانهم لم يقولوا فقط ان الاكليروس متساوون بل قالوا أيضاً ان لكل مجمع للمسيحيين ان يدبر مصالحه حسب هواه

١٤ ــ ماري ستوارت والخلافة

ان مسألة « من يخلف اليصابات في عرش انكلترا » امتزجت مع كثير من المسائل الدينية والسياسية التي كانت مواضيع للخلاف في ذلك العهد . طلب كثيرون يد اليصابات فلم ينلها أحد فتقدمت في الايام من غير أن يكون لها ولد يخلفها . ولذلك كان لوراثة العرش مدعيتان وهما ماري ستوارت ملكة سكوتلاندا وهي بنت أخ هنري الثامن الكبرى واللايدي كاترين جراي ابنة ابن أخيه الاصغر . على ان الاولوية كانت لماري ستوارت

ولا يخفى على القارئ الكريم ان تقليد الحكم للملك ما كان من حقوق البارلمنت . والبارلمنت قرر لعهد هنري المذكور ان تكون الخلافة على العرش الانكليزي لابن أخيه الاصغر . وعليه كانت اللايدي كاترين جراي الوريث الشرعي للعرش . ولكنها كانت بروتستانية المذهب فبذل الكاثوليك جهدهم في جعل الاولوية لماري ستيوارت لانها كانت كاثوليكية فظنوا ان الكثلكة تعتز بها في انكلترا وتقوم لها قائمة اذا صارت ملكة . وبالطبع لم تشأ اليصابات خلافة ماري ستوارت (لانها كاثوليكية) ولا

خلافة اللايدي كاترين لانها تزوجت زواجاً اساءها وجرت بينهما مشاجرة شخصية لذلك .

وفي سنة ١٥٧١ كان قد صدر قرار بان البارلمنت يستطيع في كل حين ان ينظم مسألة الخلافة بموجب قانون . وبهذه الوسيلة تملصت اليصابات من تنفيذ رغبة أبيها في مسألة حصر الخلافة بالفرع الذي تسلسلت منه اللايدي كاترين جراي . وفي خلال ذلك قضت الظروف في سكوتلاندا على ماري ستوارت ان تطلب الوصاية على قريبتها في انجلترا فسجنتها اليصابات فأصبحت بعد ذلك الحين موضوع الدسائس الكاثوليكية . وفي سنة ١٥٨٧ اعدمت ماري ستوارت بدعوى انها من ذوي الدسائس

بعد ذلك نامت مسألة الخلافة ولم تعد تقوم للكاثوليك قائمة والبروتستانت والانجليكان والبيوريتان كلهم كانوا شاكرين وحامدين الله على انه لا مطمع لحاكم كاثوليكي في انكلترا

١٥ ــ اليصابات والدستور

علينا أن نتكلم كثيراً عن الكنيسة في وصف تاريخ القرن السادس عشر لان ذلك الزمن كان عهد تقلبات دينية واكليريكية . وكل الحركات السياسية كانت ذات علاقة بهذه التقلبات . ولكن لا يخفى عليك ان موضوع هذا الكتاب ارتقاء الدستور والنظامات التي يحكم بها الشعب الانكليزي نفسه واما سائر المواضيع الاخرى فتذكر عرضاً بقدر ما يقتضيها المقام

اذاً كيف كان الدستور وسائر النظامات اعهد الملكة اليصابات ؟

كانت القوة الملكية أقوى من « الحكم الذاتي » ولكن بما ان الحاكم كان امرأة كانت هذه القوة الملكية في أيدي وزرائها . وكان هؤلاء الوزراء مقتدرين وممن يعبأون كثيراً بمصلحة الامة فضلا عن اهتمامهم في تعظيم الملكة وابهاجها

اما القضاء فجرى على حاله السيئة التي وقع فيها لعهد هنري الثاني . وكان « ديوان النجوم » يتولى كل اشغال القضاء تقريباً واصبحت المحاكمة في محكمة المحلفين بلا فائدة مع ان هذه المحكمة لم تلغ بتاتاً . وعليه توقفت فاعلية قانون العامة وقام مقامها الحكم العرفي الذي لم يكن ليعمل به الا في مدة الثورة . ولكن اليصابات كانت تعمل به وان لم يكن هناك ثورة

واما من حيث التشريع فقد استمرت الملكة تقترح ما تشاء وان كان ذلك ضد القانون . واما من حيث الضرائب فلم تزد اليصابات عليها شيئاً مع انها في بعض الاحوال كانت تعقد قروضاً .

لم يكن مجلس اللوردات ذا قوة في المملكة لان أكثر اللوردات كانوا أجداء وقد فرقتهم الانشقاقات الدينية .

اما مجلس العامة فقد أخذ يتحمس ولم يعد شيئاً صغيراً او ضعيفاً كما كان في الجيل السابق . ومع انه كان بالجملة راضياً عن اليصابات باعتبار انها بروتستانت وعن وزرائها باعتبار انهم بروتستانت وغيورون على الوطن فقد اخذ ان يتنبه الى فكرة « الحكم الذاتي » التي كانت قد تنوسيت . وفي احوال كثيرة قاوم الملكة

رأينا كيف ان السكوتلانديين جاهدوا ليطرحوا عنهم السيطرة الانكليزية التي وضعها عليهم ادورد الاول . وكيف انهم نجحوا بجهادهم تحت حكم روبرت بروس وخلفائه من أسرته . وقد قلنا أيضاً في مامضى ان الاقطاع كان في سكوتلاندا أقوى وأقسى منه في انكلترا وان البارلمنت السكوتلاندي لم يكد يكون بالحقيقة نائباً عن الامة وكانت صفة الملك ذات أهمية عظمى لانه اذا كان على العرش ملك ضعيف تجاذب الشرفاء بعضهم بعضا الى أسفل بما لهم من قوى النظام الاقطاعي المتفاوتة وجعلت الأمة تقاسي مظالم الاستبداد لما فقدته من مزايا « الحكم الذاتي » بينما يكون الاشراف يتخاصمون . ذلك ماحدث فعلا في نهاية القرن الرابع عشر .

جعلت سلالة بروس تنقرض في سنة ١٣٧١ وجعل يرتقي الى العرش مكانها ملوك بيت ستوارت . فمن جهة لم تكن عندهم الكفاءة التامة للحكم ومن جهة أخرى كان النبلاء يتخصمون ولذلك كانت البلاد شاقية . وأخيراً استوى على العرش ملك صالح يدعى جايمس (أو يعقوب) الاول فحكم من سنة ١٤٠٦ ـ ١٤٣٧ وكان مقتدراً الى حد ان استرد القوة والنظام وحكيما الى حد ان اقر بمحاسن « الحكم الذاتي » الانكليزي وبتأثيره أصبح البارلمان السكوتلاندي نائباً عن ذوي الاملاك الصغار فضلا عن الكبار ولكن لا الملك ولا الشعب كان في طوقهم ان يتغلبوا على اللوردات الاقطاعيين . ولما قتل جايمس تمادى النبلاء في خصامهم . وكان تأثيرهم سائداً في البرلمان

حتى ان العادة التي جرت في سنة ١٢٦٧ وهي ان لجنة مؤلفة من الولايات الثلاث يدعى أعضائها « لوردات المواد » أو « اللوردات المشترعين » تمهد المشروع وتقرره قبل ان يقدم الى مجلس التشريع ـ هـذه العادة لم تلغ . وفي أثناء ذالك استمر عداء سكوتلاندا لانكلترا وكان في بعض الاحوال يفضي الى النزاع ولـكنه لم يفض ولا مرة الى الحرب على انه حدث بعد ذلك حادث حسن أنبأ بتحسن الاحوال . ذلك ان جايمس الرابع ملك سكوتلاندا تزوج مرغريت شقيقة هنري الثامن فاتحد بيتا تيودور وستوارت ولـكن هذا الاتحاد لم يأل الى السلام سريعاً

ثم قتل جايمس الرابع في فولدن ومات جايمس الخامس مكسوراً بائساً . واتصال ماري بعرشي انكلترا وسكوتلاندا جلب الحزن على القطرين وأفضى الى اعدامها . على ان الاصلاح بدا في تاريخ سكوتلاندا الحديث وحدث في انكلترا في أول الامر حركة سياسيـة ابتدأت بالملك وفي سكوتلاندا حركة دينية ابتدأت بالشعب واصطبغت البروتستانية بصبغة البيوريتانية وكانت الـكنيسة المصلحة برسبتيرية في تنظيمها . والملـكة والبارلمنت تصرفا تصرف المقاوم للـكنيسة والشعب . ولـكن الاهالي صحوا من غفلة الاجيال الماضية ولم يعودوا ينامون وبعد مدة انضم اليهـم الشرفاء وعقيب الجهاد عادت البرسبتيرية سنة ١٥٩٢

وكان جايمس السادس ابن ماري ستوارت بروتستانيا انجليكانيا يكره البيوريتان وعليه لم يكن الملك والشعب يداً واحدة ولم يكن للامة وسيلة

لتقيم عنها نواباً في البارلمنت . وأما القضاء فكان في بدء الامر ناقصاً وعلى المبدإ الاقطاعي . وفي سنة ١٥٣٢ قبض مجلس الامة بيده على زمام القضاء الذي يمارسه في انكلترا البارلمانت والمجلس الخاص وكان هذا المجمع يشتمل على ١٥ قاضياً وكان ينظر في المسائل المدنية وأما مجلس المحلفين فلم يوجد

١٧ـ ارلندا

ولما ارتقى هنري السابع الى العرش اصبح مركز انكلترا في ارلندا اكثر تداعياً منه حين مات ادورد الاول . فانحصرت سلطة انكلترا في «البايل» (مقاطعات «دوبلن» و«دروغدا» و«وكسفورد» و«ووترفولد» وكورك) والنبلاء الذين استولوا على بقية البلاد تحت حكم هنري الثاني كانوا قد اصبحوا من «السلت» وهنري السابع حاول ان يوسع دائرة سلطته ويقويها بمحاسنة الارلنديين فعمل لورداً ارلندياً قائدا واتخذ «شريعة بوينن» التي كان اهم ما فيها :ـــ (١) ان كل السنن التي سنت في انكلترا حتى ذلك العهد يجب ان تسري في «البايل» . (٢) ان لا يلتئم بارلمانت ارلندي من غير اذن ملك انكلترا ومجلسه الخاص . على ان هذه السياسة المختلطة لم تكن حسنة فكانت «البايل» صغيرة جدا وحدودها تقلصت بدل ان تتسع

وهنري الثامن حاول ان ينتهج نهج تقوية الحكم الانكليزي فنجح في نشره على كل البلاد ودعا نفسه ملكا لا لوردا كما فعل ملوك انجلترا السالفين . واضطر الارلنديين ان يسلموا بسيادة الملك على الدين الامر الذي لم يكونوا ليأبوه . على ان الشعب لم ينبذ التعاليم الكاثوليكية . وهكذا

استطاع هنري الثامن ان يؤيد بسلطته الدينية بالارهاب

والذي جعل المسألة سيئة هو تأييد اليصابات المذهب الانجليكاني سنة ١٥٦٠ وهكذا اصبحت كنيسة الحزب الاصغر كنيسة الامة كلها . وقد شبت ثورة عظيمة فاحتدمت عند موت اليصابات .

وفي بدء القرن السابع عشر كان الحال يختلف عنه في بدء القرن الرابع عشر فان الانكليز كانوا يحكمون كل ارلندا بواسطة الدستور الذي كان نافذا جيدا في انكلترا . ولكن الفرق في العنصر والدين بقي واضحاً فان الارلنديين امتنعوا عن الثورات لانهم كانوا يخافون السيف

١٨ـ اجمال

في القرن السادس عشر وافى الاصلاح واحدث تغييرات عظمى في الامبراطورية البريطانيه . وهنري الثامن عضده بالبواعث السياسية وساعد الامة مع انه كان يحكم حسب هواه . وفي بحر ذلك القرن انقسم البروتستان الى قسمين : الانجليكان والبيوريتان وكانوا متعصبين بعضهم ضد بعض وكان السواد الاعظم من الاشراف مع الملكة منحازين الى الانجليكان وكان العامة مع البيوريتان ـ هذا الغالب . حينئذ استيقظت الفئة الثالثة من الشعب وشرعت تستلم زمام القيادة . على ان حكم آل تيودور المطلق أوقف فاعلية الدستور وصار يجب ان يمتحن تأثير الدستور ثانية قبل ان يعمل به . وكان تأثير الملكة على الوزراء الاقوياء يستخدم في جانب البروتستانية فلم يشعر حينئذ بالحاجة الى « الحكم الذاتي » كما يجب

الفصل التاسع

ظلم آل ستورت (١٦٠٣ — ١٦٨٥)

١ ـ جايمس الاول (١٦٠٣ ـ ١٦٢٥)

لما ماتت اليصابات نادت الوزارة في الحال بجايمس السادس الاسكوتلاندي ابن ماري ستورت ملكا على انكلترا. لم يكن له حينئذ حق شرعي بالعرش لان ممثلي بيت « سفولك » ما زالوا لذلك العهد أحياء ولهذا قدّر هنري الثامن أن يكون العرش لهذا البيت . ولكن الاهالي كانوا يودون أن يقبلوا جايمس فالتأم البارلمنت في الحال واعترف به ملكا ولولا ذلك لعد مغتصباً . وكان ارتقاؤه صالحاً من وجه مهم فلبس تاجه القديم الاسكوتلاندي وتاجه الجديد الانكليزي . وهكذا كان أول مرة لبريطانيا العظمى وارلندا ملك واحد

٢ ـ حق الملوك الالهي

الشعب والبارلمنت عضدا جايمس ولذلك كان له لقب «الملك الانكليزي» بتمام معناه . وعلى أثر ارتقائه الى العرش جعل يدعي ان هذا اللقب قد منحه إياه الله وانه لا البارلمنت ولا الشعب يرفعانه أو يحطانه وحاول أن يثبت دعواه بطرق مختلفة . وزعم ان الملك لا يكون ملكا مالم يكن خلواً من كل مسأولية وان وظيفة البارلمنت أن تؤيد الاحكام الملكية وليس لها

ان ننقص منها شيئاً في حال من الاحوال

وسترى قريبا ان هذا الامر كان فكراً جديداً في تاريخ الدستور الانكليزي. نعم انه لم يكن قبلا اقتراحاً مطروحا للنظر ولكنه كان معمولا به نحو قرن. فملوك يورك وتيودور حكموا حسب مشيئتهم وان لم ينكروا ولا تجاسروا أن ينكروا ان حق الحكم مختص بالشعب الذي يمثله البارلمنت

وكان جايمس الاول مولعا بدراسة اللاهوت والتحدث فيه . فاقنع نفسه ان حق آل تيودور بالحكم صواب وان مبدأ « الحكم الذاتي » خطاء لان الملوك وزراء الله المختارون . وما المجالس النيابية (البارلمنت) الا آلة تفعل رغبتهم. فهذا المذهب سرّ الحزب الانجليكاني في كنيسة انجلترا وكانوا يعلمون ويعظون به عن منابرهم

وفي هذا الفصل بيان لكيف ان جايمس الأول وخلفاءه من اسرته عملوا بحسب مبدئهم هذا وماذا كانت النتيجة

٣ ـ جايمس الاول والبارلمنت

كان البارلمنت الاول الذي عقده جايمس الاول مجمعا يختلف جدا عن المجامع التي خضعت لحكم هنري الثامن المطلق (الدكتاتوري) فكانت الاكثرية فيه من حزب البيوريتان لا الحزب الانجليكاني. وكان القول بان « الحكم حق إلهي للملك » سخافة وبطلاناً عند جميع « البيوريتان » سواء كانوا من اتباع كنيسة انكلترا او من « غير المتحدين » وقد اشتمل البارلمنت على عدد من المحامين فكرسوا كل وقتهم لدراسة قوانين الممالك

الاخرى وتأكدت لهم أخيراً أحقية «الحكم الذاتي» اي ان حكم الامة حق للامة نفسها لا للملك . ولا يخفى ان توكيد ذلك يفضي من غير بد الى الخلاف بين البارلمنت والملك وفي الحال حصل الخلاف . فمجلس العامة نشر منشوراً رسميا يدعى «صورة الاعتذار والارضاء» (فورم اف ابوليجي اندساتيسفكشن) أيد ثلاثة أمور خارجة عن احقية الملك الالهية بالحكم :

١ — للبارلمنت الحق الشرعي بأن يلتئم مستقلا عن ارادة الملك

٢ — البارلمنت ديوان للتسجيل

٣ — البارلمنت الديوان الاعلى في البلاد

فهذه الامور الناطقة «بأن الامة هي الحكومة أو مصدر القوة الاول» كانت قاعدة لسياسة البارلمنت في مدة حكم جايمس الاول ومحاربة لمذهب «ان الملك مصدر القوة الاساسي» وهو المذهب الذي لم يكل جايمس عن ادعائه والمناداة به وقد عضده فيه بعض الاكليرس و ذوو النفوذ

عقد جايمس أربعة بارلمانات . فأولها الذي دام من سنة ١٦٠٤ الى ١٦١١ تشكى من «ديوان اللجنة العليا» ومن ادعاءات الملك لقوة القوانين (انظر فصل ٨ بندي ٦ و١٣) فضلا عن انه نشر «صورة الاعتذار والارضاء» وبحث في بعض المسائل الخاصة بالضرائب . على أن جايمس أزال أسباب الشكوى الاولى ووعد أن يسترد ادعاآته التي كانت آراء القضاة ضدها . وبعد ذلك لم يلتئم البارلمنت مدة ثلاث سنين

البارلمنت الثاني الذي انعقد من أبريل الى يونيو (نيسان ـ حزيران) سنة ١٦١٤ كان شديد المقاومة للملك حتى انه انحل في شهرين وسجن أربعة من أعضائه . وخلت بعد ذلك مدة ست سنين من البارلمنت حكم فيها جايمس غير مسأول متوهماً انه ذو حق إلهي بالحكم

البارلمنت الثالث من سنة ١٦٢٠ — ١٦٢٢ التأم بعزم أشد من كل بارلمنت قبله وبعده ليسترد « الحكم الذاتي » الذي فقد . وقد شغل نفسه بالاكثر في مخاصمة بعض الوزراء الذين لم يرض عن سلوكهم وأخصهم اللورد باكون المهردار وكان يناقشهم الحساب ويقاضيهم امام مجلس اللوردات . وسكت عن مقاومة سياسة الملك الخارجية التي كان منحاها محالفة أسبانيا وسائر الدول الكاثوليكية في أوروبا مؤيداً إياها بزواج تشارلس البرنس أف ويلس من ابنة ملك أسبانيا . وقد زعم الملك ان السياسة الخارجية مسألة خصوصية له حق إلهي وأهلية لتوليها وان البحث في أمرها خارج عن حق البارلمنت وفوق طوقه

حينئذ اتحد مجلس العامة على الاحتجاج بأن امتيازات البارلمنت واشتراعاته حق شرعي . وان للبارلمنت حقاً بأن يبحث في أي موضوع يختص بواردات الامة وله الحرية المطلقة في المناقشة . وان على الملك أن يستعلم عن تصرف الاعضاء من الاعضاء أنفسهم في البارلمنت بجملته لا من فئة ثالثة . فهذا الاحتجاج الذي لم يكن الا اثباتاً لمبدإ « الحكم الذاتي » الانكليزي ساء الملك جداً حتي انه مزّقه من سجل مجلس العموم

وحل البارلمنت وسجن بعض أعضائه

البارلمنت الرابع سنة ١٦٢٤ لم يخاصم جايمس سيما لانه أغفل مشروع « الزواج بابنة ملك أسبانيا » وكان يود أن يشار عليه في مسائل السياسة الخارجية

٤ ـ جايمس الأول والضرائب

اما المعركة الشديدة التي جرت بين « حق الملك الالهي » و« حقوق البارلمنت الشرعية » فقد جرت في مسألة الضرائب . يذكر القارئ الكريم انه في نهاية القرن الرابع عشر حصل البارلمنت على الحق بأن يكون مسأولا عن الضرائب وان يعين مقدار المال الذي يجب أن تنفقه الحكومة . على أن هذه الحقوق قد نسيتها البارلمانات التي استسلمت لحكم آل تيودور المطلق وجايمس الاول تجاهلها تجاهلا نظاميا . كان مسرفا جدا وحاجته الى الاموال الجأته أن يستعيد الضرائب الاقطاعية ويجري على قواعد محرمة في اغتصاب الاموال

وكانت الرسوم الجمركية لذلك الحين أهم الضرائب الرئيسية . فجعل جايمس يجبيها من غير رضا البارلمنت كما فعل ادورد الثالث . ولما تشكى البارلمنت من استبداده هذا واحتج بحقوقه القانونية ادعى الملك أن الرسوم الجمركية غلة التجارة الخارجية . ولأنه كان ذا حق الهي أن يسوس جميع المصالح الخارجية خلواً من كل مسأولية لم يكن للبارلمنت شأن في جباية تلك الرسوم

وفي سنة ١٦٠٦ وضعت رسوم جمركية على البضائع الرائجة فأبي أحد

التجار «جون بايتس» أن يدفع ماعليه منها مالم يوافق البارلمنت على جبايتها فعرض الملك أمره على الشرع وأخذ حكما ضده

وفي سنة ١٦٠٨ نشر كتاب تعريفة الرسوم الجمركية (كوستم تاريف) مشتملا على جدول الرسوم التجارية بأمر الملك وحده وكانت مخالفته تعد ذنبا ضد الملك

وفي سنة ١٦١٠ احتج مجلس العموم احتجاجا هيوبا على تجميع الضرائب التي لم يأذن بها البارلمنت ولكن مجلس اللوردات لم يعاونه في احتجاجه فلم يقع الاحتجاج بين يدي الملك

وفي المدتين الطويلتين بين البارلمنت الاول والثاني وبين الثاني والثالث جبى جايمس الاموال بالطرق غير المحللة كالقروض والاحسان . ومع أن الامة رأت الخطر لم تدفعه . ومع أنها كانت تؤيد الحكم الذاتي لم تجرأ على مناهضة استبداد الملك وظلمه الذي تفاقم في نحو قرن ونصف وكان يساعده المجلس الخاص وأهل الشرع الملكيون

٥ ــ القضاء

كان القضاء كالضرائب تحت وطأة العسف والظلم . لم يضمن قاض البقاء في منصبه اذا لم يقض حسب مصلحة الملك ورغبته . وهذا التداخل الملكي عرقل القضاء برهة طويلة ثم بلغ أقصاه حتى افضى أخيراً الى الغاء وظيفة رئيس القضاة سنة ١٦١٤ لانه رفض أن يوقف عمل المحاكم الشرعية التي للعامة حسب رغبة الملك . وبهذا العمل بلغ جايمس الى آخر حدود مذهبه

وابان بكل جلاء ماذا كان رأيه في القضاء وكيف عمل بحسبه ولذلك لم تشك الامة منه الا بانه يعد نفسه فوق القانون

وع

٦ ـ الكنيسة

وكان مشرب جايمس مضادا « للبيوريتان » وقد ارتقى الى العرش الانكليزي كارها البرسبتيرية التي تركها في سكوتلاندا. وكانت «البيوريتانية» روح الحكم في «مجلس العامة» حتى في الكنيسة الرسمية ذلك لانها لا تقضي حتما بعدم توحيد الصلوات وتعيينها. وبواسطة السياسة الاكايريكية وضع جايمس نفسه في مقابل القوة الدينية العظمى كما أنه بسياسته المدنية وضع نفسه تلقاء مركز السياسة الرئيسي . ولكي يدعم سيطوته المطلقة عرض فكرة دينية بشأن حق الحكم الالهي لكي يلاشي «البيوريتانية» فشجع الاساقفة الانجليكانيين على أن يؤيدوا اشتقاق وظيفتهم بالتسلسل غير المنقطع من الرسل وأنهم بهذه الصفة اصبحوا ذوي حق الهي أن يدعوا احتكار الكنيسة الرسمية الروحية والوظيفة الدينية وأن يدخلوا توحيد الصلوات الى الامتيازات اذا اقتضت الحال ذلك

واذ كان جايمس فى طريقه الى لندن لكي يرتقي الى العرش قدم اليه عدد من الاكايروس البيوريتان « العريضة الالفية » يتوسلون فيها اليه أن يأمر بالاصلاح الاكايريكي ولا سيما في جعل طقس العبادة بروتستانيا لا في جعل

البرسبتيرية (١) مكان الايسكوباسية (٢) فقبل الملك العريضة وعقد مجمعاً في ديوان همبتون ولما بحث المجمع في المسألة ظهرت الانجليكانية فائزة في المناقشة فسجن عشرة من الاكليروس الذين رفعوا العريضة ورفض الموضوع بجملته وحينئذ أوجب العمل بقانون « التوحيد » (تعيين طقس العبادة)

وهكذا لم يكد حكم جايمس الاول ينتهي حتى كانت العداوة اللدودة قد اشتدت بين حقوق الملك المنزلة والاكليريكية من جهة وبين مبدإ « الحكم الذاتي » وعاطفة الامة الدينية من جهة أخرى . وكان في طوق جايمس أن يقول ما كان يقوله لويس الرابع حيناً بعد آخر : « أنا المملكة »

٧ ـ كارلوس الاول (تشارل) (١٦٢٥ ـ ١٦٤٩)

كان كارلوس الاول مباينا لابيه من بعض وجوه وفائقاً عليه من وجوه أخرى . فكان أقل طيشاً واصراراً على رأيه واخلص في التدين على الارجح . ولكن سياسته كانت كسياسة أبيه ورأيه كرأيه في الحق الالهي الذي للملك والاساقفة وقد كره مثله مبدأ « الحكم الذاتي » . والامة التي مد صوجانه فوقها كانت تتشبث بالحكم الذاتي وبالبيوريتانية عاما بعد عام . وكانت تنكر «الحق الالهي» على كل نظام أو قانون غير «الكتاب المقدس»

---

(١) البرسبيتيرية الحكومة أو السلطة الدينية التي في ايدي قسوس

(٢) الابسكوباسية الحكومة أو السلطة الدينية التي في ايدي الاساقفة

وفي هذه الاحوال لم يكن كارلوس الاول على وفاق مع البارلمنت فالبارلمنت الاول (يونيو — أوغسطس ١٦٢٥) منح الملك دخلا أقل مما أراد قائلا له يجب أن يصلح الشرائع قبل أن يعطى مطالبه المالية. فغضب كارلوس لذلك وحل البارلمنت

والبارلمنت الثاني (فبراير — يونيو ١٦٢٦) رضي أن يقدم للملك مطالبه المالية بصفة رسوم وعوائد وضريبة مملوكات . ولكنه أعاد اشتراط الاصلاح قبل جباية الضرائب . وحينئذ قام مجلس العامة يحاكم الدوق بوكنهام أحد الوزراء الذي كان يشارك كارلوس في النفوذ كما كان يشارك أباه وكان سيء السمعة. وكل ما كان البارلمنت يستطيعه من السيطرة على المجلس الخاص هو أن يحاكم أعضاءه لانه لم يعد يرشحهم منذ حكم هنري السادس كما يذكر القاريء وبالطبع كانت محاكمة الوزراء أعضاء المجلس الخاص غائظة لكارلوس جداً ولذلك حل البارلمنت قبل أن تجبى الضرائب

ومع ان الملك كان صفر اليدين كان يبتغي محاربة أسبانيا وفرنسا فلجأ الى الوسائل غير القانونية كالاستبداد في ضرب الرسوم وجباية العوائد وجمع الاحسانات والاقتراض بالقوة من كل محكوم عليه بالسجن من أهل العلم والآداب وذوي المقامات العالية واكراه عامة الشعب للتجند في البحرية . فعصى خمسة ووقعوا تحت العقاب . وبحسب الحق الذي تخوله اللائحة الكبرى للشعب الانكليزي (فصل ٤ نبذة ٨) سألوا ديوان الملك « لماذا

جردوا من حريتهم » فاجابهم ضابط من الضباط انهم سجنوا بأمر الملك الخصوصي

٨ـ « عريضة الحق »

هيجت الامة بسبب هذا العسف وشعرت بالحاجة الشديدة الى جهاد عظيم للمحافظة على الحقين الاساسيين اللذين نص عليهما في اللائحة الكبرى ـ

(١) لا تجبى ضريبة (ما عدا الاعانات الاقطاعية الثلاثة فصل ٢ نبذة ٤) الا باذن المجلس الكبير الذي ينوب عن الملاك تمام النيابة .

(٢) لا يجوز أن تختلس حرية أحد الشخصية (أي لا يحكم عليه بالسجن) الا بموجب حكم يصدره أقرانه أو بحسب حكم مسند الى شريعة البلاد

البارلمنت الثالث (١٦٢٨ ـ ١٦٢٩) افتتحه الملك بخطاب شديد اللهجة . على أن البارلمنت استهل عمله بتأييد حقوق الامة السياسية بموجب كتابة قانونية وطلب الى الملك أن يوافق عليها . وبعد تفاوض المجلسين ـ اللوردات والعامة ـ تقررت « عريضة الحق » بالصيغة النهائيه . وفي يونيوسنة ٦٢٨ قبلها الملك . في أول الامر تعلل وأخيرا لم ير مناصا من قبولها بلا شروط . وقد انحصرت في أربعة أمور

١ ـ لا تجبى ضريبة الا برضاء البارلمنت

٢ ـ لايسجن رجل الا بموجب محاكمة مجلس المحاقين له وبحسب شرائع البلاد

٣ ـ لا جنود ولا بحريون يرغمون على خدمة أشخاص خصوصيين

٤ ـ لا يحاكم أحد في مدة السلم بحسب الاحكام العرفية ـ أي غير الاجراآت النظامية

كذا «كانت عريضة الحق» مساومة جديدة بين الملك والشعب على الحق كما كانت اللائحة الكبرى قبلها وكانت تليها بالاهمية . ولما رأى البارلمنت أنه قد استرد «الحكم الذاتي» الذي كان قد فقده اذن بجباية الضرائب التي كان قد حظر جبايتها . في تلك الايام كان بوكنهام قد قتل فامل البارلمنت أن يتمتع بالطمأنينة ولكن خاب ما أمل لان مشكلة جديدة نشأت على الاثر . لم يذكر في «عريضة الحق» عن الرسوم الجمركية انها تختلف بشيء عن الضرائب الاخرى ولكن الملك بقي يجبي من التجار «رسوم الاطنان والارطال» (طونتج اند بوندنج) (انظر وجه ١١٢) حسب عادته غير مكترث برضاء البارلمنت فانكر عليه البارلمنت ذلك ولكن الملك أعاد لهم نص الحكم الصادر في قضية «بايتس» (انظر نبذة ٤ من هذا الفصل). على أن البارلمنت رأى أنه ما دامت الرسوم الجمركية تجبى تحت أمرة الملك المطلقة فلا تكون الامة فارضة الضريبة على نفسها جرياً على مبدإ «الحكم الذاتي» . واذ لم يستطع الثقة بعدالة كارلوس أصدر قراراً خلاصته ان جباية «الرسوم على الاطنان والارطال» من محمولات السفن من غير رضى البارلمنت بعد ذنباً عظيما وان كل تاجر يرضى بدفع أي رسم يقرره البارلمنت بعد عدوا لبلاده . لذلك حل الملك البارلمنت في الحال

٩ ـ (١٦٢٩ ـ ١٦٤٠)

مر احدى عشر سنة لم ينعقد فيها بارلمنت واحد فكان الملك يجدد بعض الشرائع التي تستلزمها الاحوال وكان «ديوان النجوم» الديوان التشريعي

الحقيقي . وقد تعددت حينذاك العقابات القاسية العسوفة ، وهكذا بالرغم من « عريضة الحق » لم يكن للامة « الحكم الذاتي الحقيقي »

١٠ ـ الضرائب ـ « أموال السفن »

في تلك السنين زود كارلوس نفسه بالنقود مزدرياً الشريعة ومجدداً بعض الرسوم العسوفة (مثل سكوتيج ـ أنظر فصل ٣ نبذة ٧) . وفي سنة ١٦٣٤ كان الملك تائقاً لمحاربة هولاندا الثائرة العاصية وقد حمله على ذلك تغرير قائده « نوي » فأمر كل إسلكة من اساكل البلاد أن تعد عدداً معلوماً من السفن لتأليف أسطول . على أنه لم تكن ولا مدينة غير لندن تستطيع ان تعد السفن المطلوبة ولذلك اضطرت سائر المدن أن تدفع نقوداً بقيمتها . وهذا ما كان الملك يرمي اليه من طلب السفن أي أن يجبي الاموال التي يبتغيها بالرغم من منع « عريضة الحق » ذلك . صادف بعض المقاومات ولكنها لم تكن ذات تأثير

وفي سنتي ١٦٣٥ و١٦٣٦ جبيت « أموال السفن » ثانية من المدن البرية فضلا عن الاساكل البحرية . ولا يخفى أن ما هو ظاهر من لزوم الاسطول البحري للمملكة مهد السبيل لجباية ضريبة قانونية كل عام . وفي سنة ١٦٣٧ ظهر بطل مدافع عن الامة وهو « جون همدن » أحد سادة مقاطعة بوكنهام فانه أبى أن يدفع ما عليه من الضريبة بدعوى انها ضريبة غير قانونية وطرح هذه المسألة :ـ « أحق في أي حال من الاحوال أن تضرب ضريبة « أموال السفن » على بلد بري مهما اشتدت الازمة » . فنظر القضاة في

المسألة في ديوان المالية . واحتج وكيل همبدن أولاً بقوله انه توجدوسيلتان شرعيتان لتجهيز المملكة بالقوة اللازمة للدفاع وهما الجندية وعطايا البارلمنت وحينئذ أثبتوا عدم قانونية الضرائب التي لم يأذن بها البارلمنت من القرارات الصادرة من عهد وليم الظافر الى حين « عريضة الحق » . ولكن وكيل الملك من الجهة الاخرى استشهد بحادثة أو حادثتين وأقام ضد القرارات القانونية كلها مبدأ ستوارت في « الملكية المطلقة » اي أن الملك هو الشريعة . وبعد أن مضى على تلك المناقشة نحو ٦ أشهر قررت الاكثرية (بزيادة أثنين فقط) دعوى الملك وقضي بان تجبى «أموال السفن » ولكن البلاد تنبهت حينذاك الى هذا الظلم وكان جمهورهم منعطفاً الي « همبدن »

١١ـ البارلمنت الرابع لعهد كارلوس الاول

انعقد هذا البارلمنت من أبريل الى مايو سنة ١٦٤٠ ولم يكن في بدء أمره أهلا لان يؤيد نفسه تمام التأييد ويثبت حقه . طلب الملك اثنتي عشرة إعانة تدفع في بحر ثلاثة اعوام فاشترط مجلس العامة لتلبية هذا الطلب أن يعكس « حكم قضية همبدن» وأن يعترف بعدم قانونية «أموال السفن» فلم يتنازل أحد الجانبين عن طلبه فانحل البارلمنت

١٢ ـ البارلمنت الطويل العهد

أصبح الآن النقهقر الى الحكم الملكي المطلق مستحيلا ولذلك انعقد بارلمنت في نوفمبر سنة ١٦٤٠ . اشتهر هذا البارلمنت وكان يدعى دائماً « البارلمنت الطويل العهد » لانه دام ١٢ سنة من غير ان ينحل ولا مرة.

وبواسطة أعماله المتواصلة استعاد « الحكم الذاتي » ثانية للامة . ولكن هذه الاستعادة كلفت ثمناً غالياً جداً أي حياة ملك (كارلوس الاول) وقضت بتغيير تام لنسق الحكم

كان هذا البارلمنت مؤلفاً من رجال غيورين على الوطن أبوا ان يغيروا في النظامات تغييرات أشد وطأة مما هو ضروري ولكنهم صمموا على أن يقطعوا شأفة الاستبداد الذي ساد نحو أربعين سنة

شرع البارلمنت يعمل أعماله في الحال وكان أفضلها في اجتماعه الاول الذي دام نحو عشرة اشهر . ولما كان سوء الاحكام في السنين السابقة ناجماً عن توقيف عمل البارلمنت رفعت الى الملك لائحة تقضي بان تكون مدة كل بارلمنت ثلاث سنين والمدة بين بارلمنت وآخر لاتزيد على ثلاث سنين أيضاً وأرغم على الموافقة عليها . وقد الغى البارلمنت الطويل العمر « أموال السفن » ونقض الحكم الصادر ضد همبدن . والغيت كل الضرائب التي لم يأذن بها البارلمنت وثبت للبارلمنت دون الملك « الحق الالهي » في وضع الضرائب .

على أن أعظم ماعمله هذا البارلمنت الغاء القضاء من « ديوان النجوم » « وديوان اللجنة العليا » وكل مابقي من القضاء في يد المجلس الخاص امتحان السجناء . على ان السجناء كلهم كان لهم الحق بان يلتمسوا بموجب الشريعة سبب فقدهم الحرية . وقد حوكم عدة وزراء . منهم على مايظن اللورد سترانفورد حاكم ارلندا بالنيابة عن الملك . وهو المشهور باستبداده

١٣ ـ الاحتجاج العنيف

حينذاك كان البارلمنت يعمل عمله كأنه شخص واحد يمثل الامة . ولكن بعد ذلك ظن بعض أعضائه ان مافعله البارلمنت حتى ذلك الحين لتأييد الحكم الذاتي أصبح كافياً وجعلوا ينعطفون الى الملك ويظهرون استياءهم من أي مشروع جديد يغض من امتيازاته

تقرر في سنة ١٦٤١ أمران : — الاول ان لايمتد أجل البارلمنت ولا ينحل الا برضى الملك . والثاني عزل الاساقفة عن كراسيهم في البارلمنت . فهذان الامران زادا شعور هذا الحزب المحافظ نحو الملك . ولكن بما انه كان متراخياً فالحزب الآخر المتقدم في البارلمنت عزم على ان يمنع الملك منعاً باتاً عن العودة الى الاستهانة بالقوانين والشرائع

وفي الصيف سنة ١٦٤١ برح الملك الى سكوتلاندا وتفاوض مع الجيش المقيم هناك فارتاب البارلمنت بأمره وظن ان غرضه من مفاوضته ان يستعين به في مكيدة ضد البارلمنت . وفي نوفمبر سنة ١٦٤١ كان بين يدي مجلس العامة لائحة بسطت فيها حالة المملكة واشتملت على احتجاج شديد اللهجة وكان مضمونها بيان أعمال كارلوس الاول منذ استيلائه الى ذلك الحين لكي يتبرر عمل البارلمنت المناقض لاعمال الملك ولكي يتأيد اعتقاد الامة الاسقفي خوفاً من عودة البابوية لا خوفاً من الانجليكانية ولكي تطلب زيادة الاحتياطات للمحافظة على « الحكم الذاتي » وخصوصاً على سيطرة البارلمنت على المجلس الخاص وبعد مناقشة طويلة قبلت كل هذه الاقتراحات وتقررت وطبعت ونشرت

١٤ ـ القبض على الاعضاء الخمسة والجندية

وغني عن البيان ان كارلوس غضب غضباً شديداً من ذلك « الاحتجاج العنيف » وعزا الى زعماء مقدميه جريمة التمرد . لم يكن من أساس للتهمة ولذلك كانت غير قانونية . وبناء عليه لم يشأ المتهمون ان يسلموا أنفسهم فجاء الملك بنفسه الى مجلس العموم بقوة عسكرية بغية ان يقبض على خمسة أعضاء منهم ولكن كان الاعضاء غائبين فاخفق في مسعاه .

على ان مجلس العامة اعتبر ان الملك أعلن بفعله هذا الحرب ضد حريتهم ومن ثم كانوا يتوقعون امكان شبوب الحرب الاهلية . واذ خامرهم الريب بقيادة الملك للمصادر العسكرية اقترحوا في فبرايرسنة ١٦٤٢ هذا الاقتراح وهو ان قواد الجندية يجب ان يعينهم مجلس العموم فرفض الملك هذ الاقتراح وعليه شبت الحرب

١٥ ـ الحرب الاهلية (١٦٤٢ ـ ١٦٤٩)

استمرت الحرب الهائلة بين الملك كارلوس الاول والبارلمنت من اغسطس سنة ١٦٤٢ حينما رفع الملك علمه الملكي في نوتينغام حتى ينابر سنة ١٦٤٩ حين قطع رأسه (تطالع على تفاصيل هذه الحرب في كتب التاريخ الانكليزي فليس من الضروري أن نفصلها هنا) . ففي بحر هذه السنين الست كانت حركة الامة حربية تقريباً . والبارلمنت « الطويل العمر » مع أنه كان موجوداً حينئذ لم يعمل عملا يستحق الذكر سوى أنه كان يقوت جيشه العظيم . المحافظ كان حينئذ مظاهراً للملك

في بدء الحرب فازت جنود الملك ولكنها لم تكن مدربة جيداً ولا مقودة قيادة حسنة فسلمت بعدئذ لجيش البارلمنت . وبعد عدة مواقع دموية هائلة وقع الملك أسيراً سنة ١٦٤٧ . فاصبح الجنود المنتصرون الذين يقودهم « أوليفر كروم ول » حكام البلاد الحقيقيين . فتغطرسوا واستهانوا بالبارلمنت . وفي دسمبر سنة ١٦٤٨ عزل الكولونل « بريد » الجانب الاكبر من أعضاء مجلس العامة ولم يدع إلا نحو ٥٠ عضواً فقط ضعفاء الارادة . حينئذ حوكم كارلوس الاول وحكم عليه بالاعدام باعتبار انه صاحب فتن ودسائس ضد الشريعة وحرية البلاد . وقد نفذ الحكم

١٦ ـ كارلوس الاول والكنيسة

في مدة حكم كارلوس اشتد الخلاف بين البيوريتانية والانجليكانية لان هذه أصبحت بنفوذ الملك بعيدة عن البروتستانية . وقد تجارى معاً المذهبان الخاصان « بحق الملك الالهي » و« حق الاساقفة الالهي » أيضاً وكان الذين يناقضون أحدهما يناقضون الآخر . وكانت الامة تخاف أن تفقد البروتستانية كما تخاف أن تفقد « الحكم الذاتي »

كان « لود » مستشار الملك الاكليريكي اذ كان رئيس اساقفة كنتربري من ١٦٣٣ — ١٦٤١ وكانت الانجليكانية مستقوية به ومتغطرسة فحاكمه « البارلمنت الطويل العمر » وحكم عليه بالاعدام سنة ١٦٤٥ . وفي هذا الوقت اعترف السواد الاعظم من البيوريتان وكل الانجليكانيين بصلتهم بكنيسة انكلترا كما أصلحها ادورد السادس . على ان الانجليكانيين

خافوا التقدم نحو استقلال البرسبيتيرية والبيوريتان خافوا المسير الى جهة الكثلكة

١٧ـ كروم ول والحماية

بعد اعدام كارلوس الاول استقرت السلطة في مجلس العامة وان كانت بالحقيقة في يد الجيش . وفي سنة ١٦٤٩ امحت الملكية وتلاشى مجلس اللوردات واعلنت انكلترا مملكة بيد العموم (كمون ولث) فالبيوريتانية كانت ظافرة وفي ابان فوزها اختصمت مع الابيسكوباسية (فئة الاساقفة)

كانت البرسبيتيرية مذهب كنيسة الحكومة ولا سيما في لندن وكان البرسبيتيريان متصلين بالملكية . ولكن الجنرال العظيم اوليفر كروم ول كان « مستقلا » والمستقلون كانوا جمهوريين اكثر من البرسبيتيريان . واصبح كروم ول حينذاك الرجل المقدم في انكلترا وقائد جيش عظيم ومدير سياسة البلاد الوقتي . وكانت سياسته في الخارج ناجحة حتى انه جعل انكلترا قوة عظمى في اوروبا. وفي الداخلية دفعت سيطرته البلاد الى ازمة . ففي سنة ١٦٥٣ الغى « البارلمنت الطويل العمر » اذا اصبح مؤلفاً من الرجال الخاملين الضعفاء . والتأم مكانه نحو ١٢٠ عضواً في مجمع سمي « بارلمنت باربون » ولكن بعد ستة أشهر حله كروم ول . وحينئذ انتخب «حامياً » لمملكة انكلترا بموجب كتابة رسمية حفظت السلطة في يد البارلمنت

ألف كروم ول بارلمانيين باعتبار انه « حام » ولكنهما لم يلبثا طويلا لانه شعر ان قوته مستقلة عن سلطة البارلمنت وصادرة بالحقيقة عن الجندية

وفي خلال ذلك كان كارلوس الثاني الذي فر من حقل وورستور حينما انتصر كروم ول نصرة عظمى سنة ١٦٥١ قد استرد بعض الاتباع وابتدأ وحزبه يدسون الدسائس ويكيدون المكايد. ففاوضوا البابا مفاوضات خطيرة ووعدوا بالتساهل والتسامح للكاثوليك . وفي سنة ١٦٥٥ تعددت الحيل والدسائس حتى اذا خاف كروم ول ثورة عمومية قسم انكلترا الى ١١ مقاطعة وولى على كل منها حاكما موقتا دعي « الماجورجنرال » . فهذا الاسلوب وان لم يسبق له مثيل نجح في الغاية التي انتهج لاجلها

ولم تكن الامة وحدها تهاب الجيش بل كان كروم ول نفسه يهابه من بعض الوجوه . وفي سنة ١٦٥٧ تحولت الكتابة الرسمية التي بموجبها تولى كروم ول الحكم كأنه رئيس جمهورية الى عريضة ومشورة فقط وأصبح «حامي البلاد» ملكا بالفعل مطلق القوة في تسمية خلف له وذي حق بان يحلف يمين الولاء

وربما كان حكم كروم ول أفضل حكم شاهدته انكلترا حتى ذلك الحين لانه كان قوياً راسخاً وكان كروم ول نفسه رجلا غيوراً على الوطن ذكي الفؤاد . ولكن قواعده وأساليبه كانت جديدة وكان اذا تولى السياسة أصبح « الحكم الذاتي » لغواً . وقد توفي سنة ١٦٥٨ في بان جهاده في العمل

١٨ ـ الاسترداد (أي استرداد الملكية)

انتهت الحماية (أي جعل البلاد تحت حماية حام لا ملك) بفقد كروم ول وارتقى الى العرش بعده ريكارد ابنه فانعكس الفعل حالا وبدا نجاح عاجل . وكانت الامة قد أصبحت مستاءة من الجيش كما استاءت من كارلس الاول فعزل ريكارد كروم ول وعزم البارلمنت ان يقاوم الجيش ويستدعي كارلس الثاني الى العرش على الشروط التي يضعها له . والسكوتلانديون ساعدوا البارلمنت في مسعاه لانهم كانوا دائماً برسبيتيريين يؤثرون الملكية على « الحماية » ويأبون نمط الحكم الكرومولي (نسبة الى كروم ول) .

مرت الحوادث مسرعة و« مونك » الذي كان يحكم سكوتلاندا في مدة « الحماية » حول ولاءه عن الجيش الى البارلمنت والى كارلوس ستورت المعزول فاستدعي الملك المنفي ليعود الى عرشه من غير ان يدري بهذا الاستدعاء البارلمنت الذي كان يتباحث في الشروط التي ينبغي ان يشترطها عليه .

وبعدما أعلن كارلوس الثاني التسامح في كل الاديان قدم الى انكلترا في مايو سنة ١٦٦٠ فاستقبلته الامة بكل ترحاب وتودد ومن غير شرط لانها كانت الى ذلك الحين متأثرة وثائرة من جراء حكم كروم ول الامبراطوري وواجدة على « الحماية »

١٩ ـ تغيرات في جزية المزارعة ـ دخولية

في ذلك العهد عاد البارلمنت من بعض الوجوه الى الدستور كما كان

سنة ١٧٤٢ فظهر أن عمل « الحماية » والحرب الاهلية قد انعكس ولكن الواقع ان الدستور لم يكد يفقد خطوة من خطواته الا في المسائل الدينية فاستمر جاريا نحو الكمال على الخطة التي رسمت له في «اللائحة الكبرى» (مغنا كارتا) وعلى مبدإ الارتقاء الاجتماعي

وفي سنة ١٦٦١ التأم بارلمنت أعضاؤه ملكيو المشرب فاصدر قرارا عظيما يمس أمرين الاول « المزارعة » والثاني «الضرائب »

نعم أن النظام الاقطاعي قد تلاشى منذ قرون ولكن « المزارعة الاقطاعية» (أي أن يتولى زيد مزارع البارون فلان ويزرعها لحسابه ويدفع له كل عام خراجاً مالياً معينا مقابل ذلك) بقيت كما كانت لعهد الفتح النورمندي

لم يزل لذلك العهد يوجد بارونات وفرسان « وسوكمن » (انظر فصل ٢ نبذة ٦) تمتلكون أراضي بطرق مختلفة . فالبارونات والفرسان كانوا يقدمون أجرة أرضهم خدمة عسكرية (جنودا من رجالهم) أو أموالا بدل الخدمة وأما السوكمن فكانوا يدفعون الاجرة مالا فقط . ولكن لما كان مبدأ تعلق الواحد على الآخر (كما هو الحال في الاقطاع) يتلاشى ويقوم مقامه الاستقلال والتنافس أو بالاحرى التنازع التجاري صارت الامة تشعر أن ما بقي من آثار الواجبات والفروض والجزاآت الاقطاعية عبئاً ثقيلا على عاتق الامة

لذلك الغى بارلمنت سنة ١٦٦١ كل أنواع المزارعة التي تكون اجرة الارض فيها خدمة عسكرية وجعل معظم الملاك يستملكون أراضيهم على

نسق امتلاك « السكمن » أي ان يدفعوا اتاوة مالية معينة. وعلى التمادي أصبحت تلك الاتاوة اسمية وبواسطة هذاالتغير فقد الملك الجانب الاعظم من دخله لانه بانتفاء «جزيةالمزارعةالعسكرية» انتفت كل الاعانات والاتاوات الاقطاعية. ولسد هذاالنقص فرضت رسوم على بعض المصنوعات وأخصها البيرا التي استنبطت سنة ١٦٤٣ والملوك يتوارثون دخلها السنوي حتى أصبح دخل الملك يناهز مليون ومئتي الف ليره. وسميت هذه الرسوم «دخولية»

٢٠ ـ كارلوس الثاني والكنيسة

كانت سياسة هذا البارلمنت الاكليريكية متقهقرة . والملك كارلوس الثاني عزم على ان يلاشي البيوريتانية والبرسبيتيرية اللتين رآهما سائدتين في انكلترا ويقيم مقامهما الانجليكانية . ولما كان البارلمنت قد انقلب تمام الانقلاب على البيوريتانية فاق الملك في غيرته بمقاومتها . وفي سنة ١٦٦١ صدر « قانون الاشتراك » (كوربورايشن اكت) الذي يقضي على كل ذي منصب ان يشترك في « تناول العشاء الرباني» بحسب طقوس كنيسة انكلترا. ثم تلاه « قانون الامتحان » سنة ١٦٧٣ وكان يقصد به مبدئياً ان يحرم الروم الكاثوليك حقوق التوظف فحصر كل المناصب العسكرية والملكية بأولئك الذين اشتركوا بالعشاء الرباني على الطقس الانجليكاني ويدين بالطاعة للسلطة الدينية التي للملك . وبالطبع حرم أيضاً من الوظائف البروتستانت « اللا اتحاديين » (ننكونفورمست) . وفي سنة ١٦٧٨ نبذ الروم الكاثوليك من كلا مجلسي البارلمنت . وفي سنة ١٦٦٢ تجدد أمر

اليصابات بشأن « التوحيد » كونفورمتي وأضيفت إليه بعض اضافات زادت شدته

وفي سنة ١٦٦٤ صدر « قانون الاجتماع للعبادة » وفي سنة ١٦٦٥ « قانون الخمسة أميال » ـ الاول يحظر على كل من هو فوق الخامسة عشر من العمر أن يحضر اجتماعاً دينياً ضمن خمسة أميال من كل ابرشية أو مدينة (١) والثاني يحظر على كل رئيس ديني أن يعقد اجتماعاً دينياً ضمن هذه الدائرة أيضاً. وبهذين القانونين أصبحت الكنيسة الاسقفية تمنح وتمنع ككنيسة رومية

وأما مبدأ حق الاساقفة المنزل أي الالهي فكان يثبت شيئا فشيئا للاساقفة . و« نظام كنيسة الاسترداد الانجليكانية » أظهر لاعضائها المخلصين أنهم ملائكة مرسلون من الله بسيف يلوح الى الجانبين ليقطع شأفة البابويين الفاسدين ودابر الشاردين عن الكنيسة الثائرين . ولذلك آثر نحو ٢٠٠٠ رجل من الاكليروس أن يقاسوا النفي من الكنيسة على أن يخضعوا «لقانون التوحيد » . والبيوريتان اللا متحدون الذين كانوا الى ذلك الحين يجدون ملجئاً لهم في كنيسة انكلترا أصبحوا بعد الآن قوة عظمى في الحياة الانكليزية وجددوا ضروبا في السياسة عظيمة.

---

(١) والغرض من هذين القانونين أن تمنع العبادة على غير نظام الكنيسة الاسقفية لان التابعين لغير هذه الكنيسة الرسمية (كنيسة الحكومة) لا يجوزلهم أن يعقدوا اجتماعات دينية في المدن والابرشيات ولايخفى انه خارج دائرة الخمس أميال يتعذر عليهم اقامة العبادة لو شاؤوا

٢١ ـ « مذكرة هبياس كوربوس »

يستدل على نجاح « الحكم الذاتي » مدة حكم كارلس الثاني بالرغم من استبداد الكنيسة وتأثير الملكية الوهمي ـ من التشريع سنة ١٦٧٩ بشأن حرية كل فرد في الرعية . منذ القديم كان زج أي شخص في السجن لغير سبب موجب مباينا للتقاليد الشرعية الانكليزية الاصلية وللشريعة العامة . فهذه الحماية من السجن الاستبدادي تأيدت وجعلت قانونا نظاميا في « اللائحة الكبرى » . ومن ثم صار يحق لكل شخص يقبض عليه بسبب جريمة موجبة ان يطلب من ديوان القضاء الملكي ـ وديوان القضاء ملزم بان يعطيه ـ مذكرة (هابياس كوربوس) معنونة باسم وكيل السجن وآمرة اياه ان يأتي بالسجين الى الديوان لكي يحقق التهمة التي قبض عليه بسببها . كذا كان قانون مذكرة هابياس كوربوس حتى سنة ١٦٧٩ . فقد حفظ الحرية الشخصية الى ان شل يد الدستور حكم آل تيودور و برهن من غير أدنى شك الاستبداد بسجن آل ستوارت من غير محاكمة . ولكن كانت فيه بعض عيوب

١ ـ كان لديوان القضاء (ويدعى ديوان الملك) وحده ان يصدر المذكرة وليس لقاض في أي محكمة اخرى أن يصدرها في مدة عطلة الديوان

٢ ـ لم تجر هذه الشريعة خارج انكلترا (اي في سكوتلاندا الخ)

٣ ـ لم يحدد لوكيل السجن الوقت اللازم للاتيان بالسجين

٤ ـ قصر هذا القانون النظامي على الجنايات فقط

واذ كان البارلمنت الاول بعد « الارتداد » الذي دام من سنة ١٦٦١ الى سنة ١٦٧٩ . متغيظا من استبداد اللورد « كلارندون » مهردار كارلوس الثاني

جاهد كثيراً في ان يتلافي تلك العيوب. وأخيراً في سنة ١٦٧٩ صدر قانون مذكرة هاباياس كوربوس مضافاً اليه مايأتي : ــ

١ ــ اي واحد من قضاة اي محكمة ــ المهردارية او ديوان القضاء أو ديوان المالية او المحاكم العمومية ــ له أن يصدر المذكرة في مدة عطلة ديوان القضاء كما في مدة التئامه

٢ ــ القانون يعمل به في المستعمرات كما في سائر المملكة

٣ ــ على وكيل السجن ان يأتي بالسجين الى الديوان في برهة ٢٠ يوماً والا عوقب

كذا تلوفيت العيوب الاولى الثلاثة من القانون القديم. ولم يوفق هذا التشريع على السجن لاجل التهم المدنية حتى سنة ١٨١٦ حينما اشتملتها مواد قانون سنة ١٦٧٩

وهكذا يعد الشعب الانكليزي نفسه مديناً لفضل بارلمنت ١٦٧٩ الملكي غير البيوريتاني لانه أصلح وأيد قانون الحرية الشخصية أهم الاصلاح ومنتهى التأييد

٢٢ ــ اجمال

كان آل تيودور حكاماً مطلقين وآل ستورت ادعوا الحق الالهي ليكونوا ظلاماً مستبدين. واذ ازداد استبداد الملكية تحمست الأمة للمقاومة والدفاع وكان الحزب السائد في البلاد الذي ورث الانجليكانية عن اليصابات وبالغ فيها يعضد الملكية. واذ ادعى هذا الحزب لنفسه الكهنوت الممحص زود الملك بالآراء اللاهوتية لكي يعضد ادعاآته

جمعت الامة نفسها بعد جعل الاصلاح على قاعدة الحق الشرعي

والدين المؤسس على الكتاب المقدس فقط . وبالتدريج أصبح الملك والشعب عدوين ونمت العداوة حتى أفضت الى خصام وضرب وصدام . ومع ان الملك في ساعة الصدام عزل من مناصب البارلمانت جماعة لا يمكن ان يعتبروا اضداد الأمة فيمكن ان يقال ان الامة بواسطة بارلمانها حاربت الملك وغلبته . وكانت البيوريتانية ظافرة والكنيسة سقطت مع الملك . ولكن الجندية التي كسبت نصرة الامة أصبحت سيدة البلاد

و « حماية » كرومول كانت امبراطورية حربية الامر الذي لم يطرأ على انكلترا من قبل . مات كروم ول ودولة ستوارت عادت على نور الحماسة المقاومة للبيوريتان وفي خلال هذه الازمات المتتابعة نما « الحكم الذاتي » وكل أزمة كانت تساعده لا تعيقه . حتى ان الاسترداد أي استرداد الملكية بنظامها الا كليريكي الضيق وروحها المعكوسة الفعل لم ينقض ما فعله البارلمنت الطويل العمر . والمجمع الذي وافق على مذكرة هاباياس كوربوس كان يستحق أن يخلف المجمع الذي استنبط « عريضة الحق » (راجع نبذه ٨ من هذا الفصل)

الفصل العاشر

الثورة (١٦٨٥ – ١٦٨٨)

١ – « لائحة المنع »

دامت مدة طويلة حماسة الامة التي ظهرت بها حين استدعت كارلوس الثاني الى العرش وتهددت البيوريتانيـة بالاضمحلال . وظهر عرش آل ستوارت ارسخ منه قبلا . والملك كارلوس ووزراؤه والبارلمنت الواثق بهم كانوا في مركز يمهد السبيل لاستبداد شـديد الفاعلية . ولكن كان ممكناً جداً ان تساء الثقة حتى في « البـارلمنت الطويل العمر » لعهد « الاسترداد » ولذلك اساءها كارلوس ووزراؤه . والاعمال الجوهرية التي عملها البيوريتان في الكنيسة والمملكة لم تزعزعها فاعلية الملكية المضادة لها واستبداد آل ستوارت لم يتفق مع استمرار تلك الاعمال

والبيوريتانية كانت ترمي الى غرض « الحكم الذاتي » في البلاد وقد اصابته . وكانت قاعدة ملكية كارلوس الثاني الحكم المطلق . والوزراء الذين هم اعضاء المجلس الخاص مع انهم لم يكونوا مسأولين للبارلمنت لم يكونوا غيورين على الوطن . ومجلس اللوردات كان مستعداً لمعاضـدة دعاوي الملك المتطرفة . ولكن ليس شيء من هـذه الاحوال ولا كلها كافياً لان يجعـل قسماً كبيراً من مجلس العموم مضاداً للملك لو لم يظهر كارلوس ان عواطفه كانت متجهة نحو الكنيسة الكاثوليكية الرومانية ولو لم تصبح

الامة خائفة ان يلغى عمل الاصلاح لان شعب انكلترا وان كان يحب الحكم الاكليريكي والعبادة والصلاة الطقسيتين كان بروتستانيا

وكانت حينئذ فرنسا الدولة المتسيدة في أوروبا . وكان لويس الرابع عشر ملك فرنسا كاثوليكياً متعصباً ومطلق الحكم . فعقدت الممالك البروتستانية الرئيسية ـ انكلترا وهولاندا واسوج ـ محالفة ثلاثية ضده . وكان المبدأ الدستوري في انكلترا بعد ذلك مرتبطاً بالبروتستانية وبالعداوة لفرنسا وصار كارلوس الثاني يزداد مخالفة للبروتستانت ومحالفة لفرنسا . وهكذا أصبح الملك والامة مرة أخرى متحالفين

وفي سنة ١٦٧٠ امضى كارلوس ولويس معاهدة سرية في دوفر تعهد فيها كارلوس ان يقاوم تأثير المحالفة الثلاثية . وقد حاول وزراء الملك طويلا ان يتوسطوا بالمفاوضة بين الملك والبارلمنت وبين الملك ولويس . وفي خلال ذلك كان قسم كبير من البارلمنت موجساً شراً

وكان جايمس (يعقوب) اخو كارلوس دوق اف يورك الوارث الشرعي وكان كاثوليكياً بحتاً . واذ ازداد الحزب توجساً رأى انه اذا لم يمنع ارتقاء جايمس يقضي على سيادة البروتستانية . وبناء على ذلك رفعت « لائحة المنع » في سنة ١٦٧٩ الى مجلس العموم قاضية بمنع ارتقاء الدوق اف يورك

رغب البروتستانت وحزب الامة ان ترتقي الى العرش ماري ابنة أخ كارلوس الثاني التي تزوجت وليم أمير اورانج المتنبث باحتجاجات أوروبا البروتستانتية ضد لويس الرابع عشر . ولكن بعض السياسيين الذين

رأسهم سافتسبوري قدموا للعرش الدوق أف مونموت الابن غير الشرعي لكارلوس الثاني . وكان الامير يحتاج الى قادة عظماء للامة والى تحديد ميلها بحيث تتفق على واحد فقط توليه الحكم وخلوها من هذين الامرين سقطت « لائحة المنع »

٢ ـ « هويجز » و « توريز »

في تلك السنة التي صدرت فيها « لائحة المنع » أي سنة ١٦٧٩ ابتدأ استعمال اللفظتين « هويجز » و « توريز » للحزبين اللذين انقسمت اليهما الامة . فالحزب الاول «الهويجز » كان أشد ميلا الى التدرج في سلم الفلاح واكثر غيرة على البروتستانية وحقوق البارلمنت الشرعية وهو الذي اهتم في « لائحة المنع » والحزب الآخر (التوريز) كان أقل ميلا الى التدرج في سلم النجاح وقليل الثقة في قوة العموم وغيوراً على « حق الملك والاساقفة الالهي» والعدو اللدود للائحة المنع . ومع ذلك لم يكن «التوريز» حماة لمطلق الملكية اكثر من «الهويجز» ولكن شدة غيرتهم على حقوق الملك ولا سيما في حياة كارلوس الثاني جعلتهم أعداء « الحكم الذاتي» ـ المبدأ الاساسي للدستور الانكليزي

٣ ـ ارتقاء جامس الثاني سنة ١٦٨٥

ان خيبة حزب الهويجز في سقوط « لائحة المنع » أقدرت كارلوس الثاني ان يحكم ست سنين حسب مطلق ارادته . وفي مدة هذه السنين فقد الانجليز «حكمهم الذاتي » . ولما مات كارلوس خلفه دوق اف يورك

باسم جايمس الثاني . وفي مدة حكمه (١٦٨٥ ـ ١٦٨٨) ساءت المسائل جلا . فالبارلمنت الاول كان معظمه من حزب التوريز . وأما الهويجز فاذ كانت قواهم محصورة ولا منفذ لها انفجر صبرهم بثورة خفيفة بقيادة مونموث في انكلترا وارجيل في سكوتلاندا . ولكن نقمة هائلة انصبت على رؤوس العصاة اذ حوكموا امام لجنة قضاة « جفريز »

٤ ـ الجيش

أفضل الوسائل التي اتخذها جايمس الثاني لتأييد اسلوب الحكم الشخصي (أي الحكم الملكي المناقض لحكم الامة نفسها بنفسها) زيادة القوة العسكرية . وقد علمت انه منذ القديم لم يكن في انكلترا جيش تحت السلاح دائماً أي انه لم يوجد جنود مدربون ومتأهبون للحرب عند الطلب قاصرون همهم على هذا التأهب . بل في كل اوروبا لم يكن جيش تحت السلاح حتى نهاية العصر الاوسط لان جزية الاقطاع العسكرية واضطرار الاحرار العام بان يدافعوا عن ذمارهم كانا يجهزان البلاد بقوة كافية للدفاع والهجوم . ولكن لما ثارت فئات اهل الاقطاع وكانت الحاجة شديدة الى الحرب والقتال نشأت الجندية النظامية . وفي البلاد التي كان الملوك فيها يلتقطون القوات الساقطة من ايدي الاقطاعيين كانت الجنود النظامية التي تحت السلاح آلات متينة للاستبداد وفي انكلترا رأينا ان القوات التي لم يستعملها البارونات للحيف والعسف والظلم انتهت الى ايدي العامة أو اهل الطبقة الثالثة من الشعب لا الى يد الملك . ولذلك لم يشرع الملوك في

اعداد القوة العسكرية النظامية حتى ولا لعهد آل تيودور وآل ستورت
هنري السابع الف فرقة من ٢٠٠ نفر للدفاع عن شخصه تدعى « الحرس » (يو من اف ذي جارد) . وكان يوجد بعض حاميات موزعة في بعض مدن ساحلية . ولكن الشعب الانكليزي كان يكره مبدأ الجندية النظامية المتاهبة دائماً للقتال كرها شديداً . وقد اضطر ملوك آل ستوارت الاولون ان يعدلوا عن الاساليب العديدة التي استنبطوها لتنظيم جيش تحت السلاح وازداد كره الامة هذا باستفحال سيطرة الجيش العظيم الذي جمعه كروم ول . وبعد « الاسترداد » اضطر كارلوس ان يفضه بيد أنه استبقى منه نحو ٥ آلاف رجل فقط باسم « الحرس » . وقد نجح في استدعاء حامية أجنبية لاعداد جيش نظامي تحت السلاح فجمع نحو ٧ آلاف . وزاده جايمس الثاني الذي كان اسلوب حكمه اكثر استبداداً وأشد عسفاً حتى بلغ ٣٠ الف مقاتل . ولكن كره الامة لهذا الجيش بلغ حده فانها شعرت ان جيشاً نظامياً تحت السلاح بقيادة الملك وهو غير مسأول يهدد « الحكم الذاتي » وان جهاد خمس مئة عام في تأييد هذا الحكم قد يذهب سدى في ليلة واحدة فاذا لم يكن بد من جيش نظامي تحت السلاح ـ وقد ظهر ان استعدادات فرنسا للحرب لاندع بداً منه ـ وجب ان يكون تحت قيادة مجلس العموم الذي يمثل الامة . وسترى كيف كان ذلك

٥ ـ جايمس الثاني والكنيسة

واكثر ماأرعب الامة سياسة جايمس الاكليريكية فانالبروتسنانية

ربطت الامة ربطاً وثيقاً واتحد حزب التوريز مع حزب الهويج واللااتحاديين مع الكنيسة الوطنية لكي يصونوا حرية انكلترا من نفوذ رومية المكروهة وكان غرض الملك الوحيد أن يرد لذاته نفوذ رومية وأمنيته ان ينشئ لنفسه قوة كاثوليكية حربية مطلقة مثل القوة التي كان لويس الرابع عشر يتهدد بها أوروبا كلها بان يستعبدها . وفي سنة ١٦٨٧ والسنة التالية لها نشر « منشور التسامح (١) (ديكلارايشن اف اندلجنس) مجدداً « قانوني الامتحان والاتحاد » (فصل ٨ نبذة ١١ وفصل ٩ نبذة ٢٠) ومنادياً بالتسامح الديني العام . وقد شمل التسامح البروتستانت المخالفين ولكن تجايس عني به الروم الكاثوليك . وعرف الاتحاديون ذلك وأبوا ان ينتفعوا بهذا التساهل . وكان الملك قد خطا خطوة المنتحر التي أفضت الى تألب الأمة عليه فأمر ان يقرأ « منشور التسامح » علناً في الكنائس فأبى سبعة من الاساقفة ان يفعلوا ذلك في ابرشياتهم فأرسلوا الى السجن بتهمة العصيان ومع انهم حوكموا لدى القضاء فان مجلس المحلفين اخلى سبيلهم

ارتقى الى منصة المجلس الخاص بعض من الروم الكاثوليك وانشئ « ديوان اللجنة العليا » ثانية (فصل ٩ نبذة ١٣) وكان من جملة قراراته الظالمة انه طرد اتباع كلية مجدلين في اكسفرد لانهم ابوا ان ينتخبوا رئيساً كاثوليكياً . وهكذا نبذت الجامعات التي كانت كمعاقل وحصون لحزب « التوريز » وتناست الامة التحزب والاختلاف في الآراء واتحدت

---

(١) اطلاق الحرية الدينية

لتجاهد في صيانة البروتستانية

٦ ـ وليم أمير اورانج

كيف عزل جايمس الثاني ؟ ـ كانت ابنته ماري التي تزوجت وليم أمير اورانج ذات الحق بالملك . ولكن بعد ذلك رزق جايمس ابناً فاذا كان هذا الصبي صاحب الحق بالتاج تسقط دعوى ماري له . على ان الامة مالت الى الامير وليم لانه كان من جهة قائد البروتستانات المتحدين ضد فرنسا ومن جهة أخرى زوج ماري . فذاعت اشاعة بين القوم ان ابن جايمس مزور أي ان جايمس ادعاه لكي يورثه التاج . ولا يخفى ان اشاعة كهذه تطابق رغائب الامة

وفي ربيع سنة ١٦٨٨ أمضى جماعة من نبلاء حزب «الهويج» عريضة دعوا فيها الامير وليم ان يأتي ويقبض على زمام الحكم . واذ شعر وليم ان قيادة انكلترا تفيده جداً في الحرب الاوروبية قبل الدعوة وقدم في ٥ نوفمبر اما جايمس ففر الى فرنسا ووليم شرع يحكم بناء على وجود البارلمنت الاخير الذي انعقد لعهد كارلوس الثاني

٧ ـ لائحة الحقوق

هكذا طرد جايمس وحكم انكلترا بدله رجل بروتستاني مقتدر ولكن الى ذلك الحين لم يكن قد ترتب شيء بشأن تنصيب الملك . وفي يناير سنة ١٦٨٩ التأم بارلمنت للائتمار وكان حزب « الهويجز » صاحب اليد الطولى في سياسته بالرغم من تحزب كثيرين من حزب « التوريز » لجايمس

مع انهم كانوا الجانب الاكبر من مجلس اللوردات فقرر البارلمنت قبل كل شيء ان جايمس الثاني نقض عهده مع الشعب وبقراره أخلى العرش وان المملكة لا يمكن ان تسلم من الخطر تحت حكم أمير باباوي ولذلك لجأت الى أميرة أورانج واثقة ان ابن جايمس مزور

عند ذلك أعلن وليم انه لا يتولى الحكم الا اذا جعل ملكا مدى حياته . وبعد اذ تباحث المجلسان (اللوردات والعامة) في الامر اتفقا على توليته كما شاء وعلى ان يتوجا وليم وماري ملكا وملكة على شرط ان يرضيا بمنشور (اعلان الحق) يشتمل على بنود دستورية . فكان كذلك وتتوجا في فبراير سنة ١٦٨٩

التأم البارلمنت في اكتوبر واسهب في « منشور الحق» وجعله قانوناً وكان يسمى « لائحة الحقوق » . ولم يكن بين النصوص الدستورية الانكليزية ماعدا « اللائحة الكبرى» و« عريضة الحقوق »(فصل ٩ نبذة ٨) ما يساوي «لائحة الحقوق» هذه بالاهمية لانها كانت مساومة جديدة بين الملك والشعب على الحقوق . وكان استيلاء وليم وماري على التاج مترتباً على احتفاظهما بالمواد الثلاث عشرة التالية التي بنقضها اضطر جايمس الثاني ان يخلي العرش : ــ

١ ــ يحظر على الملك ان يعدل قانوناً أو يوقف اجراء قانون بغير رضى البارلمنت

٢ ــ لا يسوغ له ان يستعفي من قانون

٣ ـ الدواوين التي كديوان اللجنة العليا غير قانونية

٤ ـ لا يسوغ له ان يجبي أموالا الا برضاء البارلمنت

٥ ـ العرائض التي تقدم تعد للبارلمنت شرعية وعقاب ذويها لاجلها غير قانوني

٦ ـ لا يسوغ له ان يحشد جيشاً أو يحفظ جيشاً عنده تحت السلاح في مدة السلم الا باذن البارلمنت

٧ ـ يجوز للبروتسانت ان يقتنوا سلاحا للدفاع عن أنفسهم كما تجيز الشريعة لهم

٨ ـ يجب ان تكون الانتخابات للبارلمنت حرة

٩ ـ يجب ان تكون الحرية في الكلام والمناقشة في البارلمنت تحت سيطرة البارلمنت يمنحها متى شاء

١٠ ـ القساوة في العقاب والتسامح مع المحكوم عليهم غير جائزين

١١ ـ القضاة المحلفون في محاكمات جرائم التمرد العالي يجب ان يكونوا من الملاك الاحرار

١٢ ـ الغرامات والعقوبات المالية قبل تحقيق الذنب غير جائزة وتعد لغواً

١٣ ـ يجب ان ينعقد البارلمنت مراراً حيناً بعد آخر

وبناء على اقرار وليم وماري بصواب هذه المواد وتعهدهما بالعمل بموجبها أعطيا التاج معاً . وكان تعيين الخلافة من حق ماري فاذا لم تعين أحداً كانت الخلافة وحق تعيينها لاختها حنه (أنه) التي هي أصغر منها اذا كانت بروتستانت . لانه كانت توجد مادة تحظر على أي باباوي ان يصعد الى العرش . وقد أضيف الى اللائحة يامين جديدة للولاء والسيادة

كذا كانت « لائحة الحقوق » . فترى القصد الاساسي منها توطيد الحكم الذاتي . وما تعذر عليها أن توطده لو كان عند الملك والمجلس الخاص أمانة صادقة لان القوة المنفذه القصوى كانت في أيديهما والى ذلك

الحين لم يهتد الى نظام يخلو به الملك من المسأولية الفعليـة ويكون «المجلس الخاص » المنفذ تحت سيطرة البارلمنت رأساً

٨ ــ « قانون الهيجان »

البند السادس المذكور آنفاً في « لائحة الحقوق » والذي يمنع ان يكون في مدة السلم جيش تحت السلاح الا باذن البارلمنت حل المسألة المعقدة وهي ضم القوة العسكرية الدائمة التي لابد منها الى سيطرة البارلمنت لان رضاء البارلمنت الضروري لحل هذه العقدة بدا في القانون المسمى « قانون الهيجان» الذي يمنح الملك حق تنظيم الجيش والبحرية مدة سنة . وكان هذا القانون يجدد كل سنة ماعدا سنة واحدة لم تجدد فيها . ونفقات الجيش والاسطول كانت تقرر معه أيضاً . ذلك لكي يكون وجود الجيش المنتظم تحت السلاح حتى لسنة واحدة متوقفاً على ارادة البارلمنت الذي يمثل الامة (١)

٩ ــ قانون التعيين (١٧٠٠)

كان حكم وليم وماري بالجملة هادئاً وناجحاً . ولكن مضادة حزب التوريز للثورة استمر حتى طفق قسم منه ينظر الى جايمس ستوارت نظرة المشوق . وقد لقب اهل هذا الحزب اليعقوبيين (نسبة الى يعقوب المرادف

---

(١) وقد ظهر سنة ١٨٧٩ قانون جديد جعل « قانون الهيجان » دائماً تقريباً والبارلمنت يؤيده لكي يجعل مواده نافذه

لجايمس) . وما دام للبرنسس (انه) اولاد فالخلافة مضمونة للبروتستانت ولكن لما مات طفلها سنة ١٧٠٠ أصبح من الضروري وضع ترتيب جديد وبناء عليه صدر « قانون التعيين » باتفاق اكثرية الحزب التوري . وأهم مواده خمس :-

١ ـ اذا لم يكن لهنه ووليم خلف ترجع الخلافه الى صوفيا اميره هنوفر ودريتها

٢ ـ يجب ان يكون جميع الملوك في المستقبل بروتستانت

٣ ـ لايجوز للملك أن يفارق البلاد الا برضى البارلمنت (هذه المادة رجع اليها في حكم جورج الاول)

٤ ـ على المجلس الخاص ان يساعد الملك في تنفيذ الاعمال ويجب ان يمضي قراراته من يحضرون من أعضائه الوزراء (وقرار الاجتماعات الوزارية كان خطوة في اشراف البارلمنت على التنفيذ وادارته له كما سنرى في الفصل التالي)

٥ ـ لجنات القضاة قابلة للعزل بأمر من البارلمنت (وهكذا امتدت سيطرة البارلمنت حتى شملت القضاء الذي كان تحت امرة الملك وحده

١٠ ـ اجمال

هكذا ثبتت الثورة وقامت بعدها سيطرة البارلمنت . وكثلكة جايمس الثاني الضاغطة والجيش المنظم العظيم الذي جمعه بغتة اضطرا الامة ان تتحد على عزم ان تحفظ الخلافة للبروتستانت ولو اقتضى الامر ان تغير الدوله وقد نالت غرضها هـذا باسلوب وضع البارلمنت فعلياً لا وهمياً في مقدمة النظامات الدستوريه

الفصل الحادي عشر

النظام الوزاري والاحزاب (١٧٠٢ ـ ١٨١٥)

١ ـ حنه

ارتقت حنه (انه) اخت ماري وابنة جايمس الثانيةالى العرش سنة ١٧٠٢ وكان حكمها مهماً جداً لدارس تاريخ الدستور الانكليزي لانه شهد حلالآخر مسائل الحكومة المهمة ونعني بها « كيف يمكن جعل « المجلس الخاص » (١) ولا سيما القسم العامل فيه المدعو نظارة (منستري) مسأولا لمجلس العامة» فحل هذه المسألة المهمة كان كحل سائر المسائل السياسية في انكلترا أي بالتدريج حسب مقتضى الاحوال

ان حوادث القرن السابع عشر و« لائحة الحقوق »و«قانون التعيين» مكنت هذين المبدأين العظيمين وهما: تأييد البارلمنت للملكية وجعل القوة في يد مجلس العامة ، ولكنها تركت للملك وللمجلس الخاص وظائف التنفيذ برمتها ومسأولية العمل بموجب القوانين . على أن الاختبار الطويل في ما مر من تاريخ المجلس الخاص دل على عدم صلاحية هذا المجلس الذي لم يكن مسأولا لاحد سوى الملك في عهد استواء الحكم الذاتي . ولذلك حاول بعض الساسة الغيورين في زمن حكم كارلوس الثاني ان يكيفوا هذا النظام لكي يجعلوه أقل ضرراً . فوزراء كارلوس الثاني كانوا لجانات سرية

---

(١) ـ هو الذي سمي في صفحتي ١٠٤و١١١ « بمجلس الوزراء » و« بالوزارة

يستبد الملك في انتخابها من المقربين الى البلاط من أعضاء « المجلس الكبير » مع ما يتصف به هذا الانتخاب من الصفات المذمومة

وفي سنة ١٦٧٩ اقترح السير « وليم تجل » ان ينتخب « مجلس خاص » جديد مشتملا على ثلاثين عضواً من النبلاء وأعيان البلاد وان يكون خمسة عشر منهم وزراء الملك (١) . وقد ظن ان مجلسا كهذا صغير الى حد ان تسهل قيادته وكبير الى حد انه لا يمكن ان يكون عصابة تستطيع العصيان . فرضي الملك هذا الاقتراح ووعدان يتبع مشورة ديوان كهذا ولكنه لم يف بوعده فاعيدت اللجنات السرية (كبنت) ثانية . واذ اعترف البارلمنت بان لا ندحة من هذه اللجنات التمس وسيلة للسيطرة عليها دون بقية الوزارة . وقد اكتشف تلك الوسيلة من كثرة مطالب أصحاب السلطة الحزبية . على انه كان حينئذ في الامة وفي مجلس العامة حزبان لكل منهما رايه الخاص يأول بموجبه القوانين الموضوعة ولذلك لم يستطع مجلس العامة ان يمثل شعباً متفقاً في الرأي بل يمثل الاكثرية . ولكن اذا اقتضى ان يكون « الحكم الذاتي » حقيقياً أو ان يوجد على أي حال وجب ان تكون القوة المنفذة أي الوزارة مع الاغلبية وبعبارة أخرى اذا كان مجلس العامة من أحد الحزبين (الهويج أو التوري) وجب أن تكون القوة المنفذة من ذلك الحزب أيضاً . وبناء عليه كانت الوزارات (التي لابد من وجودها) مسأولة للملك ولمجلس العامة مع ماهي فيه من تقلب الاراء والطريقة الوحيدة لذلك انما هي بانخراط أعضائها في

---

(١) هنا نرى كيف ان الوزارة الحقيقية اشتقت من « المجلس الخاص »

المجلس الخاص من الجهة الواحدة وبكونها الحزب الغالب في البارلمنت من الجهة الاخرى.فحل المسالة على هذه الصورة اتضح تدريجاً في اذهان رجال السياسة . والجري على هذه الخطة وقع عند الملك في بادئ الأمر موقع الاستهجان والاشمئزاز لانها كانت في مظاهرها ماسة بالسلطة الملكية في حين انها كانت تزيد في مقامه برفع المسأولية عنه ووضعها على عاتق الوزارات . وبناء على ذلك تقرر في عرف الحكومة أولية ثابتة وهي ان « الملك لا يغلط »

٢ ـ السياسة في عهد حنه

لا وليم الثالث ولا حنه (انه) كانت تريد ان تنشيء وزارة من الحزب الذي له الاكثرية في مجلس العامة . ولكن الهويجز كانوا الحزب الذي يضرم الثورة وأخيراً اضطر وليم ان يعقد النية على ان ينتخب وزارته منهم ولم تكن حنه قوية العقل ولهذا كانت تحت رحمة صنائعها . فلم يكن اعهدها مبادئ سياسية محدودة . ولكن يقال على الغالب ان نهضة حزب الهويج التي اضرمت الثورة دامت من ١٧٠٢ الى ١٧١٠ . وفي هذه السنين كان « غودولفين» الوزير الأول و «انتصر مارلبوروف » نصراته العظيمة على الفرنساويين . والامة ملت الحرب وقد اوضح كرهها لها حينئذ كتاب حزب التوري وساسته مثل « سويفت »و« اكسفورد »و« برينغبروك »

ثم انعكس فعل حزب التوري . وفي الانتخاب العام سنة ١٧١٠ عاد مجلس العامة والحزب التوري مغلب فيه . واذ الغت الملكة نظام وزارة

جديدة رضيت ان تنتحب وزارة من حزب التوري وهي الوزارة التي رأسها اوكسفورد ودامت حتى وفاة حنه سنة ١٧١٤واشنمات على معاهدة أوترخت في سنة ١٧١٢ التي بها انتهت الحرب الفرنساوية

٣ ـ سكوتلاندا (٣ ١٦٠ ـ ١٧٠٧)

من أهم الحوادث التي جرت لعهد الملكة حنه اتحاد انكلترا واسكوتلاندا التام في السياسة والتجارة والتشريع ٠ وقد اتحد التاجان ـ كما يذكر القارئ ـ سنة ٣ ١٩ حينما خلف جايمس الرابع ملك سكوتلاندا اليصابات على العرش الانكليزي وسمي حينئذ جايمس الاول ٠ وكان حكم آل ستوارت في سكوتلاندا أسوأ حالا منه في انكلترا

ففي انكلترا عاشت طبقات الهيئة الاجتماعية كلها معاً ووجه الاقطاع العابس كان محجباًومر على تقاليد « الحكم الذاتي » نحو الف ومئتي عام ٠ تجلى فيهـا المجلس النيابي (البارلمنت) مدة ٣٠٠ عام٠والملك والاكليروس والاشراف كانوا مقتدرين وغيورين على الوطن٠ نعم ان استبداد آل استوارت اتعب البارلمنت جداً بيدانه لم يلاشه

واما في سكوتلاندا فقد وجه الاقطاع وجهه السيئ ٠ فالبارونات ضغطوا على مزارعيهم ومستقطعي الاراضي منهم وناهضوا الملك ولم يكن للشعب مجلس نيابي (بارلمنت) والمجلس الخاص وديوان القضاء كانا مستبدين ظالمين ٠

ولما جاء الاصلاح محص كل قلب بالنار وجعل السكوتلانديين شعباً جديداً في عقله وآدابه . ولكنه بقي مدة طويلة من غير ان يأتي بتحسين سياسي أو اجتماعي . والاشراف أخذوا جانب الاصلاح فتوثقت ربطهم الاقطاعية بالشعب . ونفوذ « جنيفا » العامل في الطبع الاسكوتلاندي لم يجعل البروتستانية في سكوتلاندا بيوريتانية فقط بل برسبيتيريه أيضاً. وهذه نشأت سنة ١٥٩٢ .

وحينئذ امكن جايمس الرابع ان يجيز البروتسانية على المذهب الانجليكاني ولكنه عامل البرسبتيرية كعدوة مع مالها من المبادئ الديموقراطية والغيرة على السيادة الاهلية . ولكن سكوتلاندا اذا لم تكن برسبتيرية فما هي شيئاً . وهكذا لما نقل جايمس عرشه الى لندن لم يكن أباً لشعبه بل حاكما يصوب اليهم ظلمه من الخارج

تاريخ سكوتلاندا في الجيل السابع عشر كان عبارة عن جهاد دموي شديد طويل بين احساس البيوريتان المتمدنين بعض التمدن الخالين من النظامات او الاختبارات السياسية من جهة وبين ضغط الانجليكان المتحولين شيئاً فشيئاً الى الكثلكة في اخلاقهم من جهة أخرى

نجح جايمس الرابع (أو بالاحري الاول) في انشاء النظام الاسقفي سنة ١٦١٠ ولذلك كانت الكنيسة المجددة في سكوتلاندا نسخة ثانية من اختها كنيسة انكلترا بيد انها كانت خلواً من طقس للعبادة (أي ليس لها كتاب صلوات معينة) فقام رئيس الاساقفة « لود » بسد هذا النقص.

فالف كتاباً للصلاة وحاول ان يضطر الشعب السكوتلاندي على قبوله فعارضوا ومانعوا حتى انتهى الخلاف بالحرب الاهلية . وكان موقف السكوتلانديين في الحرب خصوصياً لانهم ابتغوا ان يستردوا البرسبيتيرية وان يؤيدوا في الوقت نفسه ولاءهم لآل ستورت على ان الامرين كانا متنافيين ولم يفهم السكوتلانديون هذه الحقيقة الا بعد سفك الدماء الغزيرة ومعاناة الشقاء

الفوا لانفسهم بارلماناً ثلاثياً أي انه يتجدد كل ثلاث سنين واقتبسوا بعض حسنات الحزب الاصلاحي في انكلترا ونبذوا « اللوردات المشترعين »

ولكنهم كانوا مقيدي الحرية ما داموا متعصبين لآل ستيورت

حكم كارلوس الثاني سكوتلانداً حكماً مطلقاً خلواً من مسأولية بقوة حربية عظيمة واعلن ان الكنيسة البرسبيتيرية التي نشأت سنة ١٥٩٢ غير قانونية وطرد كهنتها فجعلوا يقيمون عبادتهم في المغاور والكهوف

فهذه الاحوال السيئة التي كانت تزداد سوءاً يوماً بعد آخر دامت حتى نهاية الثورة (سنة ١٦٨٨) التي اتحد فيها السكوتلانديون اتحاداً وثيقاً ومن ثم ابتدأت الاحوال تتحسن . فالبرسبيتيرية أعيدت وصار الناس يرونها طبق النظام بخلاف تأويل مضطهديها اياها بالتهور والتعصب . ولكن كل مناهج الاصلاح الخصوصية لم تعد ذات اهمية تلقاء الحاجة

---

(١) اللوردات المشترعون هم « لوردات المواد » الذين ورد ذكرهم في فصل ٨ نبذة ١٦ . وهم اعضاء لجنة مؤلفة من الولايات الثلاث تعد المشروع وتقرره قبل ان يقدم الى مجلس التشريع . وكان نفوذهم سائداً على البارلمنت

العظمى الى التوفيق بين المملكتين سياسياً وتشريعياً

قبل كل شيء كانت سكوتلاندا مفتقرة الى دستور حق يراد به الحكم الذاتي . على أن معارف أهلها السياسية كانت ضعيفة وعاجزة عن ان تمكنهم من وضع هذا المشروع في حيز الفعل ولذلك افضى امر زعمائهم الى ايثار الاتحاد مع انكلترا فتم لهم ذلك في أول مايو سنه ١٧٠٧

وفوق كل شيء كانت سكوتلاندا تحتاج الى دستور موضوعه « الحكم الذاتي » فلم تستطع أن تختلق مشروعاً كهذا من نفسها وأخيراً وافق قادتها على اتحاد المملكتين الذي تم في أول مايو سنة ١٧٠٧

٤ ـ معاهدة اتحاد المملكتين

كانت معاهدة اتحاد انكلترا وسكوتلاندا مشتمله على ٦ مواد : ـ

١ ـ ان الخلافة لصوفيا حفيدة جايمس الاول التي تزوجت « حاكم هنوفر » واولادها بروتستانت

٢ ـ ان كل الامتيازات التجارية التي تتمتع بها انكلترا تتمتع بها سكوتلاندا

٣ ـ ان ختم المملكة والنقود والعيارات والمقاييس تستعمل في المملكتين على السواء

٤ ـ ان النظام الاسقفي في انكلترا والبرسبيتيري في سكوتلاندا يعدان شرطي الاتحاد الاساسيين

٥ ـ ان يوجد بارلمنت واحد في بريطانيا العظمى بحيث يكون فيه ٤٥ نائباً سكوتلاندياً في مجلس العامة وستة عشر في مجلس النبلاء ينتخبون لكل بارلمنت

٦ ـ ان تكون الضرائب واحدة في كلتا المملكتين ـ والنظام القضائي في سكوتلاندا يبقى على حاله السابق

٥ جورج ـ الأول وحزب الهويج

وبعد وفاة حنه سنة ١٧١٤ خلفها جورج ابن « حاكم هنوفر » من غير ان يلقى معارضة الشعب . ومع أن حزب التورى الذي كان قوي الجانب سنة ١٧١٠ كان رقيق العواطف نحو جايمس كما علم القراء آنفاً ففي هذا الحين ذهبت منه هذه العواطف . على ان الملك الجديد سلم كل ثقته بحكم الطبع لحزب الهويجز الذي كانت له اليد الطولى في تفريغ الخلافة له وكانت لهـذا الحزب في ذلك الوقت الاكثرية في مجلس اللوردات . وبعـد الانتخاب الذي حصل سنة ١٧١٥ كانت له أيضاً الاكثيرية في مجلس العامة . وفي الحال تألفت وزارة من الهويجز ودام هذا الحزب صاحب الحول والطول تحت زعامة زعماء مختلفين أخصهم السير روبرت هليول وهنري بلهام الى ان ارتقى الى العرش جورج الثالث سـنة ١٧٦٠ . وحينئذ كان قد تم النظام الوزاري (كابينت) كالواجب وكانت الوزارة من حزب الهويجز من سنة ١٧١٥ الى سنة ١٧٦٠ لان الرأي والميل اللذين كانا سائدين في البـلاد وفي مجلس العموم في تلك السنين كانا دائمـاً نفس رأي الهويجز وميلهم

٦ ـ القانون السـاعي

في الجيل الثامن عشر لم يضف شيء الى نظامات الحكومة البريطانية لانها تمت . وما دام مجلس العامة ينوب عن الامة نيابة حقيقية يستحيل ان يسود ظلم الملك أو ظلم الاشراف الا اذا شاءت الامة الظلم (بسوء تصرفها) فمنذ عهد « الاسترداد » (أي استرداد الملكية) كانت البارلمانات ثلاثيـة

(أي أن البارلمنت ينتخب الى ثلاث سنين فقط) . وفي سنة ١٧١٧ مد أجل البارلمنت القانوني الى سبع سنين لان الحكومة شعرت انها ضعيفة جداً عن تأليف الوزارات والوزراء كانوا يبتغون البقاء في مناصبهم وبناء عليه أصبح البارلمنت ينتخب الى سبع سنين

٧ ــ جورج الثالث والحكومة

بارتقاء جورج الثالث سنة ١٧٦٠ انتهى صعود حزب الهويجز . فلم يكن وزراء هذا الحزب من ذوي العقول الثاقبة . وبما ان مجلس العامة لم ينب عن ألامة النيابية الحقيقية بقي الوزراء حتى النهاية أصحاب نفوذ وقوة لا لانهم كانوا ذوي أهلية بل لان مجلس اللوردات كان من حزب الهويجز

كان جورج الأول وجورج الثاني جرمانيين لا انكليزيين. واذ كانا مطمئنين على العرش لم يعبآ اكثيراً بسياسة انكلترا . واذ كان الهويجز هنوفريين مخلصين أي متحيزين للملك وهو من آل هنوفر حكموا حكماً «أوليجارشياً» (اي حكم الاعيان) واثقين بميل الملك اليهم عن غير سبب يعقل ومن غير ان يكونوا تحت مراقبة الشعب

ولكن جووج الثالث غير ظنهم فقد كانت له رغبة شديدة في ان يحكم حكماً مطلقاً وحزب التوري الذي قضى نصف قرن وهو يجمع نفسه ويلم شعثه وينتظر فرصة للنهوض ساعد الملك على نيل امنيته وعلى اراحة المملكة من الحكم الافرادي (الاوليجارشي) الذي كان الهويجز تولونه . ولا ريب ان الملك كان يبتغي باخلاص ان ينشئ حالة افضل ولكنه

سنة ١٧٨٩ شبت الثورة الفرنساوية العظمي ضد النظامات الاجتماعية القديمة فرعت كبار الشعب الانكليزي من كل طبقة ومن جملتهم حزب الهويجز لما رأوه من استفحالها وسعة انتشارها المخيف فظنوا ان ثورة كهذه لابد ان تكون نتيجة قوة عامة ورأوا أنه لا بد من الاتحاد مع الحزب الذي يثق به الشعب . وقد تقاعد « بت » جداً عن معاداة فرنسا ولكن لما قطع رأس لويس السادس عشر سنة ١٧٩٣ حمله رعب الامة الانكليزية على ان يحارب الجمهورية مع ان فرنسا امهلت الى ان ترتق الفتق وتعود الى السلم

بعد ذلك أصبح الخوف من شبوب الثورة وطلب الاصلاح مقيدين لنفوذ الساسة ومعززين لنفوذ الحزب التوري . وكثيرون من الهويجز العظيمي النفوذ أبدوا السياسة الوزارية . وحينما تحولت الحكومة الفوضوية في فرنسا الى الاستبداد النابوليوني السائد تراءى دفاع فوكس ومدرسة الهويجز الجديدة عن السلم خدعة وتآمرا مع عدو أوروبا العام (نابوليون) وأخيراً اعتزل فوكس واتحدت انكلترا . ومات فوكس « وبت » معاً سنة ١٨٠٦

من سنة ١٨٠٦ الى سنة ١٨١٢ قامت وزارات ضعيفة جداً تارة بقيادة الحزب التوري وطوراً بقيادة حزب الهويجز ولكنها كلها كانت تنهج سياسة « بت » التي كان مدارها عقاب نبوليون . وفي سنة ١٨١٢ انشئت وزارة لورد ليفربول وكان للحزب التوري يد طولى في نجاح انكلترا . ففي الحربية والسياسية الخارجية كان كل مسعى مكللا بالنجاح . وتحت

قيادة ولنغتون كان جيش انكلترا يسحق قوة نابليون . وفي سنة ١٨١٥ جعلت نصرة ووترلو انكلترا المملكة الاولى في أوربا واقامت حداً للحرب

١٠ ـ ارلندا (١٦٠٣ ـ ١٨٠١)

ان ارتقاء جايمس الأول الى العرش مع ماله من الأهمية في توطيد تاجي انكلترا وسكوتلاندا كان بدء تاريخ مجيد في أرلندا لم يضيق جايمس على الكثلكة التي هي المذهب الغالب هناك ولكنه جعل عدة اصلاحات قانونية . أدخل نظامات للمزارعة الاقطاعية الانكليزية.وعين شرفاء وأعد لجنات للمحاكمة والقضاء وانشأ بارلماناً اكثر نيابة عن الشعب من البارلمانات السالفة . وعلى العموم نقل نظامات الدستور الانكليزي الى أرلندا. وعلى الخصوص نزع من اللوردات الذين كانوا زعماء العصيان ضد اليصابات املاكهم في اولستر وعاد فوزعها ثانية بين السكان الانكليز والسكوتلانديين وهكذا في وقت قصير أصبحت أولستر مستعمرة بروتستانية زاهية

أهم الحوادث الارلندية بعهد حكم كارلوس الأول (١٦٢٥ ـ ١٦٤٩) ظلم سترافورد الفاضح الذي تلاه شق عصا الطاعة سنه ١٦٤١ لأن الكاثوليك رغبوا ان يؤيدوا مذهبهم وكرومول قمع الثورة ولكن روح العدوان بقيت خابية . وابتدأ العداء بين انكلترا وارلندا يتحول الى ديني شيئاً فشيئاً ـ عداء بين البروتستانية والكثلكة وكرومول أقام في جهات مختلفة من أرلندا رجالا من الانكليز ذوي صفات رضية جداً يدينون

بالبروتستانية . والاسترداد وشعور الاكليروس ضد البروتستانية والملوك المتأخرين من آل ستوارت انهضا الكتلكة الارلندية لكي تجاهد مرة أخرى في زعزعة صعود البرتستانية . وقد كان في وسع الملوك ان ينجحوا لو لم تكن الثورة قد شبت وقررت النصر الاخيرة للبروتستانية في بريطانيا العظمى . ولما طرد جايمس الثاني من انكاترا ذهب الى ارلندا وجميع الكاثوليك حوله . ولكن وليم الثالث جعل نفسه زعيم البروتستانت وفي سنة ١٦٩٠ مزق شمل الكاثوليك على شاطئ « بوين » واضطر جايمس ان يفر الى فرنسا . ومن ثم عقد الصلح بموجب معاهدة «ليمارك» التي تنص المادة الأولى منها على حماية حقوق الكاثوليك ولكن لم يعمل بهذا النص وكان غرض السياسة الانكليزية في ارلندا في مدة الجيل الثامن عشر تعضيد البروتستانية بواسطة الكنيسة الاسقفية والبارلمنت وحرمان الكاثوليك من الحقوق المدنية والسياسية . حتى انهم حرموا حق التصويب في الانتخابات . وبواسطة هذا الاسلوب (اي اسلوب الضغط) اشتب الهدوء وكانت حكومة بريطانيا العظمى سلمية وبروتستانية ومن حزب الهوج

فكل من الكنيسة وملاك الارض البروتستانت والبارلمنت بعد قانون يونين الذي ما هو الا صدى قانون وستمنستر كان له رغائبه . ولكن نفوذ « ت » غير الحال لان « بت » كان يكره سلطة أصحاب الاملاك فكان مملوءاً أميالا وأماني عصرية حرة التجارة بين ارلندا وانكلترا وان يتلافى الضعف الكاثوليكي فساعده الاحوال بعض المساعدة

منذ سـنة ١٧٥٣ كان في انكلترا حزب وطني لم يكن دائمـاً حكيما فطناً ولـكنه كان دائماً غيوراً متحمساً . وإذ تأثر الكاثوليك من فصاحة « غراتان » وأمثاله تهيجوا وجعـلوا يصرخون طالبين العتق والحرية . وفي سنه ١٧٨٢ أعطى البارلمنت الارلندي الاستقلال التام ولـكن سيطرة الـكنيسة وملاك الاراضي بقيت على حالها . ولذلك شبت حرب دينية أخرى فخطرت لبال « بت » اذ ذاك فـكرة توحيـد التشريع . على ان هذه الفـكرة لم تسر حينئذ لأملاك الاراضي ولا الـكاثوليك المتقمقمين المتذمرين ولـكنها في سنة ١٨٠٠ خرجت الى حيزت العقل فعين مئة عضو ينوبون عن إرلندا فى مجاس العموم منهم ٢٨ عضواً وقتيين في مجاس اللوردات و٤ نبلاء روحيين فيـه أيضاً . ومنذ ذلك الحين امتزج تاريخ الدستور الارلندي بتاريخ الدستور الانـكليزي

١١ ـ مجلس اللوردات

تغير مجلس اللوردات تغيراً يستحق الاعتبار مدة رئاسة « بت » للوزارة ومنذ حروب الوردتين الموصرة لم يعد الاشراف فئـة كبيرة مع أن عدد أعضائها كان دائماً يتزايد . والاشراف الذين جعلهم أهل ستوارت شرفاء كانوا على الغالب صنائع لمواليهم ومجلس اللوردات كان لعهد جورج الثالث عبارة عن حكومة فوضيـة (« أوليجارشي أى حكومة أفراد مستبدين) من حزب الهويجز

« بيت » عين نحو ١٥٠ شريفاً وكان معظمهم من طبقة الشعب الوسطى

ومن ثم كان مجلس اللوردات يمثل الثروة والاملاك كما كان أو أكثر مما كان يمثل الاستحقاق والنبل الاصلي الموروث . وهكذا في بدأ القرن التاسع عشر أخذ ابدال الرأي التجاري من الرأي الاقطاع الذي لم يعد بد منه وقد جرى في مجراه الطبيعي منذ ادورد الثالث ـ أخذ يكيف النبالة الانكليزية المستكبرة المتغطرسة أو ينسخها .

١٢ ـ اجمال

الثورة بددت مذهب « حق الملكي الالهي » ولكنها تركت الملك ووزارته المقيدين بالبارلمنت غير خاضعين لسيطرة البارلمنت بالفعل واستمرار وجود الاحزاب السياسية قضى بوجوب إختيار سيطرة الوزراء الذين كان رأيهم كرأي اكثرية المنتخبين في المملكة ربما ان هذه الآراء تتنوع من حين الى آخر اقتضى ان تتغير الوزارات مستقلة عن ميل الملك الشخصي

كل الوزراء كانوا أعضاء المجلس الخاص . وهنا كانت عليهم مسأولية مضاعفة — للملك باعتبار انهم مستشاروه ولمجلس العموم باعتبار انه يمثل الامة وغايته ان يفعل رغائب اكثرية الامة

هكذا جرى « الحكم الذاتي » الذي كان دائماً روح الدستور الانكليزي في مجراه بالفعل وان لم تكن قوانينه المكتوبة قد أضيفت الى الدستور . وتاريخ الدستور في القرن الثامن عشر انما هو تاريخ تجربة النظام الوزاري والحكومة ذات الاحزاب واختبار نجاحه . لان الغيرة كانت في يد حزب الهويجز نحو ٤٠ سنة

اجتهد جورج الثالث ان يحيي الحكم الشخصي المطلق فاخفق من جهة بسبب انتعاش حزب التوري الذي يقاوم الملك أقل من حزب الهويجز والذي كان الى ذلك الحين ذا وزارة قوية ومن جهة أخرى بسبب نفوذ بت الفتى الذي كان يعمل مع الحزب المكتسب ثقة الملك وكان دائماً وطنياً غيوراً . . .

الثورة الفرنساوية والحرب مع نابوليون حفظت القوة لحزب التوري حتى اعقد الصلح سنة ١٨١٥ بل جعلتها أعظم من قبل . واتحاد انكلترا مع اسكونلاند سنة ١٠٧٧ ومع ارلندا سنة ١٨٠٠ جعل لبريطانيا العظمى وارلندا دستوراً واحداً كما كان لها منذ عهد طويل ملك واحد

الفصل الثاني عشر

قانون الاصلاح (١٨٣٢ — ١٨٦٧)

١ ـ انتعاش الهويجز

ان نجاح انكلترا في محاربة نبوليون واتساع نطاق السياسة الخارجية حولا انتباه الساسة عن حالة البلاد الداخلية وجعلا الشعب غير صالح لمناهضة مبدإ الحكومة التوري الذي عم البلاد مدة طويلة . ولكن بعد عقد الصلح على أثر معركة « ووترلو » ابتدأ ان يتغير الشعور العام . فالانقلاب من الحرب الى السلم جاء فجاءة وتاماً حتى ان الامة لم تكن تكون مستعدة له

اتسع لذلك العهد نطاق العمل والصناعة جداً وفاقت المصنوعات المطلوب جداً . وشعر الاهالي بان الضرائب ثقيلة جداً وان أسعار الحاجيات غالية فحدثت اضطرابات متعددة واكتفت الحكومة الثورية التي كانت حينئذ اللورد ليفربول يقودها باخماد تلك الاضطرابات ولم تحاول قط ان تصف الدواء لآلام الشعب

ولكن نهض صف جديد من الساسة الذين كانوا أقدر في تدارك الامر وسر حاجة ذلك الوقت من أولئك الساسة الذين كانوا مستشاري الدولة منذ ارتقاء جورج الثالث . أولئك الرجال الفطاحل مثل « جراي » و « بروغهام » وترسل الذين اقتبسوا تقاليد الهويج منذ الثورة تأهبوا لتأسيس سياسة على العواطف التي شرحها فوكس وشعروا مع الشعب لا مع الملك والاشراف الممتازين في حين ان رجالا آخرين مثل « كانيغ » و « بيل » و « بامرستون » وان لم يجنحوا الى حزب الهويجز تيقظوا لما في مناهضة الروح العصرية الجديدة من الخطل .

في سنة ١٨٢٠ مات هنري الثالث الذي رسم نفوذه شكلا معيناً للمبدإ الثوري مدة نصف جيل . وفي سنة ١٨٢٧ مات اللورد ليفربول الذين كان لسان الثورية مدة أربع عشرة سنه . وكان يتوقع بالتأكيد ان حزب الهويجز يتناول النفوذ بدل الحزب الآخر

٢ ـ الهيئة الاجتماعية الانكليزية والسياسة

أول ما اعترف حزب الهويجز بالحاجة اليه اصلاح مجلس العامة .

بجعل هـذا المجلس ينوب عن طبقات الشعب التي تدفع ضرائب وقد سن القانون لاجلها لكي تحكم نفسها . فمن سنة ١٢٩٥ الى سنة ١٤٠٠ كانت هذه كل غايته تقريباً ومن نهاية القرن الرابع عشر فما بعد جعلت العلائق التجارية بين الناس تقوم بسرعة مقام العلائق الاقطاعية . فنمت التجارة نمواً عجيباً جداً ونشأت مدن كبيرة وجانب عظيم من أواسط الشعب انتظموا في سلك الهيئة الاجتماعيـة الانكليزية . وفي سنة ١٨٣٠ لم يكن لتلك الطبقة الجديدة الحرة التي تجبى الضرائب منها وتسن القوانين لاجلها نواب عنها في مجلس العامة . فكان حق التصويت لم يزل محصوراً في الفئات التي كانت وحدها ذات حق به سنة ١٤٣٠ فاذا لم يكن للرجل ملك حر يبلغ دخله السنوي ٤٠ شلناً لا يكون له حق التصويت لعضو في البارلمنت. وكان حق التصويت في النواحي يختلف باختلاف المدن . ففي بعض الحالات كان مجلس المدنية الذي ينتخبه اهلها هو الذي يصوت . وفي بعض الاحيان كان لورد الناحية المجاور للبقعة المطلوب منها نائب يقدم احد صنائعه للنيابة . وكثير من المدن المهمة مثل «ليدس» و « منشستر » و « بيرمنغهام » لم يكن لها نواب البتة . في الجيل الثامن عشر شعر بعض الساسة بشر هذه الحالة واقترح ايجاب النيابة عن الطبقة الوسطى من العامة في الاقاليم والمدن . ولكن بزوغ الديموقراطية بواسطة الثورة الفرنساوية روع الانكليز واظهر ان مقاومة الاصلاح البرلماني (الاستبدادي) هي خير خطة

٣ ـ قانون الاصلاح سنة ١٨٣٢

تولى الشؤون حزب الهويج بزعامة اللورد جراي سـنة ١٨٣٠ وفي الحال عمد الى تحسين « الحكم الذاتي » بجعل مجلس العامة تام النيابة عن الشعب . فاعد اللورد جون روسل مشروعاً لذلك وبعد ما صادف من المقاومات أشدهاوافق عليه ذوو الامر وجعلوه قانوناً سنة ١٨٣٢ فانه نقح عدالة النيابة عن الاقاليم والحواضر جميعاً . فشمل حق التصويت في الاقاليم (كونتي) مستأجري الارض والمزارعين .وفي الحواضر (بوروف) كان لـكل سـكان المنازل التي يبلغ دخل الواحد السنوي منها عشرة جنيهات على الاقل . وبعض الحواضر الصغرى لم يكن لها حق . وكان لـكل من بيرمنغهام ومنشستر وليدس عضوان

في السنة نفسها عم هذا الاصلاح سكوتلاندا وارلندا اللتين لم تكن الانابة فيهما جارية على نظام عادل بل كانت تحصل فيها محاباة واغراض فاضحة . فجعـل حق التصويت في سكوتلاندا في الحواضر (بوروف) كما جعل انكلترا وفى الاقالـيم (كونتي) جعل لملاك الاراضي والمنـازل التي يبلغ دخلها السنوي ١٠ جنيهات ولفئات مخصوصة من مستأجري الارض. ولائحة الاصلاح الارلندية حوت تقريباً هذه الاشياء نفسها . وهـكذا بعد سنة ١٨٣٢ صار للطبقة الوسطى من الشعب نواب . والتغير السياسي تبع التغير الاجتماعي بحكم طبيعة الاحوال المعتادة

٤ ـ قانون الاصلاح ـ سنة ١٨٦٧ و١٨٦٨

لم تكد تمر عشرون سنة حتى ظهرت الادلة على ان قانون الاصلاح الذي صدر سنة ١٨٣٢ لم يكن قراراً نهائياً فانه قد سلم بهذا المبدأ وهو « ان الاعضاء النائبين عن الاقليم لايجب ان ينوبوا عن ملاك الاراضي فقط ، ولذلك كان متعذراً ان يعلم لماذا لا يكون لمستأجري الاراضي الصغار كما للكبار حق التصويت . وطبقة العمال (التي هي اكبر طبقة في المدن) الذين كانوا يسكنون المنازل ويدفعون رسوماً لم يكن لهم نواب البتة اذ كان على كل ذي صوت في المدن ان يقطن منزلا يبلغ ريعه السنوي عشر جنهات على الاقل . وعليه كان يتعذر تطبيق هذه الحالة على اولية ادورد الاول القائلة : ـ « يجب ان يستشار دافع الجزية قبل دفعها »

كانت المدن ذات المعامل والمصانع تنمو وتتسع وتعظم بأسرع من المعتاد فكانت فئات كثيرة من الشعب بلا نواب . وبعد مجاهدات عديدة بلا جدوى جاهد الحزبان معاً بين سنة ١٨٥٢ وسنة ١٨٦٧ بغية تحسين الانابة وأخيراً نجحت سياسة اللورد دربي المحافظة بمساعدة المستر دزرايلي في الموافقة على لائحة اصلاح ثانية لانكلترا أتم جداً وأفضل . وفي سنة ١٨٦٨ تلتها مشروعات اصلاحية أخرى في سكوتلاندا وارلندا

بهذه القوانين شمل حق التصويت في انكلترا في الاقاليم (كونتي) كل شاغلي الاراضي والمنازل التي يبلغ ريعها السنوي ١٢ جنيهاً وفي سكوتلاندا كل الملاك الذي يبلغ ريع ملكهم ٥ جنهات وشاغلي الاراضي (كالمستأجرين)

الذين يستغلون من أرضهم ١٤ جنيهاً وأما في ارلندا فلم يتغير الحال عما كان عليه

وقد منح حق التصويت في الحواضر (بوروف) في انكلترا وسكوتلاندا لكل أصحاب المنازل الذين يدفعون رسوماً وللسكان الذين يسكنون منازل ريعها السنوي ١٠ جنهات (وفي ارلندا ٤ جنهات) . وهكذا صار مجلس العموم ينوب تقريباً عن كل العامة الذين يدفعون ضرائب ما عدا الزراع والنساء . وبقي هذا النظام ١٤ عاماً . ويظن ان في طوق الحكومة الحاليه (سنة ١٨٨١) ان تمنح حق التصويت للفلاحين ولكن يظهر ان منحه للنساء بعيد الامكان حتى الآن

٥ ــ التساهل الديني والتجارة الحرة

في القرن التاسع عشر كان مبدآن عظيمان يعملان وقد أثرا على النظامين الاكليريكي والمالي ؛ ــ الاول التساهل الديني ومبدؤه الا يحرم الحقوق المدنية أحد من الخارجين عن الكنيسة الرسمية والآخر حرية التجارة ومبدأه ألاَّ تؤخذ رسوم جمركية على المواد الغذائية . أما من حيث مبدأ التساهل الديني . فقد الغي سنة ١٨٢٨ قانوناً « كوربورايشن » و « شت » واعيد الروم الكاثوليك الى البارلمنت والى الوظائف المدنية والسياسية والقضائية سنة ١٨٢٩ . واليهود أعيدوا الى اللجنات والجمعيات سنة ١٨٤٥ والى البارلمنت سنة ١٨٥٨ . والكنيسة البروتستانية التي جعلتها العصابات رسمية في ارلندا مع قلة البروتستانت هناك انتزعت رسميتها منها سنة ١٨٦٩

والمدارس الجامعة صارت سنة ١٨٧١ تقلدوظائفها العلمانية ودرجاتها العلمية كل من يستحقهامهما كانت ملته . وأما من جهة التجارة الحرة فقد سنت عدة قوانين متتابعة بين سنة ١٨٤٦ وسنة ١٨٥٢ قضت بالغاء عدة عوائد على المواد الغذائية ولا سيما الرسوم الجمركية على الحنطة الاجنبية

٦ ـ اجمال

كانت معاهدة سنة ١٨١٥ نهاية الخمودالسياسي الذيعم بريطانياالعظمى منذ شبوب الثورة . وعدم الاضطراب في الخارج ابان للساسة انه وان كان الدستور لايستثني أمراً بل يفترض انه سار على كل شيء بغير محاباة أصبح لايطابق نظامات الهيئة الاجتماعية ولا يمكنه ان يسري عليها لما طرأ عليها من النمو ولذلك تعين على رجال السياسة ان يتوسعوا فيه لكي يطابق تلك النظامات . فكانت الطبقة الوسطى من الشعب بلانواب تقريباً الى ان خولها هذا الحق قانون الاصلاح سنة ١٨٣٢ . واذا كانبارلمنت سنة ١٨٦٧ يود ان يجعل النيابة اتم من قبل خول جانباً من طبقة العمال حق الانتخاب .

هكذا كان غرض التشريع في القرن التاسع عشر ان يحقق « الحكم الذاتي » لشعب انكلترا الذي كان ينمو نمواً سريعاً عجيباً . ولفوز الطبقة الوسطى بحقوق النيابة يعزى نجاح المبدئين المهمين : الأول « التساهل الدني » الذي من غير ان يزيل رسمية الكنيسة منع معاقبة الناس المنشقين

والثاني « حرية التجارة » التي من غير أن تلغى الضريبة غير الصريحة (١) ٠ منعت جباية الرسوم على ضروريات الحياة

نتيجة عامة

اجتهدنا أن نبين كيف أن مجموعة الترتيبات التي نسميها الدستور الانكليزي يبتدئ تاريخها منذ سنة ١٣٠٠ وكيف أنها نمت بالتدريج حتى بلغت حالتها الحاضرة ٠ مع أن نموها كان بطيئاً جداً فقد كان مستمراً لأن مبدأ النمو كان دائماً واحداً بعينه ٠ فان الامة كانت تسعى الى تمثيل نفسها في الحكومة ولذلك كانت حاكمة نفسها بنفسها منذ البدئ بقدر الامكان ٠ وتاريخها الدستوري عبارة عن تاريخ جهادها في سبيل الحصول على «الحكم الذاتي » ونجاحها في ذلك الجهاد في وسط التقلبات السياسية والدينية

كان الملوك بعض الاحيان يدفعون البلاد في طريق فلاحها وأحياناً كان الشرفاء يفعلون ذلك وتارة العامة وكان الغرض واحداً ٠ وحينما نفتكر بالشريعة والحرية اللتين نتمتع بهما وبالحروب الاهلية القليلة والثورة التي عاناها اسلافنا نهنئ أنفسنا على أن جزيرتنا استعمرتها تلك القبائل الجرمانية القديمة ذات الموهبة السامية موهبة « الحكم الذاتي » ونقول بحق ان الدستور الانكليزي قوي وناجح

---

(١) الضرائب الصريحة هي الضرائب التي كان يجبيها الملك من غير موافقة البارلمنت كضريبة السفن (انظر فصل ٩ نبذة ١٠) والاحسان والاقتراض الخ

﴿ فهرست الكتاب ﴾

« انتهى الكتاب »